جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

البهجة السَّنيَّة في حلِّ الإشارات السُّنيّة

لـ: شمس الدّين مُحمّد بنُ إبراهيم التَّتائيّ المالكيّ (ت: 942هـ)

.-دراسة وتحقيق-.

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه

من إعداد الطالب:

عبد الرحمن جديد

تحت إشراف:

أ.د.مصطفى حميداتو

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
كمال قدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	رئيسا
مصطفى حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
يوسف عبد اللاّوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	عضوا

- السنة الجامعية: 1439– 1440هـ / 2018م – 2019 م

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ: «من لم يشكر الناس، لم يشكر الله»

رواه الترمذي

نحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

وله الفضل من قبل ومن بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل، تحية احترام وتقدير إلى الأستاذ الدكتور:

" مصطفى حميداتو "

الذي أخذ على عاتقه مسؤولية إشراف وتأطير هذا العمل، وأسأل الله أن يجزيه عنّي خيرا، وأن يجعله ذخرا لأهل العلم والمعرفة.

كما أتوجه بالتقدير الصادق لأعضاء لجنة المناقشة

والشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم أصول الدين

بجامعة الشهيد " حمّة لخضر " الوادي .

مُقَدِّمَةٌ

مقدّمــة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لاَّ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران: 102]

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: 01]

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: 70-71]

أمَّا بعد فإنّ أصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمّد ﷺ وشرّ الأمور محدثاتها وكلّ محدثة بدعة وكلّ بدعة ضلالة وكلّ ضلالة في النّار.

وبعد: فإنَّ شرف العلم من شرف معلومه، ولـمَّا كان حديثه ﷺ من أشرف الكلام -بعد كلام الله سبحانه وتعالى-، كان الاشتغال به من أفضل القُرَب، وتدارُس علومه من أجلِّ الطَّاعات، فعلوم الحديث النَّبويّ هي من أسمى العلوم مَنزِلةً، وأحراها تعلُّماً ومُدارسةً، كيف لا يكون ذلك كذلك؛ وعلم الحديث يُعتبر قُطب رحى العلوم، وشريانها الحيُّ النابض، فما من علم إلاَّ وهو مفتقِرٌ إلى علوم الحديث، فهو حقّاً علم السُّنَّة، وعلم الدّين، بصفائه وبهائه ونقائه.

ولـمَّا علم سلفنا الصّالحون ما لهذا العلم من منزلة وفضلٍ ومكانةٍ؛ عكفوا عليه تعلُّماً وتعليماً، وتأليفاً وتصنيفاً، فكثرت فيه مؤلَّفاتهم، وتعدَّدت فيه كتبهم ومصنَّفاتهم، نثراً ونظماً، فاهتمُّوا بسبك قواعده، وبيان ألقابه ومصطلحاته، وذلك بفتح مُقفلها، وتجلية مُعضلها، وفكّ مُستغلقها، فكانت مصنّفاتهم بين طويل مُسهَب، ومتوسِّط مُهذَّب، ومختصَر مُقتضَب. فللّه درُّهم من أئمّةٍ فحول، وأمراءَ في الحديث عدول.

ومن هذه المصنَّفات المُنيفة، منظومة ظريفة لطيفة، غرامية عفيفة، صغيرة في جِرْمها ومبناها، كبيرة في جوهرها ومعناها، للإمام أبي العبَّاس أحمد بن فرج اللَّخمي الإشبيليّ المُتوفَّى سنة: (699هـ) المعروفة اختصاراً بـ: "غرامي صحيح"[1] أو "القصيدة الغزلية"[2] التي انكبَّ عليها العلماء والأئمّة بشروحهم وحواشيهم، فكانت على المنظومة كاللآلئ المنثورة، حتَّى قال عنها شهاب الدّين المقرّي في نفح الطّيب:((وقد شرح هذه القصيدة جماعة من

---

[1] نسبة لمطلع المنظومة حيث تبتدأ بـ: غرامي صحيح والرجا فيك معضل.

[2] أخذا من أسلوب نظمها حيث أشار ناظمها لألقاب وأنواع علوم الحديث بأسلوب غزلي غرامي.

أهل المشرق والمغرب يطول تعدادهم))[1].

– فأردت أن أضيف إلى هذه اللآلئ لؤلؤة أخرى، لا أقول ليكتمل بها العقد ولكن لتُساهم في تكوين هذا العقد.

هذا المؤلَّف هو تحقيقٌ لكتاب: " البَهجَة السَّنِيَّة في حَلِّ الإِشَاراتِ السُّنِّيَّة" لـ: شمس الدّين مُحمّد بنُ إبراهيم التَّتائيّ المالكيّ المتوفَّ سنة: (942هـ).

– أهمّية الموضوع:

لقد اعتنى علماء الحديث من قديم بمسائل علوم الحديث ومصطلحه وألقابه، فكانت لهم اليد الطولى والسّابقة الأولى في ذلك، فحرّروها وقعّدوها وغربلوها، وتنوَّعت آثارهم في بيان ذلك ما بين منظوم ومنثور، ولا تزال جهود العلماء في هذا العلم مستمرّة، وستبقى مُستمرة لأنّ العلم لا يقبل الجمود والتوقّف، ومن بِرِّ اللاّحقين بالسَّابقين؛ الاهتمام بآثارهم وكتبهم، خاصة التي هي حبيسة خزائن المخطوطات، وذلك بنفض غبار الزَّمن عنها، وإخراجها من عالم الظّلمات إلى عالم الأنوار، ومن أدراج المخطوطات إلى أرفف المطبوعات، ومن هنا تكمن أهمية هذا الموضوع الذي اخترته من خلال عدة أمور أهمها وأبرزها:

01- أهمية تحقيق كتب العلم عموما، وكتب مصطلح الحديث خصوصا، وإخراجها في أحسن صورة، وأبهى حُلّة، لاسيما كتب المحقّقين منهم، وإخراج كتاب البَهجَةِ السَّنِيَّة للوجود؛ إسهام في إظهار شيء من ذلك الكنز الدفين؛ لتكون في متناول المتخصّصين والباحثين من طلبة العلم.

02- يتميّز الكتاب بكونه لأحد أبرز علماء المالكية في القرن العاشر الهجري، فهو فقيه أصولي، له مشاركات قيّمة في عدة علوم؛ كعلم الحديث ومصطلحه، واجتماع هذه الأمور في العالم لها الأثر البالغ في إضفاء القيمة العلميّة للكتاب.

03- كون الكتاب شرحاً على منظومة ابن فرح الإشبيليّ –في بيان ألقاب الحديث– التي اهتمَّ بها العلماء قديماً وحديثاً، فأخذ الكتاب قيمته وأهمّيته من ذلك.

04- موضوع الكتاب: وهو مصطلح الحديث، ولا أهمَّ من مثل هذه المواضيع، فقد شرح فيه المؤلِّف هذه المنظومة التي اتَّسمت بكونها إشارات وإلماحات لأنواع علوم الحديث، فجلاّها الشارح ووضَّحها من غير أن يُبقي فيها غموضا أو خفاء.

---

[1] شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحق: إحسان عباس، ج2 (ط1، بيروت– لبنان، دار صادر، 1388هـ– 1968م) ص531.

- أسباب اختيار الموضوع:

هذا وقد اجتمعت عدة من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الكتاب لتحقيقه وإخراجه رجاء أن تعمَّ به الفائدة، ويمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية:

01- الرغبة في ممارسة التحقيق، وخوض غماره، ومعايشة مشكلاته، والتمكّن من أدواته، وهو سبب عام؛ ذلك أن أساتذتنا الأكارم يحثُّوننا على القيام بتجربتين في أبحاثنا العلمية، فنختار في الطور الثاني: موضوعاً، وفي الطور الثَّالث: تحقيقاً أو العكس. وذلك أن الجمع بين الطَّريقتين لهما الأثر الجيد على التكوين العلمي للطالب، واكتساب الملكة البحثية من عدّة جوانب.

وفي هذا الإطار جاء اهتمامي بأحد كتب علوم الحديث؛ قصد نفض الغبار عنه.

02- اهتمامي بهذا اللّون من العلوم أعني علوم الحديث، والرغبة الأكيدة في الاستزادة منه، ووجدت في تحقيق التراث فرصة سانحة في إلزام النفس بذلك، خاصّة إذا علمنا أنّ الكتاب قد حوى بين دفتيه معظم المباحث الحديثية التي تدرس في مثل هذه المصنّفات.

03- المكانة والقيمة العلمية التي حظِي بها المؤلِّف-الإمام التّتائي- بين أهل زمانه، الأمر الذي دفعني للاهتمام بشيء من آثاره العلمية، ولأكون من المساهمين في إحياء تراث علمائنا المالكية الحديثيّ، والعمل على إخراجه حتى يتسنَّى للناس الاطلاع عليه.

04- بيان ما زخر به كتاب "البَهجَةِ السَّنِيَّة في حَلِّ الإِشَاراتِ السُّنِّيَّة" من فوائد ومعلومات، فهي تفيد طالب العلم الذي له اهتمامٌ بعلوم الحديث النّبوي، وتفيده كذلك في تنمية الملكة العلمية في شرح المتون والمنظومات العلمية عموماً، والحديثيّة خصوصاً.

05- الإفادة من المنهجيَّة العلميَّة الَّتي امتاز بها المؤلِّف في كتابه، حيث جمع بين التَّحليل والإجمال مع عدم الإخلال في كلٍّ منهما.

06- رغبتي الأكيدة في الإسهام -ولو بجهد المقلّ- في نفض الغبار عن ذلك الدّفين من تراثنا العظيم، الذي يُعدُّ إحياؤه أمانة في أعناقنا.

07- عدم تطرّق الباحثين والمهتمين بالتراث العلمي عامةً والحديثيّ خاصةً إلى دراسة هذا الكتاب أو تحقيقه تحقيقا كاملا - على حسب علمي-.

08- توفّر عندي مجموعة من النّسخ المخطوطة لكتاب البهجة السنية؛ مما يسهل علي تحقيق هذا الكتاب تحقيقا علمياً.

– أهداف البحث:

إن الهدف المراد تحقيقه من خلال تناول هذا المشروع يتمثل في ما يلي:

01- التعريف بالإمامين ابن فرح الإشبيلي، وشمس الدّين مُحمّد بنُ إبراهيم التَّتائيّ المالكيّ ـ رحمه الله تعالى ـ، والكشف عن جوانب مهمّة من حياتهما الشخصية والعلمية.

02- تحقيق الكتاب تحقيقا علميا؛ وفق المنهج المعروف في تحقيق كتب التراث، وإخراجه بصورة حديثة، ليستفيد منه المتخصصون في هذا المجال.

03- تقديم دراسة عن الكتاب المحقَّق، والقيام بدراسته دراسة وصفية تعريفية، ثم دراسة تحليلية.

– الدّراسات السّابقة:

بعد البحث المتواصل عبر موسوعة الشّبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وبعض المكتبات الإلكترونية، وفهارس المكتبات ودور الطّبع، وسؤال المتخصّصين من أهل العلم والأساتذة من داخل مدينتنا وخارجها، لم أقف –في حدود علمي القاصر– على دراسة أكاديمية تناولت "كتاب البَهجَةِ السَّنِيَّة في حَلِّ الإِشَاراتِ السُّنِّيَّة" بالدراسة، ولا بتحقيقه تحقيقا كاملاً[1]، فأرجو من الله تعالى أن أكون أوّل من وُفِّق لخدمة هذا الكتاب خدمة كاملة، وأن يكون لي قصب السَّبق في إخراجه ـ إن شاء الله تعالى ـ، والحمد لله أولا وآخرا ظاهراً وباطناً.

– خطّة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وقسمين رئيسين، وخاتمة.

المقدمة: تناولت فيها: أهمّية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدّراسات السّابقة، والمنهج المتبع في تحقيق الكتاب، ومصادر البحث، والصّعوبات المواجهة، إلى أن تبلورت لي الخطة الإجمالية للبحث.

أما القسم الأوّل: فقد خصّصته لجانب الدراسة، وقسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: خصّصته للتعريف بالإمام ابن فرح ومنظومته، وفيه مطلبين:

– تكلّمت في المطلب الأوّل: عن حياة المؤلف، وقسمته إلى ثلاثة فروع:

أما الأول: عرضت فيه لحياة المصنف الشخصية من اسمه ونسبه وكنيته ولقبه...

[1] إلا ما كان من تحقيق د/ سامي عواد بدوي، و د/ شعيب هلال جاسم، في بحث قدماه لمجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، العدد39، سنة: 2019م، بعنوان: (البهجة السَّنِيَّة في حَل الإشارات السَّنِيَّة ، لمحمد بن إبراهيم التتائي (ت: 942هـ) من بداية المخطوط إلى قوله : (وصبري عَنْكُم) دراسة وتحقيق) حيث قد حقق الباحثان شرح التتائي على بيتين فقط من منظومة ابن فرح التي تقع في عشرين بيتا، فضلا عن الأبيات السبعة التي زادها التتائي على المنظومة.

والفرع الثاني: حياة المصنف العلمية، وتكلمت فيه عن شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته.

وفي الثالث: تطرّقت للمكانة العلمية للمؤلِّف، وثناء العلماء عليه، ووفاته.

– أمّا المطلب الثاني: فقد خصّصته للتعريف بالمنظومة، وفيه ثلاث فروع:

الأول: تسمية المنظومة.

الثاني: توثيق نسبتها إليه.

الثّالث: مكانتها العلمية واهتمام العلماء بها.

المبحث الثاني: جعلته للتّعريف بالشارح الإمام التّتائي وكتابه البهجة السَّنية، وقسّمته إلى ثلاثة مطالب:

– تكلمت في المطلب الأول: عن حياة المؤلف الشخصية والعلمية، وجعلته في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: بينت فيه اسم المصنف وكنيته ونسبه ولقبه.

الفرع الثاني: حياة المصنف العلمية، وتكلمت فيه عن شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته.

والفرع الثالث: المكانة العلمية للمؤلِّف، وثناء العلماء عليه، ووفاته.

– وأما المطلب الثاني: فقد خصّصته للتعريف بالكتاب، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: بينت فيه اسم الكتاب، وتوثيق نسبته للمؤلف.

الفرع الثاني: مصادره، وطرق الإفادة منها.

الفرع الثالث: معالم منهجه في كتابه.

– وأما المطلب الثالث: فتناولت فيه النسخ المخطوطة للكتاب، وأماكن وجودها، والنسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها. وفيه ثلاثة فروع:

الأول: النسخ المخطوطة لكتاب "البهجة السنية" وأماكن وجودها.

والثاني: النسخ المعتمدة في التحقيق، ووصفها.

والثالث: نماذج مصوّرة من النسخ المعتمدة في التحقيق.

وأما القسم الثاني: فقد خصصته لجانب التحقيق، وحاولت فيه تحقيق الكتاب تحقيقا علميا؛ حسب المعايير المعروفة في التحقيق، حسبما سأبينه في منهج الدراسة.

وأخيرا ختمت هذا البحث بخاتمة ضمنتها جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي وتحقيقي لهذا الموضوع، كما قدمت فيها جملة من التوصيات، والمقترحات؛ التي من شأنها أن تسهم في خدمة هذا العلم، وخدمة الإسلام والمسلمين.

– منهج الدراسة:

– أما القسم الدراسي: فاعتمد فيه على منهجين، بحسب ما تتطلبه أبواب البحث.

فالمنهج الأول: هو المنهج الوصفي الذي سأعتمده في المطلب الأول من المبحثين الأوّل والثاني؛ وذلك حين بيان ترجمة المؤلف، والشيوخ الذين أخذ عنهم، والتلاميذ الذين تخرجوا على يديه، إذ لا يسعه إلا المنهج الوصفي، واعتمدته كذلك في: المطلب الثاني من المبحثين الأوّل والثاني ، وفي الفرع الثّاني من المطلب الثالث؛ وذلك أن التعريف الوافي بالكتاب، والتعريف بمصادره، ووصف النسخ الخطية المعتمدة في التّحقيق، لا يسعه إلا المنهج المذكور آنفا.

وأما المنهج الثاني: فهو المنهج الاستقرائي، واستعملت هذا المنهج حين محاولة استقراء النسخ المخطوطة لكتاب البهجة السنية، وذلك أن إحصاء الكتب لا يناسبه إلا المنهج الاستقرائيّ.

– وأما قسم التّحقيق:

فاعتمدت فيه على المنهج المتبع في تحقيق المخطوطات الذي بينته فيما يلي.

منهجيتي في تحقيق النّص:

إذا كانت ثمرة تحقيق المخطوطات هي إخراجها مطبوعة مضبوطة، خالية من التصحيف والتحريف، على الصورة التي أرادها مؤلفها أو أقرب ما تكون لذلك، فقد بذلت جهدي ووسعي في تحقيق كتاب: " البَهجَةِ السَّنِيَّة في حَلِّ الإِشَاراتِ السُّنِّيَّة " حيث اتبعت في ذلك الخطوات الآتية:

01- جمع النسخ المخطوطة، واعتماد نسخة تكون أصلا للكتاب عند الترجيح بين النسخ.

02- قمت بنسخ المخطوط على الجهاز كاملا حسب قواعد الإملاء الحديثة، مراعيا إخراج النص على أقرب صورة وضعها المؤلف.

03- لما كانت النسخ التي اعتمدتها في تحقيق الكتاب متقاربة في المميزات، فإني سلكت طريقة النص المختار، وذلك بأن أجمع ما في المتن من النسخ كلّها ما أراه أصوب وأقرب للسياق، ومقابلة النسخ مع بعضها البعض، وإثبات الفروق الواقعة بينها في حاشية التحقيق.

04- قمت بإدراج عناوين موضوعية للكتاب، وذلك قصد التسهيل على القارئ، وزيادة توضيح وترتيب للمسائل. وميزت هذه العناوين بوضعها بين معقوفين؛ تمييزا لها عما وجد في الكتاب من عناوين.

05- أثبت في النص كل ما يعين على تجليته وإيضاحه، وذلك بتقسيمه إلى فقرات، ووضع علامات الترقيم الحديثة من فواصل، واستفهام، وغيرهما، وتحديد الجمل الاعتراضية، وغير ذلك مما قد يخدم النص ويعين على فهمه.

06- وضعت الآيات القرآنية بين نجمتين هكذا: ﴿ ﴾ والأحاديث النبوية الشريفة والآثار بين علامتي تنصيص هكذا: « ».

07- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف في متن الكتاب، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

08- قمت بتخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب مع مراعاة ما يلي:

أ- إذا كان الحديث في الصّحيحين أو أحدهما سأكتفي بعزوه إليهما أو إلى أحدهما.

ب- إذا كان الحديث في غير الصحيحين؛ فإن تخريجه يكون من دواوين السنة المشهورة. وسأبين درجته من حيث الصحة والضعف، معتمدا على أقوال من حكم عليه من علماء الحديث.

09- تخريج الآثار الواردة في الكتاب؛ وذلك بالرجوع إلى مظانها في الكتب التي تُعنى بالآثار، كالمصنفات والسنن وكتب شروح الحديث.

10- توثيق نقول وأقوال العلماء التي أوردها المصنف من كتب أصحابها؛ وذلك بالرجوع إلى المطبوع منها، والذي لم أقف عليه فقد وثقته بواسطة مصادر نقلت عن الأصل، أو أي مصدر نازل نقل عن العالي، أو أذكر أني لم أقف عليه إذا كان الكتاب المنقول منه مخطوطا، ولم أستطع الوقوف عليه، فإن عُدم كل ذلك فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

11- إذا ورد اسم كتاب في هذا المؤلَّف المراد تحقيقه فإني أذكر معلوماته وكان عملي فيه كالآتي: أذكر المؤلِّف، ثم المؤلَّف، ثم المحقق، ثم الجزء، ورقم الطبعة، والبلد، ودار النشر، وسنة الطبعة، ثم الصفحة، كلٌّ على حسب وجوده.

12- ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم في المخطوط؛ ما عدا الصّحابة، وأئمّة المذاهب المشهورة، ومن ظننت عدم خفائهم عند أهل الفن، وذلك في أوّل موضع يرِدُون فيه، وقد أشير في بعض الأحيان بعد ذلك بقولي: "سبقت ترجمته".

13- إذا وجد في المخطوط مصطلحات علمية، أو كلمات غريبة، وأماكن، وبلدان، تحتاج إلى تعريف قمت بذلك.

14- بالنسبة لما ورد في المخطوط من أبيات شعرية؛ فإني وثقتها، ونسبتها إلى قائليها، إلا إذا تعذر ذلك عليَّ ولم أقف على قائله.

15- التعليق على ما يحتاج إلى تعليق، من تفسير لغريب، أو تعقيب على مسألة، أو غير مما يعين على فهم الكتاب، من دون إطناب، أو تكرار.

16- قمت بصناعة الفهارس اللازمة، التي تقرب مادة الكتاب، وتعين الباحث على الوقوف على بغيته من مباحث الكتاب، وكانت على النحو التالي:

1) فهرس الآيات القرآنية.
2) فهرس الأحاديث النبوية.
3) فهرس الأعلام.
4) فهرس الأشعار.
5) قائمة المصادر والمراجع.
6) فهرس الموضوعات.

- مصادر البحث:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على عدة مصادر تاريخية ترجمت للإمام ابن فرح، أو الإمام التتائي، ككتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) ليوسف بن تغري بردي، و(تاريخ الإسلام وَوفيات المشاهير وَالأعلام) و(طبقات الحفاظ) لشمس الدين الذهبي، و(طبقات الشافعية الكبرى) لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، و(شجرة النور الزكية في طبقات المالكية) لمحمد بن مخلوف، و(نيل الابتهاج بتطريز الديباج) لأحمد بابا التنبكتي، و(شذرات الذهب في أخبار من ذهب) لابن العِماد.

كما اعتمدت في معرفة النسخ المخطوطة للنظم أو الشرح على (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط) لمؤسسة آل البيت.

واعتمدت كذلك على كتب الحديث ومصطلحه؛ ككتاب (معرفة أنواع علوم الحديث) لابن الصلاح (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح) لزين الدين العراقي، و(التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير) للإمام النووي، و(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) للحافظ شمس الدين السخاوي.

- الصّعوبات المواجهة:

- ككل جهد يبذل في أي مجال لا بد من وجود عقبات وصعاب في الطريق، وما كتابة البحوث العلمية، وتحقيق الكتب التراثية بمنأى عن هذه المطبّات.

- فكان من أهم الصعاب التي واجهتني في درب تحقيقي لهذا المخطوط؛ هو الحصول على النسخ الخطية للكتاب، الذي استدعى مني السّفر إلى خارج الجزائر مرتين، لكن مع التواصل بالأستاذ المشرف، وبذل شيء من الجهد تمكنت من الحصول عليها -والحمد لله-.

-كذلك من الصعوبات؛ ضيق الوقت، والزمن المتاح لإنجاز البحث وإخراجه في حلّته القشيبة.

- كذلك من الصعوبات؛ عدم الخبرة الكافية في قراءة الكتب المخطوطة، وذلك لأنها أوّل تجربة، ومن جانب آخر أنّ الكتابة والإملاء تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأعراف، ولقد كان خوض غمار هذا التحقيق محفزا ومعينا لأخذ الدُّربة على ذلك.

- وما عدا ذلك فقد كانت أغلب الظروف والأجواء مهيّأة ومناسبة وحسنة للدراسة والبحث، وما زاد الحَسَن حُسْنا هو التواصل السّلس مع فضيلة أستاذنا المشرف -حفظه الله تعالى- مما ساعدني ومكّنني من تحقيق الكتاب ودراسته في آجله المحددة إداريا.

-والحمد لله أولا وآخرا-

قسم الدّراسة

المبحث الأول

التعريف بالإمام ابن فرح الإشبيليّ ومنظومته

المطلب الأوّل: ترجمة المصنف الشخصية وبيان حياته العلمية.

المطلب الثّاني: التعريف بمنظومة ابن فرح.

– المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن فرح الإشبيلي ومنظومته.

سأتكلم في هذا المبحث عن ترجمة الإمام ابن فرح الإشبيليّ –عليه رحمة الله– من خلال كتب التراجم والسير وكذا كتب الطبقات المذهبية التي ترجمت لابن فرح، مبرزا في ذلك حياته الشخصية والعلمية وآثاره وكتبه، ثم أعرج بالكلام على منظومته الغزلية بالتعريف، محاولا إبراز جهود العلماء والأئمة في خدمتها، مستقرئاً ما كتب عليها من شروح وحواش وتعليقات. هذا وقد قسّمت هذا المبحث إلى مطلبين:

– المطلب الأول: ترجمة المصنف الشخصية وبيان حياته العلمية.

سأعرض في هذا المطلب حياة الإمام ابن فرح الإشبيليّ –عليه رحمة الله– الشخصية والعلمية، بحيث أتكلم عن اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ومولده، وأهم شيوخه وتلاميذه، وآثاره العلمية، وذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده.

– اسمه ونسبه:

هو شهاب الدّين أحمد بن فرح[1] بن أحمد بن محمّد بن فرح.

ولقد تفاوت المؤرخون والمترجمون له في ذكر نسبه كاملا؛ فمنهم من اقتصر على جده الأول: أحمد[2]، ومنهم من ذكر جده الثاني: محمد[3]، ومنهم من ذكر له جدا ثالثا وهو: فرح[4].

---

[1] اختلف أهل العلم في ضبط "فرح" وفي إعجامها:

– فمنهم من ضبطها بالحاء المهملة والراء المفتوحة (فرَح)، منهم الحافظ ابن حجر في "تبصير المنتبه"، ومنهم من ضبطها بالحاء المهملة وسكون الراء (فرْح) وهذا ما نص عليه الزركلي في "الأعلام" حيث قال: "أحمد بن فَرْح (بسكون الراء)" وذكر في الحاشية أنه اعتمد في هذا الضبط على مخطوطة (التبيان لابن ناصر الدين)، إلى أن قال: " ثم رأيت شراح (لاميته) يذهبون في سجعاتهم إلى تحريكها... فلعل شهرته بالتحريك، وصوابه السّكون".

– وبعض من ترجم له ذكره بالجيم المعجمة (فرج)، بدل المهملة، منهم: بن تغري بردي في كتابَيْه: النجوم الزاهرة، والمنهل الصافي، والذهبي في: العبر في خبر من غبر، والعيني في: عقد الجمان. ومنهم من جعله بالمهملة؛ فقد نص ابن حجر والسُّبكي والصفدي على أنه بالفاء والحاء المهملة، وعلى ذلك أكثر من ترجم له، كالذهبي في كتابيه: تاريخ الإسلام، وتذكرة الحفاظ، والمقري في نفح الطيب، وغيرهم. فلعل من ذكره بالجيم تصحّف له، والله أعلم.

– ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحق: محمد علي النجار، ج3 (لاط، بيروت– لبنان، نشر: المكتبة العلمية، لات) ص: 1072. وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج1 (ط: 15، بيروت– لبنان، دار العلم للملايين، سنة: 2002 م) ص: 194، 195، ويوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج8 (لاط، مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، لات) ص:191، شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوفيات المشاهير وَالأعلام، تحق: د/ بشار عوّاد معروف، ج15 (ط1، بيروت–لبنان، دار: الغرب الإسلامي، سنة: 2003 م) ص: 894، وصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تحق: د/علي أبو زيد، د/نبيل أبو عشمة، د/محمد موعد، د/محمود سالم محمد، ج1 (ط:1، بيروت – لبنان، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1418 هـ - 1998 م) ص: 309. وعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ج8 (ط2، دار: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1413هـ) ص: 26.

[2] ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج8، ص: 191.

[3] ينظر: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، طبقات الشافعيين، تحق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، ج1 (لاط، مصر، دار: مكتبة الثقافة الدينية، سنة: 1413 هـ - 1993 م) ص: 940.

[4] ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص: 194.

– كنيته ولقبه:

أما كنيته فهي: "أبو العبّاس"، وعلى هذا جميع من ترجم له.

وأما اللقب فيلقب بـ: "الإمام الحافظ شهاب الدين"، وقد تفاوت المترجمون له؛ فمنهم من اقتصر على "الإمام الحافظ"، ومنهم من زاد "شهاب الدين"[1]

– نسبته:

ينسب ابن فرح إلى "لخم" فيقال اللخمي[2]، وينسب كذلك إلى "إشبيلية" فيقال الإشبيلي[3].

– مولده ونشأته:

ولد الإمام ابن فرح الإشبيلي في ثالث ربيع الأول سنة أربع وعشرين وستمائة بإشبيليّة (624هـ)، وقيل سنة (625هـ).

– نشأ بإشبيلية، وأُسر في أخذ الفرنج إشبيلية سنة (646هـ) ثم خلصه الله منهم، بعدها قدم الديار المصرية سنة بضعٍ وخمسين، ثم انتقل إلى دمشق الشام واستقر فيها[4].

الفرع الثّاني: حياة المصنف العلمية، (شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته).

– شيوخه:

لقد تتلمذ الإمام ابن فرح الإشبيلي وأخذ العلم على عدة من الشيوخ، سواء في رحلته إلى مصر أو إلى دمشق الشام، ومن أبرز الشيوخ الذين كان لهم الأثر البين في حياته العلمية:

01– العزّ بن عبد السلام: وهو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، أحد الأئمة الأعلام، إمام عصره بلا مدافعة، القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمانه، فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد، نشأ في دمشق، وزار بغداد، ثم عاد لدمشق، ولما سلّم الصالح إسماعيل قلعة "صفد" للفرنج، نال منه الشيخ على المنبر، ولم يدْعُ له. فغضب الملك وعزله وسجنه، ثم أطلقه. فتوجه إلى

---

(1) ينظر المصادر المذكورة في بيان اسمه ولقبه، وشهاب الدين المقري، نفح الطيب، ج2، ص: 528.

(2) "اللَّخمي: بفتح اللام المشددة وسكون الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى لخم، ولخم وجذام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام"، ينظر: عبد الكريم بن محمد السمعاني، الأنساب، تحق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، ج11 (ط1، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382هـ-1962م) ص: 210.

(3) "بكسر الألف وسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها اللاّم، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد الأندلس من المغرب يقال لها إشبيلية وهي من أمهات البلدان بالأندلس" ينظر: المرجع السابق، ج1، ص: 256.

(4) ينظر: شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4 (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1419هـ- 1998م) ص: 185، وجلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1403) ص: 518، ترجمة رقم: 1136، وابن كثير، طبقات الشافعيين، ج1، ص: 940، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص: 26.

مصر، فولاه صاحبها نجم الدين أيوب القضاء والخطابة، وتمكن من الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ثم اعتزل ولزم بيته، وتوفي في القاهرة في جمادى الأولى سنة ستين وستمائة (660هـ). من كتبه: "التفسير الكبير" و "الإلمام في أدلة الأحكام" و "قواعد الأحكام في إصلاح الأنام" وغيرها[1].

02– النووي: الإمام الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي، صاحب التصانيف النافعة: مولده ووفاته في نوا؛ من قرى حوران بسورية، وإليها نسبته، ولد في المحرم سنة (631هـ) ومما ذكر له أنه كان يقرأ كل يوم اثني عشر درسًا على مشايخه شرحًا وتصحيحًا؛ سمع من الرضى بن البرهان، وشيخ الشيوخ عبد العزيز بن محمد الأنصاري، وزين الدين بن عبد الدائم، وغيرهم كثير، من تصانيفه "شرح صحيح مسلم" و"رياض الصالحين" و"تحرير الألفاظ" للتنبيه و"العمدة في تصحيح التنبيه" و"الإيضاح" في المناسك، وغيرها.

قال تلميذه ابن العطار: قال لي المحدث أبو العبَّاس أحمد بن فرح الإشبيلي–رحمه الله– وكان له ميعادٌ على الشيخ –قدَّس الله روحه– في الثلاثاء والسبت، يومٌ يشرح في "صحيح البخاري"، ويومٌ يشرح في "صحيح مسلم"؛ قال: "كان الشيخ محيي الدين قد صار إليه ثلاث مراتب، كل مرتبة منها؛ لو كانت لشخصٍ شُدَّتْ إليه آباطُ الإبلِ من أقطارِ الأرض. –المرتبةُ الأولى: العلم، والقيام بوظائفه، –الثانية: الزهد في الدنيا وجميع أنواعها.

–الثالثة: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر".

توفي–رحمه الله– في الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة (676هـ)[2].

03– ابن عبد الدائم: أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسيّ، أبو العباس، زين الدين: نسَّاخ، من شيوخ الحنابلة، عالم بالحديث. ولد بفندق الشيوخ (من أرض نابلس) وانتقل إلى دمشق، وتوفي بها سنة (668هـ) له كتاب مشيخة مخطوط، وتاريخ جمعه لنفسه.

وكان حسن الخط سريعا فيه، مكثرا من نسخ الكتب له وبالأجرة. لازم الكتابة أكثر من 50 سنة.

وكان يكتب في اليوم إذا تفرغ تسعة كراريس، ويقال إنه كتب بيده ألفي مجلدة؛ منها تاريخ الشام لابن عساكر مرّتين، والمغني لموفق الدين، مرات. وكف بصره في آخر عمره[3].

---

[1] ينظر: عبد الحي بن العِماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحق: محمود الأرناؤوط، ج7 (ط1، دمشق – بيروت، دار: ابن كثير، سنة: 1406هـ– 1986 م) ص: 522، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص: 209، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج4، ص: 21.

[2] ينظر: أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، تحق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (ط1، عمان – الأردن، الدار الأثرية، سنة: 1428هـ– 2007م) ص: 118. ويعتبر من أوسع الكتب في ترجمة الإمام النووي، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص: 174، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص: 395.

[3] ينظر: ابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج7، ص: 567، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص: 145.

04- ابن أبي اليسر: تقي الدّين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله التّنوخي الدّمشقي، مسند الشّام، الكاتب البليغ، له شعر جيد وبلاغة وفيه خير وعدالة، وتوفي في السادس والعشرين من صفر سنة (672هـ)[1].

05- الكمال الضرير: هو الكمال الضرير، أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم بن علي الهاشمي العباسي المصري الشافعي، شيخ القراء، صاحب الشاطبي وزوج ابنته، وقرأ عليه القراءات، توفي سنة (661هـ).[2]

06- فراس العسقلاني: فراس بن علي بن زيد بن معروف بن أحمد بن مهنا أبو العشائر نجيب الدين الكناني العسقلاني الأصل الدمشقي المولد والدار والوفاة، ولد سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، سمع من الخشوعي والكندي وغيرهما وكان من العدول الأعيان ذوي الثروة واليسار، والوجاهة والرئاسة وتوفي في الخامس والعشرين من شعبان سنة:ثلاثة وستون وستمائة (663هـ)[3].

- تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام ابن فرح وسمع منه خلق كثير، صاروا بعد ذلك أئمة، نذكر منهم:

01- الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله التّركمانيّ الذهبيّ الشافعيّ أحد الحفّاظ، محدث القرن السابع، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائه، طلب الحديث وعمرة ثمان عشرة سنة، قام بعدة رحلات علمية إلى مصر وفلسطين والعراق، وسمع الكثير، وكتب وألّف وصنّف وأرّخ وصحّح وبرع فى الحديث وعلومه، وحصّل الأصول وانتقى، وقرأ القراءات السبع على جماعة من مشايخ القراءات، وأقام بدمشق يأتيه الناس من كل البلاد. صنف عدة كتب: "تاريخ الإسلام الكبير" و "سير أعلام النبلاء" و "العبر في خبر من غبر" و "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" و "تذكرة الحفاظ"، توفي سنة: (748هـ)[4].

02- البِرزالي: الحافظ علم الدّين القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي الشافعي، يضرب به المثل مع الفضيلة والإتقان والتواضع وحسن البشر، أول سماعه في سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وكان له من العمر عشر سنين. وروى عن ابن أبي الخير، وابن أبي عمر، والعزّ الحرّاني، وخلق كثير. ووقف جميع كتبه، وأوصى بثلثه، وحجّ خمس مرات، وكتب بخطّه ما لا يحصى كثرة، ولي مشيخة دار الحديث النّورية، ومشيخة النّفيسية، وصنّف:

---

[1] ينظر: شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ج3 (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1405هـ- 1985م) ص: 325، وابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج7، ص: 590.

[2] ينظر: الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج3، ص: 303، وابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج7، ص: 532.

[3] ينظر: موسى بن محمد اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج2 (ط2، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، سنة: 1413هـ - 1992م) ص: 329، وابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج7، ص: 543.

[4] ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج10، ص: 182، ابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج1، ص: 61، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج9، ص: 100.

التاريخ، والمعجم الكبير وبلغ «ثبته» بضعا وعشرين مجلدا، توفي محرما في رابع ذي الحجة الحرام سنة:(739هـ)[1]

03- النابلسي: شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن المظفر بن أبي محمد بن المظفر بن بدر بن الحسن بن مفرج بن بكار النابلسي الدمشقي، محدث فاضل، حسن القراءة للحديث، ولد في: (675هـ). سمع بدمشق من زينب بنت مكي، وعبد الرحمن بن يوسف البعلبكي وغيرهم، وببعلبك من القاضي تاج الدين عبد الخالق، وشرف الدين اليونيني، توفي سنة: (758هـ)، حيث وُجد ميتا وهو ساجد في منزله بالقرب من الصباغين بدمشق[2].

04- الدمياطي: العلامة الحافظ الحجة الفقيه النسابة شيخ المحدثين، شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدمياطي الشافعي، صاحب التصانيف، تفقه بدمياط وبرع ثم طلب الحديث وارتحل إلى عدة بلدان. كتب العالي والنازل وجمع فأوعى، ومعجم شيوخه يبلغ ألفًا وثلاثمائة إنسان، وكان صادقًا حافظًا متقنًا جيد العربية غزير اللغة واسع الفقه رأسًا في علم النسب دينًا كيسًا متواضعًا، أثنى عليه المزي فقال: ما رأيت في الحديث أحفظ من الدمياطي. مات فجأة في ذي القعدة سنة (705هـ)[3].

- مؤلفاته:

لم يخلف الإمام ابن فرح الإشبيلي -رحمه الله-كثير كتب ومصنفات، وأقصى ما ذكرت كتب التراجم والطبقات التي تعرضت لسيرته وترجمته: ثلاث كتب فقط، ولعل السبب في ذلك-والله أعلم- يرجع إلى اشتغاله -رحمه الله- بالتدريس والتعليم وإفادة الطلاب، فقد كانت له حلقة مهيبة بجامع دمشق لإقراء الحديث وعلومه وفنونه، كما ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ[4]، وفي ما يلي ذكر هذه الكتب:

01- القصيدة الغزلية في ألقاب الحديث[5].

02- مختصر خلافيات البيهقي: أصل كتاب "الخلافيات" هو للإمام أبي بكر البيهقي، المتوفى: (458هـ)، وهو كتاب في بيان الخلاف بين الشافعية والأحناف، حيث اشتمل على جميع المسائل المختلف فيها بين الإمام الشافعي، والإمام أبي حنيفة في جميع الكتب والأبواب الفقهية، وقام باختصاره الإمام ابن فرح الإشبيلي.

والكتاب مطبوع بـ: مكتبة الرشد، بالمملكة العربية السعودية سنة: 1417هـ-1997م، بتحقيق: د/ ذياب عبد الكريم ذياب عقل، في خمس مجلدات.

---

(1) ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص: 195، وابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج8، ص: 214.

(2) ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص: 169، والذهبي، العبر في خبر من غبر، ج3، ص: 323.

(3) ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص: 179، وابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج8، ص: 24.

(4) ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص: 185.

(5) في المطلب الثاني مزيد تعريف بهذه القصيدة، وما كتب حولها.

03- شرح الأربعين النووية: وهي أربعون حديثا مشتملة على قواعد الدين وفروعه، في الجهاد والزهد والآداب، التزم فيها صاحبها أن تكون صحيحة، معظمها من صحيحي البخاري ومسلم.

ويعتبر شرح ابن فرح الإشبيلي للأربعين النووية أول وأقدم شرح لها[1].

طبع الكتاب بتحقيق يوسف نجم عبود، بدار الغرب الإسلامي، وطبع أيضا كرسالة دكتوراه بتحقيق: حنان الحسين عبد الله العطاس سنة (1429هـ) .

الفرع الثالث: المكانة العلمية للمؤلِّف وثناء العلماء عليه، ووفاته.

- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان للإمام ابن فرح مكانة مرموقة في الأوساط العلمية عامة، والحديثية خاصة، فلقد أثنى عليه العلماء والأئمة وأجمعوا كلهم على جلالة قدره، ووفور وغزارة علمه. فلم يكن شخصا عاديا بينهم، بل كان مشهورا بالعلم والدين والعبادة والورع، ومعلوم أن العلماء رؤوس الناس ومحط أنظارهم، فكيف بمن جلس لإقراء الحديث والفقه في جامع دمشق في أول النهار من كل يوم.

قال عنه تلميذه الإمام الحافظ الذهبي -رحمه الله-: (الإمام العالم الحافظ الزاهد شيخ المحدثين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فرح)[2] وهذه الألقاب لها مدلولاتها عند المشتغلين بالحديث وعلومه، ولقد جمع الإمام ابن فرح هذه الألقاب مما يبرز المكانة العالية التي كانت له.

وقال الصفدي: (وعُني بالحديث وأتقن ألفاظه وعرف رواته وحفاظه، وفهم معانيه، وانتقد لآليه، وكان من كبار أئمة هذا الشأن وممن يجري فيه.)[3]

---

[1] قد يُستشكل على هذه الأولية بثلاث شروح:

أ- شرح الإمام النووي: فقد ذكر تلميذه ابن العطار -الملقب : بمختصر النووي- بأن شيخه لم يشرح الأربعين، حيث قال في شرحه على الأربعين: (وعزم- رحمه الله تعالى- على شرحها، وتبيين الحكمة في اختيارها دون غيرها، فلم يُقدّر له -رحمه الله تعالى- ذلك، واخترمته المنية) أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، شرح الأربعين النووية، تحق: محمد بن ناصر العجمي (ط1، بيروت-لبنان، دار: البشائر الإسلامية، سنة: 1429هـ-2008م) ص: 35.

ب- شرح تلميذه ابن العطار: وذلك لأن الإمام ابن فرح الإشبيلي أسبق في صحبة الإمام النووي من ابن العطار، وأقدم وفاة منه، حيث توفي بن العطار سنة: (724هـ)، وتوفي ابن فرح سنة: (699هـ).

ت- شرح ابن دقيق العيد: (ت: 702هـ) حيث قد شكك في نسبته إليه بعض المحققين، من حيث أن فيه نقولا عمن تأخر عنه، كالنقل عن البيقوني مثلا (ت: 1080هـ)، زيادة على أنه لم يَنسِب إليه هذا الشرح أحدد ممن ترجم له، خاصة المتقدمين منهم، والعارف بأسلوب ابن دقيق في كتاباته يدرك ذلك. وللاستزادة يراجع مقال الأستاذ: محمد يمان ديار بكرلي بعنوان: (دراسة حول نسبة شرح الأربعين للإمام ابن دقيق العيد)، المنشور في موقع الألوكة، على الرابط التالي: https://www.alukah.net/culture/0/96972/#_ftn4

[2] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص: 185.

[3] الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ج1، ص: 309.

ولقد عدّه الإمام الذهبي ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[1].

وعده السّخاوي من المتكلمين في الرجال في كتابه "المتكلمون في الرجال"[2].

وهذا يدل على علو كعبه في هذا الجانب من علوم الحديث.

وكان-رحمه الله- ذا باع كبير في الفقه وفروعه، مطلع على مذاهب *فقهاء الأمصار، وعلماء الأقطار* واختلافهم، حتى وصفه الإمام الذهبي قائلا: (أقبل على تقييد الألفاظ، وفهم المتون، ومذاهب العلماء...ونعم الشيخ كان علمًا وفضلًا ووقارًا وديانة واستحضارًا واستبحارًا وثقة وصدقًا وتعففًا وقصدًا، تخرج به جماعة، وكتب الكثير من الفقه والحديث.)[3].

ومن خلال القراءة في ترجمة وسيرة الإمام ابن فرح الإشبيلي، نجد أنه قد سمع وتتلمذ على شيوخ كثر، سواء في رحلته إلى مصر، أو إلى دمشق، وكثرة الشيوخ والمسموعات مما يضفي القامة والقيمة العلمية للمصنف.

وكان الإمام ابن فرح الإشبيلي شافعي المذهب، وشيخه المبرز في الفقه هو: الإمام العز بن عبد السلام كبير فقهاء الشافعية في زمانه.

- وفاته:

توفي الإمام ابن فرح الإشبيلي وانتقل إلى رحمة الله تعالى حميدًا مفيدًا بمنزله في تربة أم الصالح، مبطونًا، في ليلة الأربعاء تاسع جمادى الآخرة سنة تسع وتسعين وستمائة (699هـ)، ودفن بمقابر الصوفية في دمشق، وكان قد عاش نحوا من خمس وسبعين عاما.[4]

- المطلب الثاني: التعريف بمنظومة ابن فرح

"هذه المنظومة في علم الحديث تتألف من عشرين بيتا من البحر الطويل.

وقد طبعت مستقلة عدة مرات[5].

وقد تضمنت هذه القصيدة من علوم الحديث ما يلي:

---

[1] شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط4، بيروت- لبنان، دار البشائر، سنة: 1410هـ، 1990م) ص: 226.

[2] شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتكلمون في الرجال (مطبوع ضمن مجموعة «أربع رسائل في علوم الحديث»)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط4، بيروت- لبنان، دار البشائر، سنة: 1410هـ، 1990م) ص: 127.

[3] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص: 185.

[4] ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، ص: 185، والذهبي، العبر في خبر من غبر، ج3، ص: 396، والصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ج1، ص: 310، وابن كثير، طبقات الشافعيين، ج1، ص: 941، وابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج1، ص: 775.

[5] منها طبعة الشيخ حسن الطوخي سنة: (1297هـ)، وطبعة الشيخ محمد أبي زيد سنة: (1302هـ)، وطبعة سنة: (1313هـ).

الصحيح، المعضل، المرسل، المسلسل، الشاهد، الضعيف، المتروك، الحسن، السماع، المنكر، المقلوب، الموضوع، المدلس، الموقوف، المرفوع، المتصل، المنقطع، المدرج، المتفق والمفترق، المؤتلف والمختلف، المسند، المعنعن، المعلل، المبهم، الاعتبار، العزيز، الفرد، المشهور، الغريب، المقطوع، العالي والنازل، المدبج"[1].

-وسأعرج في هذا المطلب على التعريف بها ذاكرا اسمها، وتوثيق نسبتها للمؤلف، والمكانة التي حظيت بها في الأوساط العلمية، واهتمام العلماء بها، وذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: تسمية المنظومة.

اختلفت الصيغ والإطلاقات في تسمية هذه المنظومة، بيد أن جُلها يرموا إلى معنى واحد؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، وهذه تسمياتها كما جاءت في المصادر:

- قال عنها الذهبي: "قصيدة مليحة غَزَلِيّة فِي صفات الحديث[2]".
- وقال عنها ابن تغري بردي: "القصيدة المشتملة على صفات الحديث[3]".
- والصفدي سماها: "قصيدة غزلية في صفات الحديث[4]".
- وسماها الزركلي: "القصيدة الغرامية[5]".
- وفي كشف الظنون: "منظومة ابن فرح[6]".
- وسُميت في بعض النسخ المخطوطة لها: "منظومة الإشبيلي في الحديث[7]".
- وفي نسخة أخرى: "هذه قصيدة: غرامي صحيح"[8].

وهذا الاختلاف في تسميتها يدلنا دلالة قاطعة أن الإمام ابن فرح الإشبيلي لم يسم منظومته، وإنما هي من وضع النساخ، والمترجمين له.

---

(1) ينظر: مقدمة التحقيق لـ: ابن قنفذ القسنطيني، شرف الطالب في أسنى المطالب، تحق: عبد العزيز صغير دخان (ط1، الرياض-المملكة العربية السعودية، دار: مكتبة الرشد، سنة: 1424هـ-2003م) ص: 52، 53.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام وَوفيات المشاهير وَالأعلام، ج15، ص: 894.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج8، ص: 191.

(4) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ج1، ص: 310.

(5) خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص: 195.

(6) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2 (لاط، بغداد-العراق، مكتبة المثنى، سنة: 1941م) ص: 1865.

(7) نسخة: دار الكتب الظاهرية، تحت رقم: (5223).

(8) نسخة: دار الكتب المصرية، تحت رقم: (9).

الفرع الثاني: توثيق نسبتها إلى مؤلفها:

يكاد يكون إجماعا على أن هذه المنظومة الغرامية اللطيفة الظريفة التي في ألقاب الحديث؛ هي للإمام شهاب الدّين أحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي. فقد تواترت في ذلك الأخبار من المشتغلين بالحديث، وممن تحدثوا عنه أو تعرضوا لترجمته، مما لا يدع مجالا للشّك أو الريبة في نسبة هذه المنظومة له.

-فقد ذكرها تلميذه شمس الدين الذهبي في: "تاريخ الإسلام"، وتلميذ تلميذه الإمام عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي في: "طبقات الشافعية الكبرى"، وابن كثير في: "طبقات الشافعيين"، وابن العِماد في: "شذرات الذهب"، والصفدي في: "أعيان العصر وأعوان النصر"، وابن تغري بردي في: "النجوم الزاهرة"، وخير الدين الزركلي في: "الأعلام"، وحاجي خليفة في: "كشف الظنون"[1].

الفرع الثّالث: مكانتها العلمية واهتمام العلماء بها.

مكانة هذه المنظومة العلمية تظهر جلية واضحة كون ناظمها من كبار علماء الحديث؛ حيث كان محدثا لا يشق له غبار.

ولمكانتها اعتنى بها العلماء وطلبة العلم، فانكبوا عليها شرحا وتحشية وتعليقا، وقد سبق قول المقري: "وقد شرح هذه القصيدة جماعة من أهل المشرق والمغرب يطول تعدادهم"[2].

وسأذكر هنا ما وقفت عليه من شروحها المطبوعة، مع بيان دار الطبع، وسنة الطبع، ما استطعت إلى ذلك سبيلا، فممن شرحها:

01- شرح الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، (ت: 744هـ).

02- شروح محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الشافعي، (ت:819هـ)، فقد ذكر السيوطي في: "بغية الوعاة"[3] أن له على هذه المنظومة ثلاثة شروح. والمعروف عندنا منها هو: "زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح".

03- شرح ابن قطلوبغا الحنفي (ت: 879هـ).

04- شرح محمد بن محمد بن عبد القادر السنباوي المالكي الشهير بالأمير (ت: 1232هـ).

---

[1] ينظر: المصادر نفسها المذكورة في بيان تسمية المنظومة.

[2] شهاب الدين المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص531.

[3] جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1 (لاط، صيدا-لبنان، المكتبة العصرية، لات) ص: 65.

وهذه الشروح الأربعة مطبوعة في كتاب واحد بعنوان: "أربعة شروح لمتن غرامي صحيح" بعناية وتحقيق: هشام بن محمد الحسني، طبعة المكتبة العصرية في لبنان، سنة: 1431هـ، 2010م.

05- شرح شمس الدّين مُحمّد بنُ إبراهيم التَّتائيّ المالكيّ بعنوان: "البَهجَةِ السَّنيَّة في حَلِّ الإشَاراتِ السُّنِّيَّة" وهو الكتاب محل التحقيق والدراسة.

06- شرح أحمد بن حسن الشهير بابن الخطيب وبابن قنفذ القسنطيني (ت: 810هـ) بعنوان: "شرف الطالب في أسنى المطالب"، طبع بتحقيق: د/عبد العزيز صغير دخان، مكتبة الرشد، سنة: 1424هـ-2003م.

07- شرح يحي بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي الشهير بالقرافي، كان حيا سنة (962هـ)، مطبوع بعناية: محمد بن رعد البالاني، دار الكتب العلمية.

08- شرح عبد القادر بن أحمد الغُنيمي الأنصاري، كان حيا سنة: (983هـ) بعنوان: *"بيان ما للحديث* من *مصطلح* بشرح منظومة ابن فرح في *مصطلح الحديث* النبوي الشريف"، طبع ضمن لقاءات العشر الآواخر بالمسجد الحرام (مجموعة: رقم 8) بتحقيق: نور الدين طالب، دار البشائر، سنة: 1427هـ.

09- شرح محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت: 1188هـ) بعنوان: "**الملح الغرامية شرح منظومة ابن فرح اللامية**" مطبوع بتحقيق: أبو المنذر سامي جاهين، دار ابن حزم سنة: 1416هـ- 1996م.

10- شرح بلقاسم بن محمد البجائي، (ت: بعد 1041هـ)، طبع بتحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار بن حزم، سنة: 1429هـ-2008م.

11- شرح محمد بدر الدين الحسيني (ت: 1354م). طبع بدمشق، دار البصائر، سنة 1981م.

12- شرح عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني الإسكندراني (ت: 1362هـ) بعنوان: " البيان الصريح شرح قصيدة غرامي صحيح" طبع في مطبعة التوفيق، دمشق، سنة: 1346هـ-1928م

13- شرح الشيخ محمد بن خليل القاوقجي، (ت 1305هـ)، ذكر صاحب "جامع الشروح والحواشي" أنه طبع بمصر سنة: 1321هـ- 1904م.[1]

14- حاشية الشيخ محمد السعيد بن محي الدين الحسني الجزائري -الأخ الأكبر للأمير عبد القادر- (ت:1278هـ-1861م) على"زوال الترح" لعز الدين ابن جماعة، طبع ضمن: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، سنة 2011م، بعناية: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري.

– هذا ما وقفت عليه-بحسب جهدي ووسعي- من الشّروح المطبوعة لهذه المنظومة، وأما الشّروح التي ما زالت مخطوطة، أو التي ذُكرت في فهارس الكتب والأدلة والمؤلفات، أو الشروح ذات المؤلِّف المجهول، فضلا عن

[1] ينظر: عبد الله محمد الحبشي، جامع الشروح والحواشي، ج2 (لا.ط، أبو ظبي-الإمارات، المجمع الثقافي، سنة: 1425هـ-2004م) ص: 1276.

المفقود منها؛ فكثيرة جدّاً، ولقد عدّ صاحب كتاب: "جامع الشروح والحواشي" شروح المنظومة فأوصلها إلى ما يقرب من خمسة وثلاثين شرحاً، وقد تزيد[1].

– هذا وقد اهتم العلماء المعاصرون بهذه المنظومة فتناولوها بالشرح والتعليق، نذكر منهم:

01- شرح الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير –حفظه الله– وهو شرح صوتي من شريطين، وموجود في موقع الشيخ على الإنترنت[2]

02- شرح الشيخ محمد صالح المنجد –فرّج الله عنه– وهو شرح صوتي، موجود في موقع الشيخ على الإنترنت[3].

03- شرح الشيخ مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني بعنوان: "الغرامية في مصطلح الحديث" مطبوع في: " دار المآثر بالمدينة المنورة" سنة: 2003م.

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ج2، ص: 1273، وما بعدها.

[2] على الرابط التالي: https://shkhudheir.com/series/690560820

[3] على الرابط التالي: https://almunajjid.com/8829

المبحث الثّاني

التعريف بالإمام التّتائي وكتابه البهجة السنية

المطلب الأوّل: ترجمة المصنف الشخصية وبيان حياته العلمية

المطلب الثّاني: دراسة تعريفية وصفية لكتاب البهجة السنية

المطلب الثّالث: نسخ الكتاب المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق

- المبحث الثاني: التعريف بالشارح -الإمام التتائي- وكتابه البهجة السنية.

في هذا المبحث سأتناول ترجمة الإمام التتائي –رحمه الله– من خلال كتب الطبقات، والأعلام، والمصادر التي ترجمت له، مبرزا في ذلك حياته الشخصية والعلمية، مبينا آثاره وكتبه، ثم أعرج بالتعريف على كتابه "البهجة السنية في حل الإشارات السنية"، مبينا منهجه في كتابه، ومصادره وطرق الإفادة منها.

هذا وقد قسّمت هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: ترجمة المصنف الشخصية وبيان حياته العلمية.

تعرضت في هذا المطلب لحياة الإمام التتائي –عليه رحمة الله– الشخصية والعلمية، بحيث أتكلم عن اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ومولده، وأهم شيوخه الذين أخذ عنهم، وتلاميذه، وبيان آثاره العلمية.

وذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده.

- اسمه ونسبه:

هو الإمام: شمس الدين محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي.

وتفاوت المترجمون له في ذكر نسبه كاملا؛ منهم من اقتصر على اسمه فقط: "محمد"[1]، ومنهم من لم يذكر له جدّ واقتصر على بيان اسمه واسم أبيه: "محمد بن إبراهيم" وهم أكثر من ترجم له"[2]، ومنهم من ذكر له جدا واحدا فقط وهو: "خليل"، وهو أقصى ما ذُكر من أجداده في نسبه[3].

- كنيته ولقبه:

-أما الكنية فهي: "أبو عبد الله"، هكذا في معظم المصادر التي ترجمت له.

-وأما لقبه: فلقب بـ: شمس الدين، وبـ: قاضي القضاة.[1]

---

[1] ينظر: نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحق: خليل المنصور، ج1 (ط1، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1418هـ- 1997م) ص: 93.

[2] ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحق: عبد المجيد خيالي، ج1، (ط1، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1424هـ- 2003م) ص: 393، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، (ط2، طرابلس–ليبيا، دار الكتاب، سنة: 2000م) ص: 588، وابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج10، ص: 314، ومحمد بن أحمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، تحق: أحمد بومزكو، ج1 (ط1، الدار البيضاء–المغرب، طبع: مطبعة النجاح الجديدة، سنة: 1427هـ - 2006م) ص: 278، وأحمد بن محمد المكناسى ابن القاضى، ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال فى أسماء الرّجال»، تحق: محمد الأحمدى أبو النور، ج2 (ط1، القاهرة، دار التراث، تونس، المكتبة العتيقة، سنة: 1391هـ- 1971م) ص: 162، وأحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحق: محمد مطيع، ج2 (لا.ط، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سنة: 1421هـ–2000م) ص: 223.

[3] ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص: 302، ومحمد عبد الحيّ الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحق: محمد الزمزمي (ط6، بيروت–لبنان، دار البشائر الإسلامية، سنة: 1421هـ–2000م) ص: 218.

– نسبته:

ينسب الإمام محمد بن إبراهيم إلى: "تتا"[2] فيقال: التتائي[3]. وعلى هذا إجماع من ترجم له، وهي أشهر نسبة عُرف بها.

ونسب إلى مدينة القاهرة فيقال: القاهري.[4]

وينسب لمصر فيقال: المصري.[5]

وينسب لمذهبه الفقهي فيقال: المالكي.[6]

– مولده:

لم أقف على تاريخ ميلاد الإمام التتائي وذلك في جميع المصادر التي رجعت إليها في ترجمته، وإنما كلهم يذكرون تاريخ وفاته فقط (942هـ) على خلاف بينهم سيأتي بيانه.

لكن الذي يقرأ سيرة الإمام التتائي العلمية ، والناظر في الشيوخ الذين تتلمذ عليهم وتخرج على يديهم يجد منهم مثلا: أبو العباس أحمد بن يونس القسنطيني المتوفى سنة: (878هـ) ، وأبو الحسن نور الدين السنهوري المتوفى سنة: (889هـ)، ومن خلال النظر في تواريخ وفياتهم يظهر –والله أعلم– أن ميلاد التتائي –رحمه الله– يكون في أواسط القرن التّاسع الهجري.

الفرع الثّاني: حياة الشارح العلمية، (شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته).

– شيوخه: تتلمذ الإمام شمس الدين التتائي –عليه رحمة الله– وأخذ علوم الشريعة؛ على عدة من الشيوخ، وكبار العلماء والأئمة في عصره، الذين كان لهم السبب الرئيس في بناء شخصيته العلمية، وكان لهم الأثر البيّن في حياته، ومن أبرز من تتلمذ عليهم:

01– إبراهيم اللقاني: إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر بن يوسف بن جميل اللقاني، المغربي الأصل، الإمام الفقيه العالم المحدّث العمدة المتفنن القدوة، سمع الحديث على الزركشي، وحفظ مختصر خليل، وألفية ابن مالك، وتفقه بالزين طاهر ولازمه حتى كان جلّ انتفاعه به، والزين عبادة، وأحمد البجائي المغربي، وأبي القاسم النويري،

---

[1] ينظر: المصادر المتقدمة في ذكر اسمه ونسبه.

[2] "نسبة إلى " تتا " من قرى المنوفية بمصر". خير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص: 302.

[3] وقد تصحفت هذه النسبة في شذرات الذهب، ج10، ص:314، إلى: "الشنائي" وهو خطأ كما نبه عليه الزركلي في الأعلام.

[4] ينظر: شمس الدين عبد الرحمن بن الغزي، ديوان الإسلام، تحق: سيد كسروي حسن، ج2 (ط1، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ– 1990م) ص: 17.

[5] ينظر: نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج1، ص: 93، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 588.

[6] وهم أغلب من ترجم له، راجع مصادر ترجمته السابقة.

وتصدى للتدريس والإفتاء، مولده في صفر سنة: (817هـ) وتوفي سنة: (896هـ).[1]

02- السنهوري: نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن علي الأزهري السنهوري، مالكي مصري. الإمام العالم الجليل الفاضل الحافظ المحدّث شيخ المالكية في وقته، اشتهر بالفقه والعربية والقراءات. أخذ عن الزين طاهر النويري، والبساطي، والزين عبادة، وأبي القاسم النويري، وأحمد البجائي، وغيرهم، وعنه أئمة منهم الشيخ أحمد زروق، وأبو الحسن الشاذلي المنوفي، والحطاب الكبير، والشمس التتائي، والشمس والناصر اللقانيان، والفيشي.
له شرح على المختصر، وتعليق على التلقين، وشرحان للآجرومية في النحو، مولده سنة (814هـ) وتوفي في رجب سنة (889هـ).[2]

03- القلتاوي: داود بن علي بن محمد القلتاوي من قرية (قلتا) بمنوفية مصر الأزهري، الإمام الفقيه المتفنن العالم الماهر المؤلف المتقن. أخذ عن الزين طاهر، وأبي القاسم النويري، وغيرهما، وعنه الشمس التتائي وغيره، صنف (إيضاح المسالك على المشهور من مذهب مالك)، وله شرح على مختصر خليل، وابن الحاجب الفرعي، والرسالة، وشرح تنقيح القرافي، وألفية النحو، والآجرومية، ومناسك الحج وغيرها. مات ليلة الجمعة ثاني عشر رجب سنة اثنين وتسعمائة (902هـ).[3]

04- أبو العباس القسنطيني: قاضي الأنكحة أبو العباس أحمد بن يونس القسنطيني التونسي، الإمام الفقيه العالم الكامل المتفنن العمدة الفاضل. أخذ عن البرزلي، وابن مرزوق الحفيد، والبساطي، وتفقه بأبي عبد الله الزنديوي، وغيرهم. له قصيدة في مدحه عليه الصلاة والسلام، وأجوبة على أسئلة وردت من صنعاء. أخذ عنه الشيخ أحمد زروق، والتتائي، ونقل عنه في باب الحجر من شرح المختصر. مولده سنة (816هـ) وتوفي سنة (878هـ).[4]

05- القلصادي: علي بن محمد بن علي القرشي البسطي أبو الحسن، الشهير بالقلصادي، عالم بالحساب، فرضي، فقيه من المالكية. وهو آخر من له التآليف الكثيرة من أئمة الأندلس. ولد قبل سنة: (815هـ) فِي مدينة "بسطة" وبها تفقه. وانتقل إلى غرناطة فاستوطنها. ورحل إلى المشرق، وتوفي بباجة تونس. من كتبه: "النصيحة في السياسة العامة والخاصة" و "شرح الأرجوزة الياسمينية" في الجبر والمقابلة، و" كليات الفرائض " و " أشرف المسالك إلى مذهب مالك " و " شرح إيساغوجي " في المنطق، ومختصرات وشروح في النحو، والعروض، واللغة،

---

[1] ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 372، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 65، 66.
[2] ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 371، 372، خير الدين الزركلي، الأعلام، ج4، ص: 307.
[3] ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 372، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 176، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج2، ص: 332، 333.
[4] ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 374.

والأدب، والجبر والمقابلة وغير ذلك. توفي سنة: (891هـ).[1]

06- زكريا الأنصاري: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، أبو يحيى، شيخ الإسلام، علامة المحققين، وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدثين، قاض مفسر، من حفاظ الحديث. ولد في سنيكة (بشرقية مصر) سنة: (823هـ) تعلم في القاهرة، قرأ على العقبي الشاطبية، وتفقه بجماعة منهم شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، والفقيه الشرف بن أحمد السبكي، والشيخ شمس الدين البدشيني، وعلى العلامة علم الدين صالح ابن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وكان بارعاً في سائر العلوم الشرعية وآلاتها حديثاً، وتفسيراً، وفقهاً، وأصولاً، وعربية، وأدباً، ومعقولاً، ومنقولاً.

له تصانيف كثيرة، منها (فتح الرحمن) في التفسير، و(تحفة الباري على صحيح البخاري)، و(فتح الباقي شرح ألفية العراقي)، و(تحفة نجباء العصر) في التجويد، و(الدقائق المحكمة) في القراءات، و(غاية الوصول) في أصول الفقه.

توفي يوم الأربعاء ثالث شهر ذي القعدة سنة: (926هـ) عن مائة وثلاث سنوات.[2]

07- سبط المارديني: محمد بن محمد بن أحمد الغزال الدمشقيّ، بدر الدين، الشهير بسبط المارديني: عالم بالفلك والرياضيات. أصله من دمشق. ومولده ووفاته بالقاهرة. حفظ القرآن وجوده على النور إمام الأزهر، وقرأ عليه ألفية النحو وبعض المنهاج، وأخذ عن ابن المجدي الفرائض والحساب والميقات، لازم العلاء القلقشندي وقرأ عليه البخاري والترمذي وغيرهما، وعلى البوتيجي، والمحلي، والعلم البلقيني. دخل الشَّام مرّتين وحماة فما دونَهَا، وتميز فِي الفُنون وَعرف بالذكاء مع حسن العشرة والتواضع. من كتبه (تحفة الأحباب في علم الحساب) و (شرح الرحبية)، و (الدر المنثور في العمل بربع الدستور) في الفلك، و (المواهب السنية في أحكام الوصية). توفي سنة: (912 هـ).[3]

[1] ينظر: شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج6 (لا.ط، بيروت-لبنان، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت) ص: 14، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص: 10.

[2] ينظر: نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج1، ص: 198، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج3، ص: 46.

[3] شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج9، ص: 36، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج7، ص: 54.

– تلاميذه:

لقد اشتهر الإمام شمس الدين التتائي في الأوساط العلمية، وذاع صيته بين علماء زمانه، مما حدا بطلاب العلم للالتفاف حوله، والأخذ عنه، والإفادة من علومه، فتخرج عليه جمع غفير من العلماء والأئمة، ذاع صيتهم بعد ذلك في شتى العلوم، ذكرت منهم كتب التراجم:

01– الفيشي: أبو عبد الله محمد ابن الشيخ محمد محب الدين بن أحمد ابن الشيخ محمد الفيشي: الإمام علم المحدثين، صاحب السند المتين، مع الفضل والخير والصلاح والدين. ولد سنة: (917هـ)، أخذ عن الشمس والناصر اللقانيين، والطخيخي، والشمس التتائي، قرأ عليهم مختصر خليل، والبخاري على السراج العبادي، ويوسف السالمي، وشيخ الإسلام التنوخي الحنبلي، وغيرهم. تخرج عنه بدر الدين القرافي وغيره، له (المنح الوفية شرح المقدمة العزّية)، و (المنح الإلهية شرح المقدمة العشماوية). توفي سنة: (972هـ).[1]

02– عبد الرحيم العباسي: بدر الدّين عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد أبو الفتح العباسي الشافعي القاهري، ولد في شهر رمضان سنة (867هـ) بالقاهرة، وأخذ العلم بها عن علمائها، عن الشمس التتائي، ومحيي الدّين الكافيجي، والمحب بن الشّحنة، والبرهان اللقاني، وغيرهم، سمع «صحيح البخاري» على المسندين: العزّ الصحراوي، وعبد الحميد الحرستاني بالأزهر، ولازم آخرا الرّضي الغزّي وانتفع به كثيرا. كانت له يد طولى، وسند عال في علم الحديث، ومعرفة تامة بالتواريخ والمحاضرات والقصائد الفرائد.

ذهب إلى القسطنطينية مع رسول من قبل السلطان الغوري إلى السلطان بايزيد، فعرض عليه بايزيد تدريس الحديث في عاصمته، فاعتذر، وعاد إلى مصر. فلما انقرضت دولة الغوري انتقل إلى القسطنطينية وأقام إلى أن توفي بها سنة: (963هـ). من كتبه (معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص)، و (فيض الباري بشرح غريب صحيح البخاري) و (نظم الوشاح على شواهد تلخيص المفتاح).[2]

03– الدميري: أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن أحمد الدميري، الإمام الفقيه المحقق العالم، الذي لا تأخذه في الله لومة لائم، "والدميري": نسبة لبعض قرى مصر بغربيها، ولد بها، وحفظ القرآن، قدم القاهرة فشغل بالعلم وبرع في الفقه، قال سبطه الإمام القرافي: أخذ عن الشمس التتائي وغيره. تولى القضاء فحمدت سيرته؛ له نظم

[1] ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 405-406، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 598، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج3، ص: 59.

[2] ينظر: ابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج10، ص: 486، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج3، ص: 345.

لطيف، ونثر جيد، وشرح المختصر من أوله إلى صلاة السفر، ومن البيوع إلى الجراح. توفي في ربيع الأول سنة (943هـ).[1]

04- بدر الدّين الكرخي: محمد بن محمد الملقب بدر الدين الكرخي الشافعي، ذكره الشيخ مدين القوصوني فقال في حقه: كان عالما عاملا فاضلا كاملا فقيها مفسرا محدثا مطلعا. أخذ العلم عن جماعة منهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري؛ قال -رحمه الله تعالى- قرأت عليه سورة الفاتحة وأجازني بجميع مروياته ومؤلفاته، ومنهم الإمام شهاب الدين أحمد الرملي وولده الشمس، والشمس التتائي؛ قال ومن جملة ما قرأته عليه شرحه على القصيدة التي في مصطلح الحديث التي أولها قوله: (غرامي صحيح والرجا فيك معضل..وحزني ودمعي مرسل ومسلسل) قال: قرأتها عليه في سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة. وألف التآليف الفائقة منها حاشيتان على تفسير الجلالين، وحاشية على شرح المنهاج للمحلي. وكانت ولادته في: (910هـ)، وتوفي سنة: (1006هـ).[2]

- مؤلفاته:

لقد ترك الإمام شمس الدين التتائي -رحمه الله- ثروة علمية، والعديد من الكتب النافعة، والمؤلفات الشائقة، اشتملت على موضوعات عديدة، خاصة في ميدان الفقه، وبالخصوص كتبه في المذهب المالكي، التي صارت بعده مرجعا ومعتمدا للعلماء والطلبة يفيدون منها، وأوردت هنا ما وقفت عليه مما نسب إلى الإمام التتائي-رحمه الله- من تآليف؛ سواء كانت مطبوعة، أو مخطوطة، أو مفقودة.

مع التنبيه على أماكن وجود مؤلفاته المخطوطة -فيما وقفت عليه- وبيان موضعها ورقمها في دور المخطوطات، لكي يسهل الوقوف عليها، ومن ثَمّ المساهمة والمشاركة في نشر تراثه -عليه رحمة الله-.

وفيما يلي مسرد مؤلفاته:

01- البَهجَة السَّنية في حل الإشارات السُّنية: وهو شرح لقصيدة الإمام شهاب الدين ابن فرح الإشبيلي، المسماة بـ: "غرامي صحيح"، وهو الكتاب محلُّ التحقيق والدراسة في هذا البحث.

02- شرح ألفية العراقي. هكذا ذكر في مؤلفاته ولم أقف على مكان وجوده.

03- فتحُ الجَليل في حَلّ ألفاظ جواهر درر خليل: وهو الشرح المطول الكبير؛ الذي شرح فيه مختصر الشيخ خليل بن إسحاق الجندي في فروع فقه المالكية.

---

[1] ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 393، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 589-590.

[2] ينظر: محمد أمين بن محب الدين المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج4 (لا.ط، مصر، المطبعة الوهبية، سنة: 1284هـ) ص: 152.

حُقق منه قطعتان صغيرتان في: الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية- ليبيا، بتحقيق: دراه عبد الرحمن الطيب محمد.

وفي: جامعة المرقب، كلية الآداب- ليبيا، بتحقيق: عامر، وليد صالح علي.

وللكتاب نسخ خطية كثيرة منها:

- (جامعة الأمير عبد القادر) تحت رقم: (18233) و (4/18) و (4/19) و (4/20) و (4/21).
- (المكتبة الأزهرية) برقم: (95016) ورقم: (3585) ورقم: (15582).
- (مكتبة المسجد النبوي) برقم: (217/2/16).
- (مكتبة تيشيت) برقم: (56).

04- جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر: وهو شرحه الصغير لمختصر الشيخ خليل، وقد طبع في دار ابن حزم في ثمانية مجلدات، بتحقيق: د/ نوري حسن حامد المسلاتي.

05- الدرّة البهية في حل ألفاظ القرطبية: وهو شرح لـ: "أرجوزة الولدان في الفرض والمسنون" ليحيى بن سعدون القرطبي، والمسمّاة بالقرطبيّة، مطبوع في دار ابن حزم، بتحقيق: محمد أنور قضوم.

06- تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة: وهو شرح لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، طبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق: د/ محمد عايش عبد العال شبير.

07- خطط السداد والرشد شرح نظم مقدمة ابن رشد: وهو شرح لـ: "نظم مقدمة ابن رشد في مذهب الإمام مالك" لأبي زيد عبد الرحمن الرقعي الفاسي المالكي، الذي نظم فيه قسم العبادات وكتاب الذكاة من كتاب: *"المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات* والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات" لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد، طبع في دار ابن حزم، بتحقيق: أحمد مصطفى الطهطاوي.

08- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: في أصول الفقه. وجمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي، وشرح العلامة جلال الدين المحلي يسمى: "البدر الطالع في حل جمع الجوامع ".

09- حاشية على "الشامل في فقه الإمام مالك" لبهرام: لم يكمله.

10- شرح الإرشاد: وهو "إرشاد السالك إلى مذهب مالك" لابن عسكر البغدادي.

11- فتح البديع الوهاب شرح التفريع لابن الجلاب: وهو شرح لـ: "التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس" لابن الجلاب.

موجود (بالمكتبه الأزهرية)، برقم: (1746).

12- شرح جامع الأمهات: أو ما يسمى بـ: "المختصر الفرعي" لابن الحاجب.

توجد نسخة منه في: (خزانة القرويين)، فاس – المغرب، رقم الحفظ: (461)، الرقم التسلسلي: (85777).

13- تأليف في الفرائض والحساب والميقات: هكذا ذكر في كتب التراجم، وبالبحث في فهارس المخطوطات؛ وجدت كتاب: "السلسبيل الفائض في علم الفرائض" منسوبا للتتائي، وله نسخ في:

- (المكتبة الأزهرية) برقم: (95532) ورقم: (95548).
- (جامعة الملك سعود "جامعة الرياض") برقم: (7154).
- (نادي تيشيت للمخطوطات "مكتبة آل بعسري") برقم: (72).

14- فهرسة التتائي[1]: اشتملت على إسناد الحديث المسلسل بالأولية، والجامع الصحيح، والترمذي، والحلية لأبي نعيم، وكتاب الدعاء للمحاملي، وجزء عاشوراء للمنذري، والشفا، والبردة، وأذكار النووي، وألفية ابن مالك.[2]

منه نسخة في: (مكتبة تشستربيتي- إيرلندا) برقم: (4869).

الفرع الثالث: المكانة العلمية للمؤلِّف وثناء العلماء عليه، ووفاته.

- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد تبوأ الإمام شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي –رحمه الله- مكانة علمية بارزة بين أقرانه وعلماء زمانه في القرن العاشر وما بعده، حيث برع في العلوم المختلفة وخاصة علم الفقه؛ مما بوَّأه هذه المكانة الرفيعة والمنزلة العالية بين العلماء، فلهجت ألسنتهم بالثناء عليه، والإشادة بفضله ومنزلته، وأجمعوا كلهم على جلالة قدره، ووفور أدبه، وغزارة علمه، الأمر الذي يدل على ما تمتع به هذا الرجل من مكانة في قلوب الناس، وما تَبَوَّأه من المكانة المرموقة عندهم. ويتضح هذا جليا من أقوالهم التي نوردها، ومنها:

قال عنه ابن العماد: " العلّامة قاضي القضاة بالديار المصرية. كان ممن جمع بين العلم والعمل، صواما، قواما، وأجمع الناس على جلالته وتحريره لنقول مذهبه"[3].

وقال العلامة البدر القرافي: "كان موصوفًا بالديانة والأمانة، والعفة والصيانة، والفضل والتواضع...أقبل على الاشتغال والتصنيف."[4]

---

[1] قال محمد عبد الحيّ الكتاني: "أرويها وكل ماله من طريق الأجهوري عن النور عليّ بن أبي بكر القرافي إجازة عنه". محمد عبد الحيّ الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحق: إحسان عباس، ج1 (ط2، بيروت-لبنان، دار الغرب الإسلامي، سنة: 1982م) ص: 263.

[2] ينظر لما مضى من مؤلفات التتائي: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 393، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 588، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص: 302.

[3] ابن العِماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج10، ص: 314.

[4] بدر الدين القرافي، توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحق:علي عمر (ط1، القاهرة-مصر، مكتبة الثقافة الدينية،سنة: 1425هـ-2004م)ص: 171

ومن بين الأمور التي أبرزت وأظهرت المكانة العلمية للإمام شمس الدين التتائي هو تفننه وإتقانه لعلوم شتى من علوم الشريعة؛ كعلم الحديث، وعلم الحساب، والفرائض، "وعلم المواقيت"[1]، وغيرها، علاوة على ما اشتهر به في علمي الفقه والأصول.

قال العلامة ابن مخلوف: "الإمام المتفنن الفقيه الفرضي العالم العامل العمدة القدوة الفاضل"[2].

وقال العلامة محمد الحضيكي: "له يد طويلة في الفرائض والحساب والميقات"[3].

ولمكانته العلمية المرموقة نال ثقة الولاة في الديار المصرية، فولي القضاء بها، فقام به –رحمه الله– خير قيام، حتى لُقب بـ: "قاضي القضاة في الديار المصرية"، وهو لقب يطلق على رئيس القضاة وكبيرهم، وهو منصب لا يناله إلا من اجتمعت فيه صفات معينة، وكان الإمام شمس الدين التتائي جدير بها؛ ولأنه كذلك ما نال ذاك المنصب، وتلك المنزلة إلا للمكانة العلمية التي حظي بها، ولكن لم تطل مدة اشتغاله بالقضاء، فتركه وتفرغ للتدريس والتصنيف، وما ذاك إلا لورعه وزهده، وبعده عن أبواب السلاطين، فقد كان معروفا بصفاء السريرة، وحسن السيرة –رحمه الله تعالى–.

قال العلامة محمد الحضيكي: "محمد بن إبراهيم التتائي –بفوقيتين مخففتين– أبو عبد اللّه شمس الدين المصري، قاضيها. كان–رضي اللّه عنه– ذا عفة و دين و صيانة، و فضل و تواضع، تولى القضاء ثم تركه و اشتغل بالتصنيف و التدريس"[4].

وقال العلامة نجم الدين الغزي: "كان معمور الأوقات بالعلم والعبادة والأوراد، وكان صواماً قواماً مؤثراً للخمول[5]، لا يتردد إلى الأكابر، ولا يأكل لأحد من الظلمة، أو من أعوانهم شيئاً، وكان محرراً لنقول مذهبه ضابطاً لها"[6].

وتظهر مكانته العلمية أيضا في عناية العلماء بمؤلفاته وكتبه؛ فمن ناقل منها ومقتبس، ومحش عليها ومعلّق، أو معترضا في بعض الأحيان، فاكتسبت مصنفاته أهمية كبيرة، خاصة ما كتبه على المعتمد من الكتب عند

---

[1] علم المواقيت هو: "علم تتعرّف منه أزمنة الأيام والليالي وأحوالها وكيفية التوصّل إليها. ومنفعته معرفة أوقات العبادات وتوخّي جهتها، والطوالع والمطالع من أجزاء البروج، والكواكب الثابتة التي منها منازل القمر، ومقادير الظلال والارتفاعات، وانحراف البلدان بعضها عن بعض وسموتها." محمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحق: د/علي دحروج، نقله من الفارسية إلى العربية: د/عبد الله الخالدي، ج1 (ط1، بيروت–لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، سنة: 1996م) ص: 63.

[2] محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 393.

[3] محمد بن أحمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، ج1، ص: 278.

[4] المرجع السابق.

[5] أي: للخفاء؛ مبتعدا عن حب الشهرة والرياسة.

[6] نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج1 ص: 93.

أئمة المذهب، فما انكب العلماء على مؤلفات التتائي؛ إلا لإدراكهم هذه الحقيقة؛ ألا وهي قوته العلمية، ورسوخ قدمه في العلم، ومعرفته بطرق الاستدلال؛ جعلت منه عالما صاحب تصحيح، وترجيح، وحفظ، وإتقان.

فكتب العلامة أبو الإرشاد نور الدين علي الأجهوري (ت 1066هـ) شيخ المالكية في عصره، حاشية على شرح التتائي على الرسالة.[1]

وكتب العلاّمة أبو العباس أحمد بن عمر التنبكتي (ت 991هـ)، حاشية على شرح التتائي على خليل، وعلى شرحه للقرطبية[2].

وكتب كذلك العلامة أبو الخيرات مصطفى بن عبد الله الرماصي الجزائري (ت 1136هـ) حاشية على شرح التتائي على مختصر خليل، قال عنه ابن مخلوف: "غاية في الجودة والنبل".[3]

وذكر الحضيكي في الطبقات؛ أن للعلامة عبد الواحد بن عاشر (ت 1040هـ) حواش على كتب التتائي، ولم يسم شيئا منها[4]، ذكر منها المُحبّي في "خلاصة الأثر" حاشية على شرح التتائي الصغير على المختصر.[5]

وقد كان – رحمه الله– كثير الاطلاع على المسائل والنقل من الكتب المعتمدة، فجمع بين العلم والعمل، والورع والزهد والتواضع ونزاهة النفس، فانتفع الناس به انتفاعا كثيرا.

– وفاته:

أما تاريخ وفاته فلم تبخل به كتب التراجم والطبقات، إلا أنهم اختلفوا في تعيين السنة:

–فذكر نجم الدين الغزي أنه توفي سنة: (930هـ)، ونقل عن الحمصي قوله: "كان قاضياً بمدينة طرابلس، ثم حضر إلى دمشق، فحصل له محنة وضع فيها بالسجن، ثم حصل له ضعف، فنقل إلى البيمارستان النوري بدمشق، واستمر به إلى أن توفي يوم الأحد ثاني ربيع الآخر سنة: (930هـ)"[6] .

وما نقله الغزي عن الحمصي غريب!! لأن جميع من ترجم للتتائي لم يذكروا أنّ توليه للقضاء كان في طرابلس، أو أنه انتقل إلى دمشق.

---

[1] المرجع السابق، ج1، ص: 440.

[2] محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 414.

[3] المرجع السابق، ج1، ص: 482.

[4] ينظر: محمد بن أحمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، ج2، ص: 513.

[5] محمد أمين بن محب الدين المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج3، ص: 98.

[6] ينظر: نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج1، ص: 93-94.

وقد مر في ترجمة التتائي أن من ألقابه التي لقب بها: "قاضي القضاة في الديار المصرية" وهذا يدل على أن توليه القضاء كان في مصر وليس في مدينة أخرى، ثم إنهم إذا نسبوه إما أن ينسبوه إلى "تتا"، أو "القاهرة"، أو "مصر". -والله أعلم-.

-وذكر شمس الدين بن الغزي، ومحمد عبد الحي الكتاني وغيرهما؛ أنه توفي سنة: (937هـ)[1].

-وقيل أنه توفي بعد الأربعين وتسعمائة دون تحديد السنة، وهو ما ذكره أحمد بابا التنبكتي، ومحمد الحضيكي[2].

-وذهب محمد بن مخلوف، وحاجي خليفة، وأحمد المكناسي، والزركلي؛ أنه توفي سنة: (942هـ)[3]، وهو مقارب لما ذكره التنبكتي، والحضيكي، وهو المعروف المشهور -والله أعلم-.

-فرحمه الله تعالى رحمة واسعة وأعلى درجته في عليين-

* * *

[1] ينظر: شمس الدين بن الغزي، ديوان الإسلام، ج2، ص: 17، ومحمد عبد الحيّ الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص: 218.

[2] ينظر: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 588، ومحمد بن أحمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، ج1، ص: 278.

[3] ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 393، وأحمد بن محمد المكناسى ابن القاضي، ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال في أسماء الرّجال»، ج2، ص: 162، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص: 302، وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص: 1628.

– المطلب الثاني: دراسة تعريفية وصفية لكتاب البهجة السنية.

سيكون موضوع هذا المطلب عبارة عن دراسة تعريفية وصفية لكتاب "البهجة السنية في حل الإشارات السنية"؛ وذلك من حيث التسمية، وتوثيق النسبة إلى المؤلف. مع ذكر مصادر الكتاب، وطرق الإفادة منها. بالإضافة إلى بيان معالم منهج العلامة شمس الدين التتائي –رحمه الله– في بهجته.

وذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

– اسم الكتاب:

لم يتركنا الإمام شمس الدين التتائي –رحمه الله– في حيرة من تحديد اسم شرحه على منظومة ابن فرح الإشبيلي، ولم يُلجئنا إلى كتب التراجم، وفهارس الكتب والأدلة والمؤلفات لتحديد اسم كتابه، بل وفّر علينا هذا الجهد كله؛ حيث إنه قد نص على تسميته في مقدمة كتابه لما قال –بعد الحمدلة–: "فهذا شرحٌ لطيفٌ، ذو منهج مُنيف، سمّيته: بـ: البهجة السَّنِيَّة في حلِّ الإشارات السُّنِّية ".

ولما كان أمر تسمية شرح التتائي واضح لا لبس فيه ولا غموض؛ تتابع النساخ لهذا الشرح على إثبات هذا العنوان على طرر نسخهم الخطية[1]؛ كما سيأتي الكلام عليه –بإذن الله– في وصف النسخ الخطية المعتمدة في هذا تحقيق هذا الكتاب.

كما أنه تتابع أصحاب فهارس الكتب والأدلة والمؤلفات، على إثبات هذه التسمية لشرحه على منظومة ابن فرح، فنص عليها كل من: صاحب "معجم المؤلفين"[2]، وصاحب "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون"[3]، و "هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين"[4]، وصاحب "معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم"[5].

---

[1] وهي من الوسائل التي يُعرف بها العنوان الصحيح للكتاب، ينظر: الشريف حاتم بن عارف العوني، العنوان الصحيح للكتاب (ط1، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، سنة: 1419هـ) ص: 34.

[2] ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج8 (لا.ط، بيروت–لبنان، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، سنة: 1376هـ- 1957م) ص: 194.

[3] ينظر: إسماعيل الباباني البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عنى بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، ج3 (لاط، بيروت لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ت) ص: 201.

[4] ينظر: إسماعيل الباباني البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج2 (لا.ط، بيروت– لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ت) ص: 236.

[5] ينظر: علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، (ط1، تركيا، دار العقبة قيصري، سنة: 1422هـ- 2001م) ص: 2469.

– توثيق نسبته إلى مؤلفه:

من خلال إثبات تسمية الكتاب، لا يجد الناظر في كتاب: "البهجة السنية"، أي شك، ولا ينتابه أي تردد، في نسبة هذا الشرح للإمام شمس الدين التتائي –رحمه الله–، حيث إنه نسبه لنفسه حين قال في مقدمته: "سميته بـ ..."؛ أي يقصد نفسه –رحمه الله–

ويظهر ذلك أيضا بجلاء من خلال نقل التتائي عن بعض مشايخه في كتابه؛ كالنقل عن شيخه زكرياء الأنصاري في شرحه على ألفية العراقي، عندما قال: "ولبعض مشايخي هنا كلام حسنٌ ...".

وفي نهاية كتابه قال: " أنهاه جامعه وكاتبه محمّدُ بن إبراهيم التّتائي المالكيّ ". فلم يدع –رحمه الله– مجالا للشك في نسبة هذا الكتاب إليه.

ومما يؤكد هذه النسبة كذلك؛ أن المحبي ذكر في: "خلاصة الأثر" في ترجمة العلامة بدر الدين الكرخي؛ أنه قرأ على التتائي شرحه على غرامي صحيح، سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة.[1]

ولهذا لم يتردد أصحاب فهارس المؤلفين والكتب، في نسبة هذا الشرح إليه –رحمه الله–، فنص على ذلك: عمر رضا كحالة في "معجم المؤلفين"، والباباني البغدادي في كتابيه "إيضاح المكنون"، و "هدية العارفين"، وعلي بلوط، وأحمد بلوط في "معجم تاريخ التراث الإسلامي"[2]، والكتاني في "الرسالة المستطرفة"[3].

الفرع الثاني: مصادره في كتابه، وطرق الإفادة منها.

لقد تنوعت مصادر الإمام شمس الدين التتائي في كتابه: "البهجة السنية" مما يدل على كثرة اطلاعه، وموسوعية معلوماته –رحمه الله–، وهو وإن وصف بأن له مشاركات في علوم الحديث ومصطلحه؛ بمعنى أنَّ علم الحديث ليس هو فنه الذي برز فيه، أو عرف به، بخلاف الفقه وأصوله الذي كانت له فيه اليد الطولى، إلا أنَّ كتابه: "البهجة السنية" أثبت فيه الإمام التتائي براعته في التصنيف في هذا الفن من فنون العلم.

ومن خلال النظر في المصادر التي اعتمد عليها التتائي في كتابه: "البهجة السنية" نستطيع أن نقسمها إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما صرح فيه باسم الكتاب واسم مؤلفه.

وهو مما كثر وتنوع بالنسبة لمصادر المؤلف، وفيما يلي ذكر أهمها:

---

[1] محمد أمين بن محب الدين المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج4، ص: 152.

[2] ينظر لهذه المصادر ما ذكر في بيان اسم الكتاب.

[3] ينظر: محمد عبد الحيّ الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص: 218.

01- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي -رحمه الله-، ويعتبر هذا الكتاب هو العمدة تقريبا في شرحه على منظومة الإشبيلي، بل إن بعض مباحث الكتاب نقلت بأكملها من كتاب النووي، كما في مبحث: "المؤتلف والمختلف".

02- التذكرة في علوم الحديث، سراج الدين ابن الملقن-رحمه الله-، فإنه إذا نقل عن تذكرته يسميه باسمه "ابن الملقن". وقل النقل عنه، حيث نقل عنه في موضعين فقط.

03- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم-رحمه الله-، وهو في نقله عن الحاكم أحيانا يسمي الكتاب، وأحيانا لا يسميه، معتمدا على ما ينصرف إليه الذهن عند النقل عنه.

04- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن خلاد الرامهرمزي-رحمه الله-، ونقل عنه إحالة في موضعين فقط.

05- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج، جمال الدين المزي-رحمه الله-، وسمى كتابه في موضع واحد، وباقي النقول كانت بذكر المؤلف فقط.

06- الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي-رحمه الله-، ونقل عنه في موضع واحد فقط.

07- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف عبد البر-رحمه الله-، فهو أحيانا يسميه وأحيانا يبهمه.

القسم الثاني: ما صرح فيه باسم المؤلف دون ذكر الكتاب.

01- معرفة أنواع علوم الحديث، لأبي عمرو ابن الصلاح-رحمه الله-، حيث لم يشر إلى كتابه أبدا، رغم كثرة النقل عنه، وذلك لشهرة كتاب ابن الصلاح باسم مؤلفه أكثر منه باسم الكتاب.

02- شرح التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل زين الدين العراقي-رحمه الله-، وقد اعتمد عليه التتائي كثيرا،

03- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب البغدادي-رحمه الله-، فقد كان كثير النقل عنه دون التعريج على اسم الكتاب، إلا في موضع واحد لما قال: "وفي كتاب الخطيب".

04- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني-رحمه الله-، وقد اعتمد عليه التتائي خاصة في صياغة التعاريف، ويرجح ما ذهب إليه الحافظ كثيرا.

05- المقنع في علوم الحديث، سراج الدين ابن الملقن-رحمه الله-، والتتائي عند نقله عن ابن الملقن من المقنع يسميه بـ: "ابن النحوي"، بخلاف نقله عن التذكرة فيسميه بـ: "ابن الملقن" كما مر.

06- زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة-رحمه الله-، وهو الشرح الوحيد لمنظومة ابن فرح الذي نقل منه التتائي في شرحه.

القسم الثالث: ما صرح فيه باسم الكتاب فقط.

وقد وجدت ذلك في كتاب واحد:

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري-رحمه الله-، فإن كل المباحث اللغوية منقولة منه. وما يوجد من نقل عن اللغويين فهو بواسطة الصحاح، وقد سماه في موضع واحد فقط، لكن الأغلب ما ذكر.

القسم الرابع: ما لم يصرح فيه بشيء.

ومن الأساليب التي اتبعها التتائي في منهجية النقل؛ ألاّ يصرح بشيء في بعض النقول وقد وجدت ذلك في نقلين اثنين:

01- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لبدر الدين بن جماعة-رحمه الله-، فبعض التعاريف ينقلها التتائي، ولا وجود لها بذلك اللفظ إلا في كتاب المنهل الروي، ولا يشير لذلك من قريب أو بعيد.

02- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي-رحمه الله-، فبعض القضايا التي أهملها النووي في تقريبه قصدا، نجد السيوطي قد فصلها، خاصة ما يتعلق بضرب الأمثلة، والتفريع في المسائل، فينقل التتائي من التدريب دون إشارة، وهو منهج عُرف به المتقدمون في النقل والاقتباس.

- كذلك من مصادر التتائي في كتابه؛ ما ينقله عن طريق الوسائط دون ذكر هذه الواسطة، ووجدته فعل ذلك في نقلين:

01- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لشيخ المصنف: زين الدين زكريا الأنصاري-رحمه الله-، نقل منه كلاما للحافظ ابن حجر في تعريف المعضِل بالكسر، ولم يشر للكتاب.

02- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي-رحمه الله-، فقد نقل منه كلاماً لابن القطان الفاسي في تفسير لفظة: "شيخ" في مراتب الجرح، ولم يشر للواسطة.

-أما ما نقله التتائي وأبهم فيه اسم المنقول عنه عمدا، فوجدته صنع ذلك إلا في موضع واحد فقط:

- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لشيخ المصنف: زين الدين زكريا الأنصاري-رحمه الله-، فقد نقل عنه قائلاً : "ولبعض مشايخي".

-وتجدر الإشارة أن جميع المصادر التي اعتمدها التتائي في كتابه مطبوعة كلها، ولم يأتي في كتابه النقل عن المصادر المخطوطة، مما يسهل الرجوع لتلك المصادر. -والله أعلـم-

الفرع الثالث: معالم منهج المؤلف في كتابه البهجة السنية.

لا شك أن مفتاح كل كتاب؛ هو الوقوف على منهج مؤلفه فيه، وما اصطلح عليه في كتابه، إذ معرفة هذا الأخير يعطي للقارئ صورة أولية عامة على الكتاب، ويسهل تناول مضمونه.

إن المنهجية التي سار عليها التتائي في البهجة السنية، وما يميزها؛ وذلك بعد الاستقراء التام لهذا الكتاب من خلال هذا المخطوط؛ نلحظ ما يلي:

01- اتبع المصنف في منهجية شرحه من حيث الشكل العام؛ طريقة الشرح المزجي، وهي طريقة يتم فيها مزج عبارات الشرح بعبارات المتن الأصلي، حتى تصير كالعبارة الواحدة، ويميز المتن بنوع من أنواع التمييز؛ إذ لولا هذا التمييز لعسر على كثير من الناس الفصل بين المتن والشرح.

وبالنظر للنسخ الخطية الثلاث المعتمدة في التحقيق؛ نجد أن كلمات المنظومة قد تميزت كل نسخة بشكل معين؛ ففي النسخة: (ز) نجده اهتم بتغليظ الحبر في كلمات المنظومة، وفي النسخة: (ح) نجده كتبها باللون الأحمر، وفي النسخة: (م) وضع خطاً أحمر فوق كلمات المنظومة.

مثلا يقول وهو يشرح قول ابن فرح: [ولا حسنٌ إلا سماعُ حديثِكم *** مشافهةً يُملى عليّ فأنقلُ] قال -رحمه الله-: "(**ولا حسنٌ**) عندي تشتهيه نفسي وتميل إليه (**إلا سماعُ حديثكُم**) حال كونه (**مشافهةً**) منكم لي (**يُملَى عليّ**) منكم (**فأنقل**) ذلك عنكم وأتحدّثُ به."[1]

02- ظهر من خلال الشرح تمكن التتائي من علوم اللغة العربية، وقد اتضح ذلك من خلال:

- اهتمامه بالتعاريف اللغوية، خاصة ما تعلق بكلمات المنظومة، وهو كثير جدا.
- اهتمامه ببيان المعاني البلاغية عند توفر داعيها؛ كقوله: "وفي البيت طباق بين العزيز والذليل"[2]،

[1] ص: (70).

[2] ص: (126).

وقوله: "وهما لفٌّ ونشرٌ مرتّب لحزني ودمعي"[1].

ـ قوة بيانه، وجودة أسلوبه، كاهتمامه بالسّجع في كلامه الذي تضمن في ثناياه براعة الاستهلال، كقوله-رحمه الله-: "الحمد لله الذي نزَّل أحسن الحديثِ، ورفع قدر حامليه في القديم والحديثِ" وقوله: "الفرد اللطيف، المانُّ بفضله على القويِّ والضَّعيف"[2].

03- ومن معالم منهجه: اهتمامه بذكر فروق نسخ منظومة ابن فرح الخطية المتداولة أنذاك بين العلماء والطلبة، كقوله: "وفي بعض النّسخ مَوضِع (فوق خدّي) (بالدماء) وهي أحسن فتأمّله"[3]، وقوله: "وفي بعض النُّسخ ذليل لغيركم"[4].

ولا يخفى أهمية ذكر مثل هذه الفروق، لأنه يوفر لنا نسخا ثانوية لبعض مواضع: "منظومة ابن فرح" التي لا تتوفر لدينا الآن.

04- ومن منهجه أنه يحيل في تفصيل بعض المسائل الحديثية التي يكون فيها استطراد زائد، بحيث يضيق عليها مثل كتابه، فيحيلها إلى كتب المطولات في الفن أو في غيره، كما قال في معرفة من تُقبل روَايتُه أو تُردّ: " وهذا بابٌ واسعٌ انظره في المطوَّلاَت"[5]. وأحيانا يحيل على شروح الألفية.

- أو يحيل على ما تم تفصيله في الكتاب، فلا يعيد ويكرر الشرح إن سبق وشرحه.

05- يقوم بتخريج الحديث من مصادره ومظانه، إذا احتاج لذلك، أو كان يخدمه، كما فعل حين تكلم عن مسألة كتابة الحديث، واختلاف ظاهر الأحاديث فيه[6].

06- أكثر التتائي-رحمه الله- في كتابه من التذييل على الأبواب والمباحث بفوائد وتنبيهات، تعتبر كالخاتمة في آخر المبحث. فيها فوائد، أو لطائف، لها تعلق بالباب المشروح، وهو من باب إثراء المادة العلمية، وقد كثر ذلك في كتابه.

وتنوعت إطلاقاته عليها؛ فمرة يسميها: "فائدة"[7] أو "تنبيه"[8] أو "خاتمة"[9] أو "تنبيهات"[10] .

---

[1] ص: (57).
[2] ص: (55).
[3] ص: (92).
[4] ص: (112).
[5] ص: (139).
[6] ص: (76).
[7] ص: (125).
[8] ص: (60).
[9] ص: (93).
[10] ص: (113).

07– ومن منهجه أنه قد يستدرك أو يتعقب بعض الأئمة على بعض الآراء الحديثية، واختلف منهجه في ذلك، حيث سلك في هذه الاستدراكات طريقتين اثنين:

– أن ينقل عن الأئمة متبنيا قولهم مقتنعا به؛ كما نقل قول العراقي في باب: السَّابق واللاَّحق في رد التمثيل بزكريا بن دويد حيث قال: " والصَّواب: أنَّ آخر أصحاب مالك أحمد بن إسماعيل السَّهمي"[1].

– أو يتولى التعقيب بنفسه؛ كتعقبه الحافظ في استبعاده قول ابن عبد البر لما عرف المسند بالمرفوع، حيث قال: " وقول ابن حجر: ((.....)) فيه نظرٌ!"[2].

08– قد يتعقب التتائي في كتابه؛ ابن فرح الإشبيلي في بعض كلمات المنظومة، من باب لو كان مكان هذه اللفظة كذا لكان أحسن، ووجدته فعل ذلك في موضعين:

– قال: " لو قال موضِعَ " يَتَحلَّلُ " " يَتَعلَّلُ "؛ ليُدخِلَ بذلك نوعاً رابعاً وهو المعلُّ، لكان أحسن"[3]

– وقال: " ولو غَيَّر زِلت في أحد الموضعين بلفظٍ مُرادفٍ له كدُمت مثلاً لكان أحسن"[4]

09– يذكر التتائي غالبا –إذا احتاج– فوائد النوع من أنواع علوم الحديث؛ كقوله عند ذكر (الوحدان): " ومن فوائدها: معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيًّا، "[5]. وقوله عند ذكر (المدبج): " وهو نوعٌ لطيفٌ من من فوائده: معرفة الأمن من ظنّ الزّيادة في السّند. "[6] .

10– في غالب الأحيان يصرح الشيخ ـ رحمه الله ـ في النقل؛ على طبيعة هذا النقل، هل هو نقل حرفي بالنص، أم غير ذلك. فيشير للأول –غالبا– بقوله: (انتهى). ولا يشير على المنقول بالمعنى بشيء.

11– تواضعه الجم وتورعه الكبير؛ وهذه صفة العلماء الربانيين الذين عرفوا للنفس قدرها، وللعلماء منزلتهم، وللعلوم فضلها. ظهر ذلك أنه أحيانا ينتقد القول، ولا ينسبه لنفسه، بل يقول مثلا: " وتعقَّبه بعض المتأخِّرين "[7]. وفي هذا هضم للنفس الذي هو من شيم المخلصين.

12– ومن أهم ما تميز به منهج المصنف في كتابه هو تلك الأبيات التي زادها على نظم ابن فرح الإشبيلي ، حيث كمّل بها الأنواع التي أهملها في منظومته الغزلية، وهو منهج كان معروفا عند المتقدمين،

---

[1] ص: (157).
[2] ص: (111).
[3] ص: (114).
[4] ص: (129).
[5] ص: (158).
[6] ص: (92).
[7] ص: (158).

فإنّ الشارح لتلك المتون إما أن يقتصر على عبارة الماتن شرحا وتعليقا، وإما أن يكمّل النقص الذي قد يطرأ على المتن الأصل، ويكون ذلك إما بإلحاق ذاك النقص على شكل تتمة، أو ملحق يجعله آخر الشرح، وإما أن يؤلف الشارح على نسق الماتن، إما نظما أو نثرا، ثم يقوم بشرحه.

والذي يقرأ شرح التتائي على زياداته يلحظ شيئين:

– عدم قوة الأبيات وسبكها كما هو الحال في منظومة ابن فرح.

– والأمر الثاني هو اختلاف منهجيته في الشرح بين أبيات ابن فرح وزيادته على الأصل، فقد اتّسمت الأولى بشرح الألفاظ، والتوسع والإطناب، وتفريع المسائل، بخلاف الثاني فقد غلب عليه الإجمال لا التفصيل، والاختصار لا الإطناب. وقد أشار الإمام التتائي لهذين الملحظين بقوله: " من غير شرح لألفاظ الأبيات لعدم قوّتها "[1].

* * *

[1] ص: (137).

– المطلب الثالث: نسخ الكتاب المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق.

سأتطرق في هذا المطلب إلى تقديم بعض المعلومات عن جملة من نسخ كتاب: "البهجة السنية" المخطوطة في المكتبات. مع وصف النسخ التي اعتمدتها في التحقيق. وتقديم صور من هذه النسخ.

وذلك في الفروع التالية:

– الفرع الأول: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها.

لكتاب البهجة السنية نسخ مخطوطة كثيرة نذكر بعضها[1]، وهي كالتالي:

01–نسخة دار الكتب– القاهرة، تحت رقم: (172/1)، ضمن مجموع يبدأ من ورقة: (38) إلى ورقة: (74)، ت.ن: 1070هـ.

02–نسخة: المكتبه المركزيه، مكه المكرمه، رقم الحفظ: (1882/1) مجاميع.

03–نسخة: القدس، الحرم المكي، تحت رقم: (975/5)، تقع في: (86) صفحة، ت.ن: 1083هـ.

04–نسخة: المكتبة الأزهرية، تحت رقم: (23013/290)، تقع في: (30) ورقة، نسخها: أحمد بن حسن الإمليطي، ت.ن: 1105هـ.

05– وفي نفس المكتبة نسخ أخرى، منها تحت رقم: (23052/395)، تقع في: (32) ورقة، ت.ن: 1123هـ.

06–وأخرى تحت رقم: (41799/593)، تقع في: (16) ورقة.

07–نسخة: أوقاف الموصل (الخليلي)، تحت رقم: (25/15)، ت.ن: 1129هـ.

08–نسخة: المكتبه العبدليه بجامع الزيتونه، تونس، رقم الحفظ: (223/2).

09–نسخة: خزانه تطوان، المغرب، تحت رقم: (227/288)، تقع في: (58) صفحة، ت.ن: 1319هـ.

10–نسخة: مكتبة مكة المكرمة، تحت رقم: (84/حديث)، تقع في: (43) ورقة، ناسخها: حجازي التفليقي الشّافعي، ت.ن: 1083هـ.

11–نسخة: مكتبه برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، رقم الحفظ:(1866).

12–نسخة: مكتبة الملك عبد العزيز، جامعة أم القرى–مكة، تحت رقم: (1882)، تقع في: (28) ورقة، ناسخها: عمر البدراوي، ت.ن: 1123هـ.

---

[1] ينظر: مؤسسة آل البيت، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، ج1 (لا.ط، عمان–الأردن، نشر: مآب – مؤسسة آل البيت، سنة: 1987م) ص: 306.

– الفرع الثاني: النسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها.

بعد تصفحي لبعض فهارس المخطوطات؛ وقعت عيني على مخطوطة: "البهجة السنية في حل الإشارات السنية" للإمام شمس الدين التتائي. فاستعنت بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بالإمارات العربية المتحدة–دبي، فزودني المركز بثلاث نسخ مخطوطة، ثم وقفت بعد ذلك في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) على نسخة أخرى. فاستعنت بالله واخترت ثلاث نسخ جعلتها العمدة في تحقيقي لهذا الكتاب، والحمد لله أولا وآخرا.

وفيما يأتي وصف النسخ المخطوطة للكتاب:

وصف النسخة الخطية الأولى:

– هي من محفوظات (المكتبة الأزهرية) في مصر. وقد نشر هذه النسخة موقع: "جامع المخطوطات الإسلامية" على الشبكة العنكبوتية الإنترنت.[1]

– تحمل الرقم: (23013/290) مصطلح.

– جاء على صفحة عنوانها بخط الناسخ ما نصه:

((كتاب البهجة السَّنية في حل الإشارات السُّنية، تأليف: الإمامُ العالِمُ العلاَّمةُ مُحمّد بنُ إبراهيم التَّتائيّ المالكيّ –غفر الله ذنوبه– ونفعنا به في الدُّنيا والآخرة آمين آمين. ويشرح على منظومة ابن فرح)).

– كما تحمل صفحة العنوان تملكا للمرحوم حسن جلال باشا.

– وعليها ختم إهدائه النسخة للجامع الأزهر.

– وتقع هذه النسخة في: (30) لوحة، كل لوحة تحتوي على وجهين.

– التزم الناسخ بعدد الأسطر في كل صفحة فجاءت في (25) سطرا.

– تميزت بوضع الناسخ للتعقيبة في نهاية الوجه (أ) من كل لوحة.

– خطها نسخي عادي.

– وهو باللون الأسود، وقد اهتم الناسخ بتغليظ الحبر في كلمات المنظومة، واهتم كذلك بوضع خط فوق كل ما من شأنه أن يكون عنوانا، كذكر الأقسام، أو الأنواع...إلخ.

– اسم ناسخها: أحمد بن حسن الإمليطي".

– وقد انتهى من نسخها: نهاية مُحرّم الحرام افتتاح سنة: 1105هـ.

[1] على هذا الرابط: http://wqf.me/?p=16725

– تميزت هذه النسخة بقلة التصحيفات والتحريفات بصورة كبيرة؛ مما يسر لي تقويم الكثير من الكلمات المصحفة والمحرفة في النسخ الأخرى.

– وجدت في حواشي هذه النسخة بعض التعليقات والإضافات العلمية كما في (ل1)، أو توضيح مبهم كما في (ل17)، وأحيانا استدراكات على المؤلف كما في (ل1).

– خلت هذه النسخة من السقط إلا في القليل النادر.

– كما قام الناسخ بوضع بعض العناوين الجانبية لبعض المسائل العلمية الواردة في الكتاب على حاشية نسخته الخطية.

– وقد رمزت لهذه النسخة في حاشية التحقيق بالحرف (ز) اختصاراً من "الأزهرية".

وصف النسخة الخطية الثانية:

– هي من محفوظات (مكتبة الحرم المكي).

– تحمل الرقم: (877) حديث.

– جاء على صفحة عنوانها بخط الناسخ ما نصه:

((كتاب البهجة السَّنية في حل الإشارات السُّنية، تأليف: الشيخ الإمامُ العلامة والعمدة الفهامة؛ أبي عبد الله مُحمّد شمس الدين التَّتائيّ –رحمة الله عليه– وعلينا وعلى جميع المسلمين آمين والحمد لله وحده)).

– كما تحمل صفحة العنوان تملكا لـ: علي بن أحمد الشريف.

– وتقع هذه النسخة في: (33) لوحة، كل لوحة تحتوي على وجهين، عدا اللوحة الأخير فتحتوي على وجه واحد فقط.

– لم يلتزم الناسخ بعدد الأسطر في كل صفحة، فجاءت أحيانا (22) سطرا، وأحيانا (23) سطرا، وأحيانا (24) سطرا، وأقصاها (25) سطرا.

– تميزت بوضع الناسخ للتعقيبة في نهاية الوجه (أ) من كل لوحة.

– خطها نسخي عادي.

– وهو باللون الأسود، إلا كلمات المنظومة فهي باللون الأحمر، كذلك كلمة "قوله" وشبهها، التي تسبق النقل، و "تنبيه" وبعض الأعلام؛ كلها باللون الأحمر كذلك.

– وقد انتهى من نسخها: في يوم الاثنين المبارك، عاشر شهر ربيع الآخر سنة: اثنين بعد الألف من الهجرة النبوية، (1002هـ)

– ومما لاحظته في هذه النسخة؛ كثر التصحيفات والتحريفات، خاصة عند كتابة الأعلام والمصطلحات العلمية.

– وجدت في حواشي هذه النسخة بعض الإصلاحات والإلحاقات؛ كما في (ص 56).

– خلت هذه النسخة من السقط إلا في القليل النادر.

– وقد رمزت لهذه النسخة في حاشية التحقيق بالحرف (ح) اختصاراً من "الحرم المكي".

وصف النسخة الخطية الثالثة:

– هي من محفوظات (مكتبة مكة المكرمة).

– تحمل الرقم: (84) حديث.

– جاء على صفحة عنوانها بخط الناسخ ما نصه:

((كتاب البهجة السَّنية في حل الإشارات السُّنية، تأليف: سيدنا ومولانا الشيخ الإمامُ العالم العامل العلامة، الحبر البحر الفهامة، شمس الدين، عمدة المحققين، أبي عبد الله مُحمّد التَّتائيّ المالكي–رحمه الله سبحانه وتعالى رحمة واسعة– ونفعنا ببركاته وبركات علومه ومدده في الدين والدنيا والآخرة آمين)).

– وتقع هذه النسخة في: (42) لوحة، كل لوحة تحتوي على وجهين، عدا اللوحة الأخير فتحتوي على وجه واحد فقط.

– لم يلتزم الناسخ بعدد الأسطر في كل صفحة، فجاءت أحيانا (24) سطرا، وأحيانا (25) سطرا، وأغلبها جاء في (21) سطرا.

– تميزت بوضع الناسخ للتعقيبة في نهاية الوجه (أ) من كل لوحة.

– خطها نسخي عادي.

– وهو باللون الأسود، وقد اهتم الناسخ بوضع خط أحمر فوق كلمات المنظومة، ومن اللوحة (32) فصاعدا تغير الخط إلى اللون الأسود.

– اسم ناسخها: حجازي التفليقي الشّافعي.

– وقد كتب أنه انتهى من نسخها: يوم الثلاثاء المبارك في نصف شهر رجب الخير من شهور سنة 1083هـ.

– كثر في هذه النسخة السقط، الذي يرجع سببه فيما يظهر إلى: انتقال نظر الناسخ عند القراءة، فتقفز عينه من كلمة إلى أخرى مثلها في نفس السطر، أو في السطور التي تليها. وقد نبهت على كل ذلك في حاشية التحقيق.

– جاء في حواش النسخة بعض التصويبات والإصلاحات.

– وقد رمزت لهذه النسخة في حاشية التحقيق بالحرف (م) اختصاراً من "مكة المكرمة".

– الفرع الثالث: نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق.

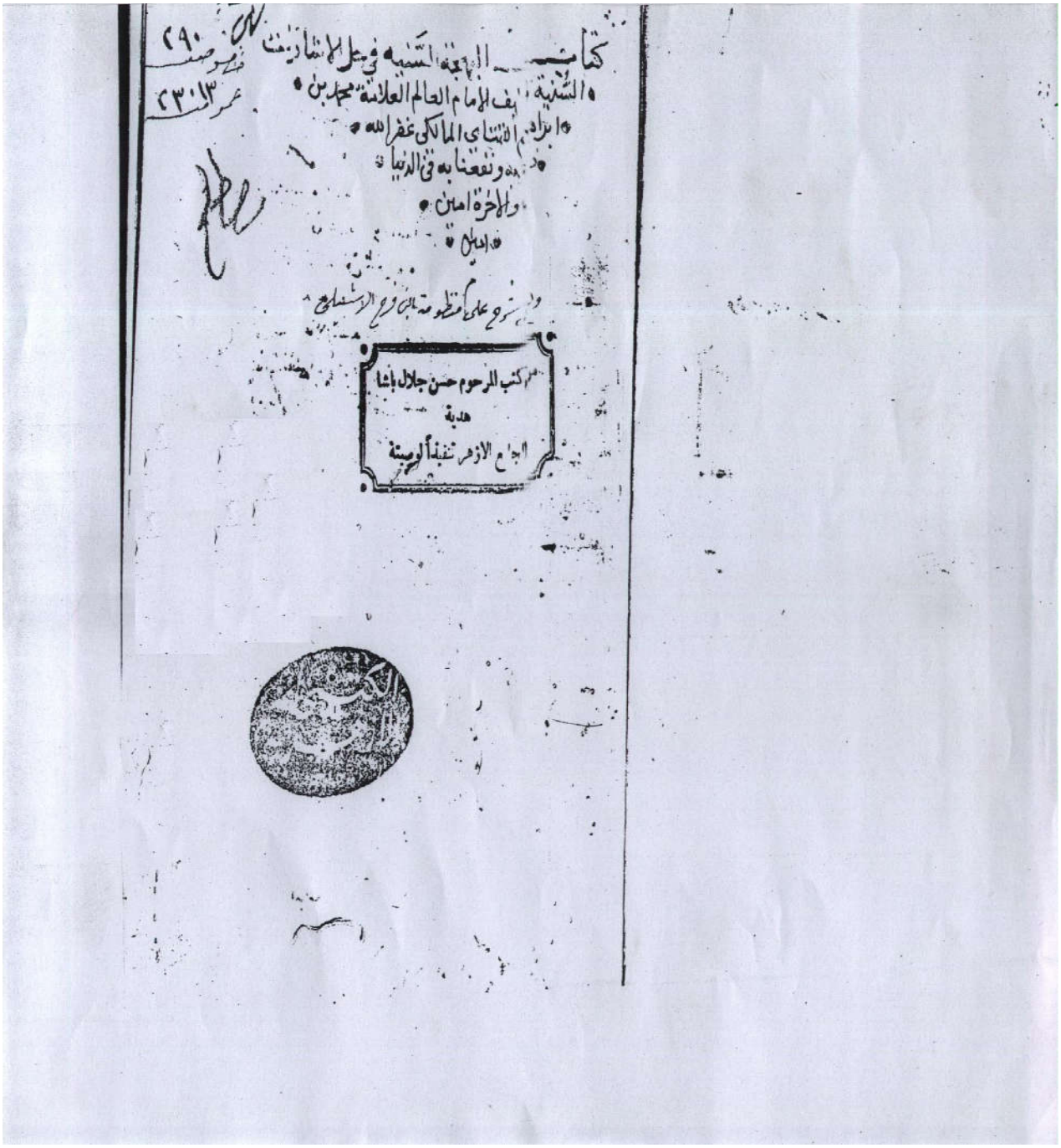

صفحة العنوان من النسخة: (ز)

الصفحة الأولى من النسخة: (ز)

ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول عن علي بن ابي طالب رضي الله
عنه يقول وقد سئل عن الخنان المنان فقال الخنان هو الذي
يقبل على من اعرض عنه والمنان الذي يبدي بالنوال قبل السؤال
واما رواية المراة عن امها عن جدتها فعزيز جدا منه ما رواه ابو
داود في سننه عن بندار حدثنا عبد الحميد بن عبد الواحد قال
حدثتني امرجندب بنت نميله عن امها سويدة بنت عن امها
عقيلة بنت اسمر بن مضرس عن ابيها اسمر قال اتيت النبي
صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه فهو له
كذا سابق عن لاحق زدته على نظام ابن فرح خذه كي يتكمل
اشار في هذا البيت الى نوع من انواع الحديث لطيف وهو معرفة
السابق واللاحق صنف فيه الخطيب كتابا سماه السابق واللاحق
ومن فوايده حلاوة علو الاسناد في القلوب وان لا يظن سقوط
شيء من الاسناد وموضوعه ان يشترك راويان في الرواية عن شخص
واحدهما متقدم والاخر متاخر بحيث يكون بين وفاتيهما امد بعيد
وان كان المتاخر منهما غير معدود من معاصري الاول وروى
طبقته ومثال ذلك ان الامام مالك بن انس روى عنه
ابو بكر الزهري احد شيوخه وروى عنه ايضا زكريا بن حديد
الكندي وقد تاخرت وفاة زكريا بن حديد بعد موت الزهري
مايتين وسبعة وثلاثين سنة واكثر فان وفاة الزهري في سنة
اربع وعشرين ومايتين وتاخر زكريا الى سنة نيف وستين
ومايتين قال العراقي كذا مثل ابن الصلاح تبعا للخطيب لان
زكريا بن دريد وهو قوان كان روى عن مالك لكنه احد الكذابين
والصواب ان اخر اصحاب مالك احمد بن اسماعيل السهمي كما قال المزني
وكانت وفاة السهمي سنة تسعة وخمسين ومايتين فيكون بينه

وبين وفاة

مطلب تفسير الخنان المنان

وبين وفاة الزهري مايتين وخمس وثلاثون سنة والسهمي
وان كان ضعيفا ايضا فان ابا مصعب شهد له انه كان يحضر
معهم العرب على مالك وتعقبه بعض المتاخرين بان كلامه
يقتضي ثبوت روايته عن مالك وقوله والسهمي وان كان
ضعيفا فان ابا مصعب شهد له انه كان يحضر معهم العرب
على مالك يقتضي ثبوت روايته عن مالك ومثال ذلك ايضا
الجعفي والخفاف تقدمت وفاة محمد بن اسماعيل الجعفي البخاري
على وفاة ابي الحسين احمد بن محمد النيسابوري بهذا المقدار
وهو مايتين وسبعة وثلاثون سنة وقد كانا اشتركا في الرواية
عن ابي العباس محمد بن اسحاق السراج وروى عنه البخاري
في تاريخه واخرون روى عن السراج الخفاف وتوفي البخاري سنة
ثلاثة وتسعين وثلاثمائة من انواع علوم الحديث
معرفة من لم يروعنه الا واحد ومن فوايدها معرفة المجهول
اذا لم يكن صحابيا لم يروعنه غير ابي عمرو عامر بن شرحبيل
الشعبي الكوفي وكذا ابو العشراء بضم العين والراء اسامة بن
مالك الدارمي قال ابن الصلاح لم يروعنه فيما يعلم غير حماد
ابن سلمة الا ان العراقي قال روى عنه زياد بن ابي زياد
وغيره صحابي وكذا عمرو بن شهر الهمداني انفرد عنه الشعبي
وكذا وهب بن خنبش بفتح الخاء والموحدة بينهما نون ساكنة
واخره شين معجمة الطائي صحابي وصنف مسلم في الوحدان كتابه
المسمى بكتاب المنفردات والوحدان وصنف فيه الحسن بن سفيان
وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا
وحبيبنا محمد واله واصحابه والتابعين وتابعيهم الى يوم الدين
قال مولفه وانهى جامعه محمد بن ابراهيم بن ظهيرة الشافعي المالكي
عامله الله تعالى بلطفه الخفي امين وكان من تعليق
في غاية محرم من شهور سنة ١٠٥٠

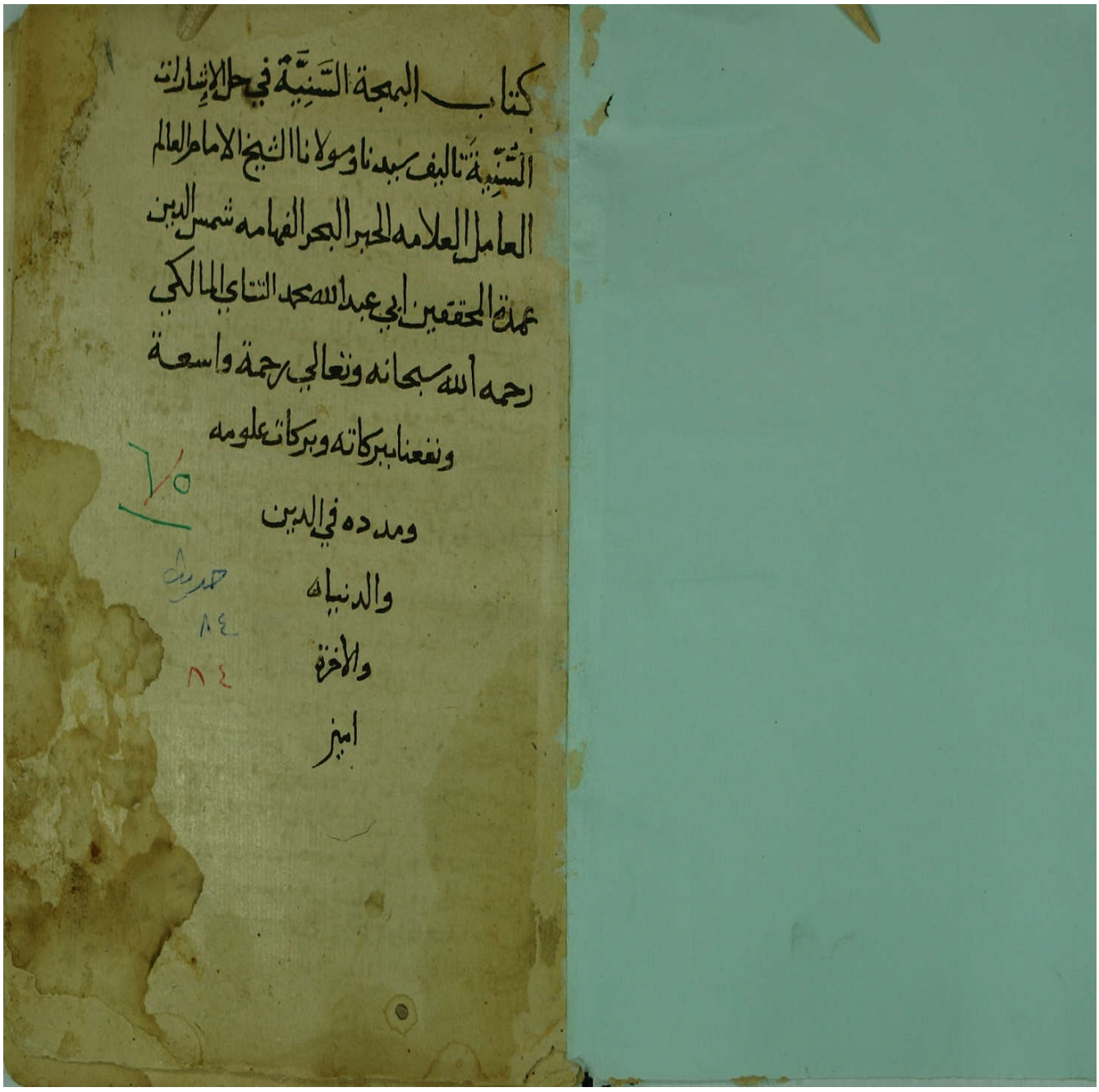
كتاب البهجة السنية في حل الإشارات
السنية تاليف سيدنا ومولانا الشيخ الامام العالم
العامل العلامه الحبر البحر الفهامه شمس الدين
عمدة المحققين ابي عبد الله محمد التتائي المالكي
رحمه الله سبحانه وتعالى رحمة واسعة
ونفعنا ببركاته وبركات علومه
ومدده في الدين
والدنيا
والاخرة
امين

صفحة العنوان من النسخة: (م)

الصفحة الأولى من النسخة: (م)

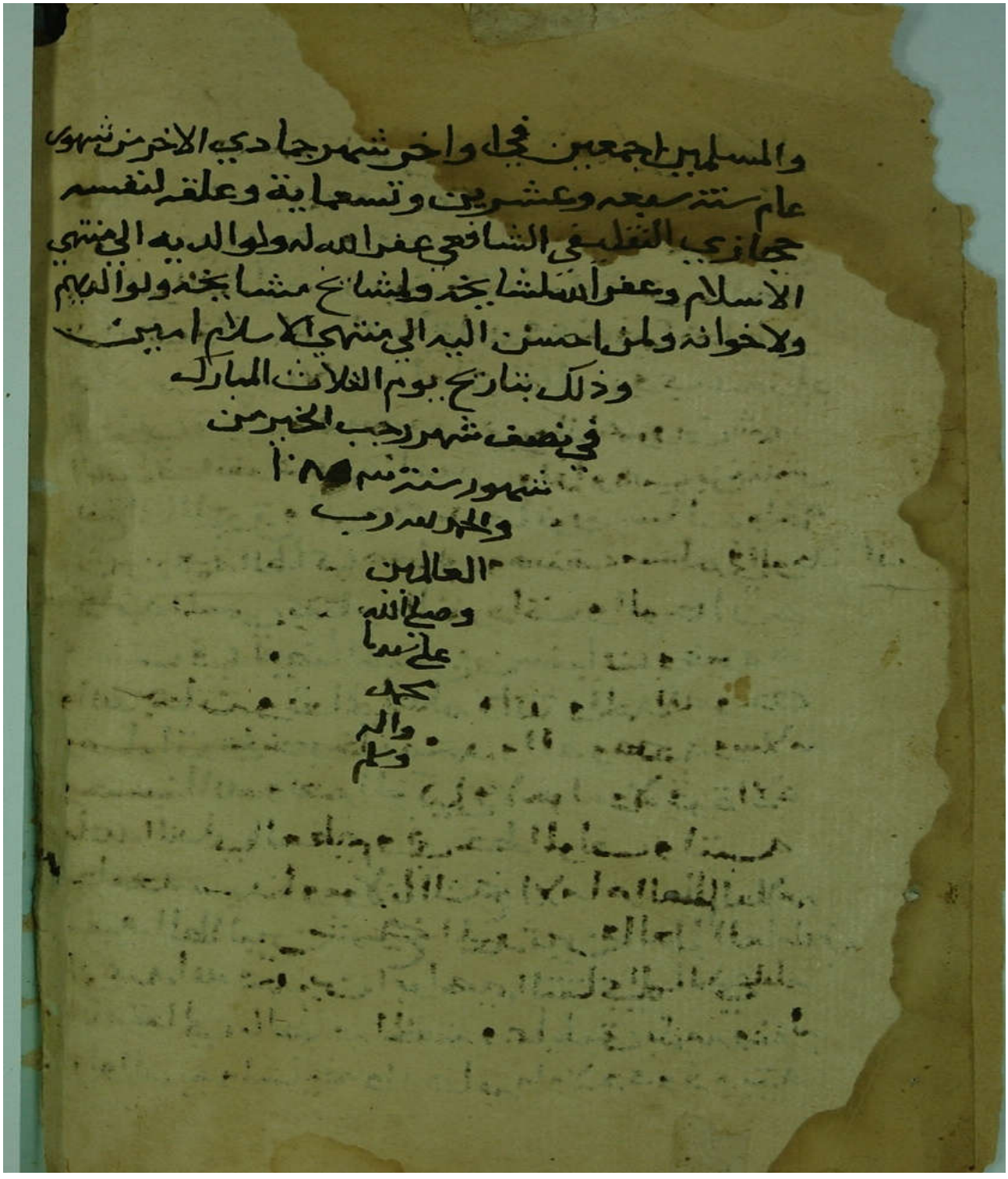
والمسلمين اجمعين فجاء واخر شهر جمادي الاخر من شهور
عام سنة سبعة وعشرين وتسعماية وعلقه لنفسه
حجازي الشافعي غفر الله له ولوالديه الى منتهي
الاسلام وغفر اساتذته ومشايخه ومشايخ مشايخه ولوالديهم
ولاخوانه ولمن احسن اليه الى منتهي الاسلام امين
وذلك بتاريخ يوم الثلاث المبارك
في نصف شهر رجب الخير من
شهور سنة تسع ١٨ أ
والحمد لله رب
العالمين
وصلى الله
على سيدنا
محمد
واله
وسلم

الصفحة الأخيرة من النسخة: (م)

صفحة العنوان من النسخة: (ح)

الصفحة الأولى من النسخة: (ح)

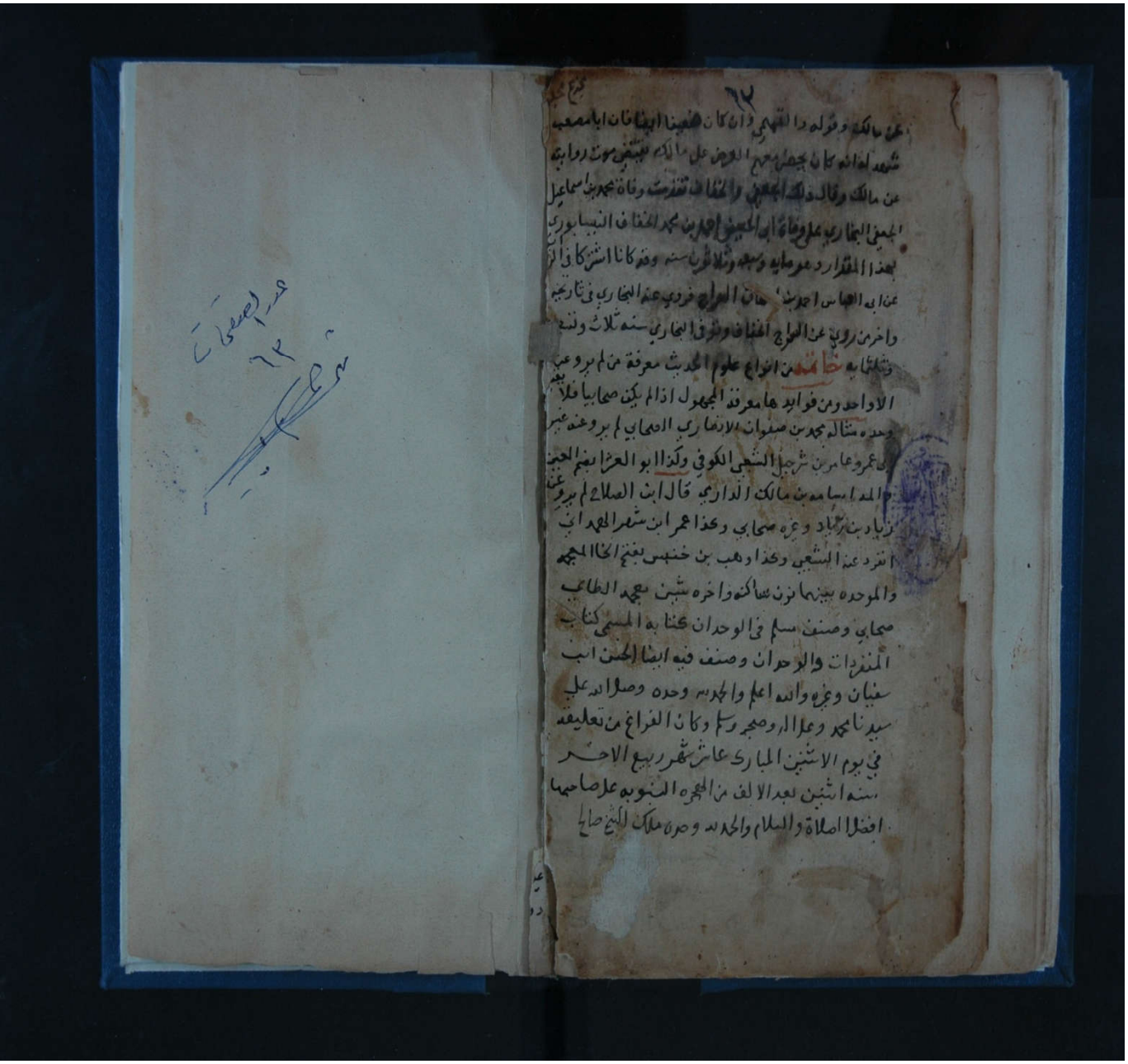

الصفحة الأخيرة من النسخة: (ح)

النّص المُحقق

كتابُ البَهجَةِ السَّنِيَّة في حَلِّ الإِشَاراتِ السُّنِّيَّة

تأليـــــــف:

الإمامُ العالمُ العلاَّمةُ مُحمّد بنُ إبراهيم التَّتائيّ المالكيّ

غفر الله ذنوبه ونفعنا به في الدُّنيا والآخرة آمين آمين.

[مقدمة المصنف][1]

بسم الله الرّحمن الرّحيم، ربِّ يسّر[2].

الحمد لله الذي نزَّل أحسن الحديثِ، ورفع قدر حامليه في القديم والحديثِ، فصحَّت منهم النِّيَّة، بحسن اتّباعهم لخير[3] البريَّة، فوصَلوا وقَطَعوا، ورَفَعوا ووضَعوا، وأشهد أن لاَّ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، الفرد اللطيف، المانُّ بفضله على القويِّ والضَّعيف، وأشهد أنَّ سيِّدنا ونبيّنا محمَّداً المُرسَل لسائر البشر، الحامي للدِّين، المقاتل لمن شذَّ عنه وكفر[4]، صلَّى الله وسلَّم عليه[5]، وزاده فضلاً وشرفاً لديه. أمَّا بعد:

فهذا شرحٌ لطيفٌ، ذو منهج مُنيف، سمّيته: بـ: البهجة السَّنِيَّة في حلِّ الإشارات السُّنِّية، التي اشتمل عليها نظمُ بنُ فرحٍ[6] الإشبيليّ، والإشبيليّة جماعةٌ من العلماء ليس فيهم ابن فرحٍ فيما وقفت عليه، إلاَّ الحافظ الجليل محمّد أبو بكر بن عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن فرح بن الجدِّ الفِهري الإشبيليّ، كما في الطَّبقات الفرحونية[7]؛ المسمّاة "بالدّيباج المُذهَّب في معرفة علماء المَذهَب"[8]، سمع من أبي بكر بن العربيّ[9]، وأخذ عنه

---

[1] هذه العناوين من عملي، وأميزها بوضعها بين معقوفين، كما نبهت عليه في المقدمة.

[2] في (ح): "بسم الله الرّحمن الرّحيم وهو حسبي وكفى"، وفي (م): "بسم الله الرّحمن الرّحيم وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم".

[3] في (م): "لخبر خير".

[4] في هذه المقدمة براعة استهلال، وهي: "أن يشتمل أول الكلام على ما تناسب حال المتكلّم فيه ويشير إلى ما سيق الكلام لأجله. إنما سمّي به لأنّ الكلام الذي فيه هذه الصناعة له تفوّق على غيره." ينظر: محمد التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص: 319.

[5] في (م): "عليه وسلم" وهو قلب ولن أنبه على مثله في بقية المواضع.

[6] في (م) و (ح): "فرج"، وتكرّر في غيره من المواضع.

[7] يقصد ابن فرحون؛ وهو: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، برهان الدين اليعمري، مغربي الأصل، ولد ونشأ بالمدينة، رحل إلى مصر والشام وتولى القضاء بالمدينة، سمع من أبي عبد الله الوادي الآشي موطأ مالك، وعلى الزبير بن علي الأسواني الشفا للقاضي عياض، وسمع منه كثير، من أبرزهم: الحسين المراغي. من أشهر مؤلفاته: الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب، وتبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، وغيرها. توفي ـ رحمه الله ـ سنة 799هـ. ينظر: أحمد بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحق: محمد عبد المعيد ضان، ج1(ط:2؛ الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392هـ) ص52. محمد الحسني الفاسي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، تحق: كمال يوسف الحوت، ج1(ط:1؛ بيروت، دار الكتب العلمية، 1410هـ) ص435.

[8] ينظر: ابن فرحون، الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب، تحق: محمد الأحمدي أبو النور، ج2 (لا.ط، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر، د.ت) ص: 286.

[9] محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، المشهور بالقاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي المالكي، حافظ الأندلس وعالمها، رحل كثيرا، والتقى بأيمة كبار تفقه عنهم منهم: أبو بكر الطرطوشي، وأبو بكر الشاشي، وأبو حامد الغزالي، وروى عنه: أبو زيد السهيلي، وعبد الرحمان بن ربيع الأشعري، والقاضي أبو الحسن الخلعي وغيرهم. من أشهر مؤلفاته: عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس. توفي ـ رحمه الله ـ سنة543هـ. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 197/20. صلاح الدين خليل الصفدي، الوافي بالوفيات، تحق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ج3 (ط:3؛ بيروت، دار إحياء التراث، 1420هـ) ص266.

عنه وعن جماعةٍ، وانتهت إليه الرئاسة في الفُتيا، وقُدِّم للشُّورى مع أبي بكر بن العربيّ ونظرائه بإشبيليّة، وتوفّي سنة: ستٍّ وثمانين وخمسمائة، والظَّاهر أنَّه هو النَّاظم للأبيات الآتي شرحها[1]، ونُسِب إلى جدِّه[2].

وهي عشرون بيتاً اشتملت[3] على أنواعٍ كثيرةٍ من فنّ الحديث، ولم يُعرّف شيئاً [منها[4]]، وإنّما أشار إلى أسمائها أسمائها -رحمه الله تعالى "رحمة واسعة- آمين"[5].

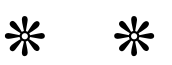

[1] نسبة هذه المنظومة لابن الجد الفهري الإشبيلي، وَهْم من المؤلف -رحمه الله-، وذلك أنه لا خلاف بين أهل السير والتراجم في نسبة هذه المنظومة للإمام أبي العبَّاس أحمد بن فرح الإشبيليّ، كما مر تفصيل ذلك في قسم الدراسة، ولم ينسب أحد ممن ترجم لابن الجد الفهري هذه المنظومة له، فلعل اللبس وقع للمؤلف -رحمه الله- بسبب اشتراكهما في اسم أحد أجدادهما (ابن فرح)، واشتراكهما في النسبة (الإشبيلي) -والله أعلم-.
وعذر ابن فرحون في عدم ترجمته لابن فرح الإشبيلي أنه شافعي، بخلاف ابن الجد الفهري الإشبيلي الذي ترجمه فهو مالكي.

[2] "ونسب إلى جده" زيادة من: (ز) و (ح).

[3] في (م): " اجتمعت".

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[5] "رحمة واسعة آمين" زيادة من: (ز).

[غرامي صحيحٌ والرجا فيك معضل *** وحزني ودمعي مرسَلٌ و مسلسلُ]

فقال: (**غرامي**)؛ أي: وُلوعي، يُقال: أُغرم بالشّيء بالبناء لما لم يُسمَّ فاعله، أُولِع به، قال ابن الأعرابي[1]: ((الغرام الشّرّ الدّائم والعذاب))[2]، وقال أبو عُبيدة[3]: ((الهلاك، ومنه رجُل مُولَعٌ بالحبّ أي: حُبُّ النّساء))[4]، والمعنى صحيح على كلٍّ من التّفاسير المذكورة، ثم وصف غرامه بقوله: (**صحيح**) أي: مُستمِرٌ غير مُنقطع، (**والرجا**) بالمدّ: الأمل، وقصره في النّظم للضّرورة، أي الأمل (**فيك**) أيّها المحبوب (**مُعضَل**) بفتح الضّاد[5]؛ أي: شديد، يقال:[ز/1/أ] أعضَلني فلانٌ؛ أعياني أمرُه، وأَعضَل الأمرُ؛ اشْتدّ واستغلق، وأمر مُعضِل بالكسر[6] مُستغلَق لا يُهتدى لوجهه. (**وحزني**) وهو: خلاف السُّرور. (**ودمعي**) وهو: ماء العين، والدمعة القطرة القطرة منه، دمَعت العين بفتح الميم تدمُع دمعاً، وبالكسر لغة حكاها أبو عبيدة،[7] وامرأة دمِعة بكسر الميم؛ أي سريعتُها، والمدامع: المآقي، وهي أطراف العين، والدُّماغُ بضمّ الدَّال؛ ماء العين من علَّة أو كِبر. "ليس الدمع"[8].

---

[1] هو: أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، مولى العباس بن محمد بن علي بن العباس، ولد (150هـ) كان أحول، قال الجاحظ: كان نحويا عالما باللغة والشعر، سمع من المفضل بن محمد الضبي، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها، وقرأ على القاسم ابن معن، واتسع في العلم جدا، له تصانيف كثيرة، منها (أسماء الخيل وفرسانها) و (تاريخ القبائل) و (النوادر) في الأدب. توفي: (231هـ). ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط2، مصر، دار المعارف، سنة: 1984م) ص: 195، والسيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص: 105، الزركلي، الأعلام، ج6، ص: 130-131.

[2] انظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، ج5 (ط4، بيروت-لبنان، دار العلم للملايين، سنة: 1407هـ- 1987م) ص: 1996.

[3] هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، ولد بالبصرة سنة اثنتي عشرة ومائة، وتوفي بها سنة (209هـ) من أئمة العلم بالأدب واللغة، وكان من أجمع الناس للعلم، أسند الحديث عن هشام بن عروة وغيره، وروى عنه عليّ ابن المغيرة الأثرم، وأبو عبيد القاسم بن سلّام، وأبو حاتم السّجستانيّ. قال يزيد بن مرة: ما كان أبو عبيدة يفتش عن علم من العلوم إلا كان من يفتشه عنه يظن أنه لا يحسن غيره. وقال ابن قتيبة: كان يبغض العرب وصنف في مثالبهم. ولما مات لم يحضر جنازته أحد، لشدة نقده معاصريه. له نحو 200مؤلف، منها (نقائض جرير والفرزدق) و(العققة والبررة)، و(مآثر العرب) و (المثالب). ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص: 175، والسيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص: 294، والزركلي، الأعلام، ج7، ص:272.

[4] انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، ص: 1996.

[5] "بفتح الضّاد" غير موجود في: (م).

[6] "بالكسر" زيادة من: (م).

[7] ينظر: مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحق: مجموعة من المحققين، ج20 (ط2، الكويت، دار الهداية، سنة: 1385هـ-1965م) ص: 565.

[8] عبارة: "ليس الدمع" موجودة في جميع النسخ، وجودها في هذا الموضع لم أجد له معنى.

[ثم نعت حزنه ودمعه بأن كلاّ منهما (**مُرسل ومُسلسل**)[1]]،مرسلٌ: أي مُسترسِلٌ مُتتابِع، ومُسَلسَل: أي متّصلٌ بعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديد، وهما لفٌّ ونشرٌ مرتّب لحزني ودمعي، والثّاني أخصُّ من الأوّل، ويُحتمل [أن فيه حذفاً وأن الإرسال والتّسلسل وصفٌ لكل منهما[2]] فتأمّله.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار –رحمه الله– في البيت إلى أربعة أنواع من أنواع الحديث:

النّوع الأوّل: الصَّحيح:

وأشار له بقوله: (**صحيح**).

[حدّ الصحيح] قال ابن الصّلاح: ((وهو الحديث المسند الذي يتّصل إسنادُه بنقل عدلٍ ضابطٍ عن عدلٍ ضابطٍ إلى منتهاه ولا يكون شاذّا ولا معلّلا))[3] انتهى.

فالمتّصل هو الذي سلِم إسناده من سقطٍ فيه[4]، بحيث يكون كلٌّ من رجاله سمع ذلك المرويَّ عن شيخه، واحترز به عن المنقطع، والمرسَل، والمعضَل، والمدلَّس.

[تعريف الإسناد والسند]

والإسناد: ((رفع الحديث إلى قائله))[5]. والسَّند: قال ابن الحاجب[6]: ((الإخبار عن طريق المتن))[1].

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و(ح).

[2] ما بين معقوفين غير موجود في: (م) بهذه العبارة، وإنما الموجود معناه وهو: " أنه غير مرتّب " والمثبت من: (ز) و (ح).

[3] ينظر: أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل (ط1، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1423هـ– 2002م) ص: 79.

[4] "فيه" غير موجود في: (ح).

[5] ينظر: بدر الدين بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان (ط2، دمشق، دار الفكر، سنة: 1406) ص: 30.

[6] أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدوني ثم المصري، المعروف بابن الحاجب، بارع في شتى الفنون ومتقن لها، سمع من الشاطبي كتاب التيسير، وأخذ الفقه عن أبي المنصور الأنباري، قرأ عليه القراءات: الموفق محمد بن أبي العلاء، وروى عنه الحافظان المنذري والدمياطي، من أشهر مؤلفاته: جامع الأمهات، والكافية في النحو والشافية في الصرف، وصنف مختصرا في الأصول، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 646هـ. ينظر: أحمد بن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحق: إحسان عباس ج3(لا،ط. بيروت، دار صادر، 1900م) ص248. محمد بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحق: ج. برجستراسر ج1(ط:1؛ لا.م، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ) ص508.

ويُقال: ((الطريق الموصِلُ للمتن"، أو "حكاية طريق المتن"))[2]، مأخوذٌ من السّند؛ وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأنّ المسنِد يرفعه إلى قائله.

[تعريف المتن]

((والمتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام))[3]، مأخوذٌ من المتانة وهي: المباعدة في الغاية[4]، لأنّ المتن غاية السند.

وخرج بنقل عدلٍ من لم تُعرف عدالتُه، بأن عُرف بالضّعف، أو جُهل عيناً أو حالاً، أو فيه نوعُ جرح.

[تعريف العدالة] والعدل: ((من له ملكةٌ تحمله على ملازمة التّقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السّيّئة من شركٍ، أو فسقٍ، أو بدعةٍ))[5] على تفصيلٍ في البدعة، والمروءة: تخلُّقُه بخُلُقِ أمثاله زماناً ومكاناً، وقال بعضهم: "العدالة ملكة تمنع من اقتراف الكبائر والإصرار على[ز/1/ب] الصّغائر[6]".

[حدُّ الكبيرة]

وفي حدِّ الكبيرة اختلاف كثير، وحَدَّها بعضهم[7]: بالمعصية المُوجِبَة للحدِّ[8]، والصّغيرة: المعصية[1] التي لا تُوجبُه، [وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «لا كبيرة مع الاستغفار، كما لا صغيرة مع الإصرار»[2]][3].

---

[1] ينظر: أبو عمرو ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، تحق: د/نذير حمادو (ط1، بيروت-لبنان، دار ابن حزم، سنة: 1427هـ- 2006م) ص: 509.

[2] ينظر للتعريفين: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحق: نور الدين عتر (ط3، دمشق، مطبعة الصباح، سنة: 1421هـ - 2000م) ص: 41- 106.

[3] المرجع السابق: ص: 41.

[4] ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، ص: 2200.

[5] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 58.

[6] قال السيوطي: ((وأضعفها قول من قال...))وذكره، الأشباه والنظائر (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ- 1990م) ص: 384.

[7] هو قول الضحاك بن مزاحم، قال: ((وكل عمل يقام به الحد فهو من الكبائر)) رواه عنه: محمد ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج6 (ط1، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1422هـ- 2001م) ص: 653.

[8] قال الحافظ بن حجر: ((قال الرافعي في الشرح الكبير: الكبيرة هي الموجبة للحد...)) ثم اعترض ابن حجر على هذا التعريف قائلا:((وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في "الصحيحين" بالعقوق، واليمين الغموس، وشهادة الزور، وغير ذلك)) وقال بعدما جمع واستقصى وتتبع كل ما ورد التصريح أنه من الكبائر: ((وإذا تقرر ذلك: عُرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما وجب فيها الحد؛ لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها

[الضبط وأنواعه]

ولما كان مُجرّد العدالة غير[4] كافٍ، وَصَف العدلَ بكونه ضابطاً لا تحصُلُ منه غفلةٌ عمَّا حَفِظَه ولا [عن[5]] كتابِه الذي روى فيه.

والضّبط ضربان: ضبط صدر، وضبط كتاب:

فالأوّل: أن يُثْبِت[6] ما سمعه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء.

والثّاني: صيانته عنده منذ[7] سمع فيه وصحَّحَه إلى أن يؤدِّي منه، واحترز به عمّا في سنده راوٍ مُغفَّل كثير الخطأ، وإن عُرِف بالصّدق والأمانة[8].

تنبيهٌ:

كان ينبغي لابن الصّلاح أن يقيِّد الضّبط بالتّامّ، لِيخرج الحسن لذاته.

الحد)) ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، ج12 (ط1، بيروت–لبنان، دار المعرفة، سنة:1379هـ) ص: 183–184. ولعل من أحسن ما عُرفت به الكبيرة هو ما ذكره الإمام القرطبي في المفهم: ((والصحيحُ إن شاء الله تعالى: أنَّ كلَّ ذنب أطلَقَ الشرعُ عليه أنَّهُ كبيرٌ أو عظيمٌ، أو أخبَرَ بشدَّةِ العقابِ عليه، أو علَّق عليه حَدًّا، أو شَدَّدَ النكيرَ عليه وغلَّظه، وشَهِدَ بذلك كتابُ اللهِ أو سنةٌ أو إجماعٌ: فهو كبيرة)). ينظر: أبو العباس القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحق: محيي الدين ديب ميستو ومجموعة من المحققين، ج1 (ط1، دمشق – بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، سنة: 1417هـ - 1996م) ص: 284.

[1] "المعصية" غير موجود في: (م).

[2] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (ح).

[3] رواه: محمد ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج6، ص: 651، ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن العظيم، تحق: أسعد محمد الطيب، ج3 (ط3، المملكة العربية السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، سنة: 1419هـ) ص: 934، كلاهما من طريق: قيس بن سعد، عن سعيد بن جبير أن رجلا قال لابن عباس: كم الكبائر أسبع هي؟ قال: «إلى سبعمائة أقرب منها إلى سبع ، غير أنه لا كبيرة مع استغفار، ولا صغيرة مع إصرار». ورواه: أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، تحق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ج9 (ط1، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، سنة: 1423هـ- 2003م) ص: 406، من طريق: قيس بن سعد قال: قال ابن عباس: " لا كبيرة بكبيرة مع الاستغفار، ولا صغيرة بصغيرة مع الإصرار" قال الألباني: ((ورواه البيهقي في "الشعب" بسند آخر عن ابن عباس موقوفاً. ورجاله ثقات؛ لكنه منقطع بين قيس بن سعد (وهو المكي) قال: قال ابن عباس)). ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج10 (ط1، الرياض، دار المعارف، سنة: 1412هـ- 1992م) ص: 351.

[4] في (ز): "ليس".

[5] ما بين معقوفين طمس في: (ز).

[6] في (ز): "يكتب".

[7] في (ز): "من منذ".

[8] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 58–59.

[تعريف الشاذ]

وقوله[1]: ((ولا يكون شاذّا))، الشذوذ لغة: الانفراد.

واصطلاحا: ((ما خالف فيه الرّاوي من هو أرجح منه))[2]، وبعض أهل الحديث يسمِّي سيّئ الحفظ الملازم له سوء الحفظ في جميع حالاته شاذّا[3].

واحترز بقوله ((ولا معلَّلاً))، عن الحديث المعلَّلْ بعلَّة قادحةٍ، لأنّ غير القادحة لا تؤثّر.

ولم يحتجْ[4] لإخراج المنكر لمساواته الشاذّ عند قوم، وأسوأ منه حالا عند آخرين، فاشتراط نفي الشذوذ مُغْنٍ عنه.

[المعضل وأقسامه]

النّوع الثّاني: المعضل:

وأشار له بقوله: (**معضل**)، وهو قسمان:

الأوّل: ما سقط من إسناده راويان فصاعداً مع التّوالي؛ كقول مالك: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل الكلاب»[5]، لسقوط نافع وابن عمر.

والقسم الثاني: أن يحذِف الرّاوي النّبيَّ والصّحابي معاً[6]، ويُوقِف المتن على "التّابِعيّ[7]"[8].

---

[1] "قوله" غير موجود في: (ح)، في (ز): "ولقوله".

[2] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 59. مشرف: (سواء أكان ذلك بالحفظ والإتقان، أو بكثرة العدد.)

[3] قال الإمام إبراهيم اللقاني-شيخ المصنف-: ((وعلى رأي الجمهور هو من مطلق الضعيف)). ينظر: إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، قضاء الوطر في نزهة النظر، تحق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ج2 (ط1، عمان-الأردن، الدار الأثرية، سنة: 1431هـ - 2010 م) ص: 1225.

[4] في (ز): "ولم يحتج به".

[5] لم أقف عليه بهذا الصورة من الإعضال.

[6] "معا" غير موجود في: (م).

[7] في (م): "التابع" ويتكرر في مواضع ولن أنبه عنه.

[8] وهو مما جعله الإمام الحاكم قسما آخر للمعضل؛ قال ابن الصلاح: ((وإذا روى تابع التابع، عن التابع حديثا موقوفا عليه، وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله ﷺ، فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعا من المعضل، مثاله: "ما رويناه عن الأعمش، عن الشعبي، قال: يقال للرجل يوم القيامة: (عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملته فيختم على فيه ... الحديث)"، فقد أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي: عن أنس، عن رسول الله ﷺ متصلا مسندا.)) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 138.

والسّقوط عامٌّ في أيِّ موضع كان، كما لو روى تابعُ التابعِي حديثاً وقَفَه عليه، وهو عند ذلك التابعيّ مرفوعٌ متصلٌ، فهو مُعضَلٌ بشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحد كما قلنا، أمّا لو سقط واحد من [بين[1]] رجلين، ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد؛ فهو منقطع في موضعين، قال العراقيُّ: ((ولم أجد في كلامهم إطلاق المعضَل عليه، وإن كان ابن الصّلاح أطلق عليه[ز/2/أ] سقوط اثنين فصاعدا))[2].

ويُسمّى المعضل منقطعا، ولكن عدّه النّاظم نوعاً بانفراده كما فعل غيره، ويُسمّى مرسلاً عند الفقهاء وغيرهم، وقول المصنِّفين من الفقهاء وغيرِهم: "قال رسول الله ﷺ كذا" وبنحو ذلك، كلّه من المعضَل، قال العلاّمة شيخ الإسلام ابن حجر: ((والمعضِل يقال للمشكل؛ وهو حينئذٍ بكسر الضَّاد وبفتحها على أنّه مُشترك))[3].

[المرسل]

النّوع الثّالث: المرسلُ:

وأشار [له[4]] بقوله (**مرسل**)، ويُجمع على مَراسِل ومراسيل[5]، وفي حدِّه أقوال:

الأوّل: وهو المشهور؛ ما رفعه التابعيّ إلى النّبي ﷺ؛ كأن يقول التّابعيّ "قال رسول الله ﷺ كذا"، أو "فعل كذا"، أو "فُعِل بحضرته كذا" ونحو ذلك، وقيّده العلاّمة ابن حجر[6] بما لم يسمعه من النبي ﷺ، ليَخرج من لقيه كافراً فسمع منه ثم أسلم بعد موته ﷺ، ثمّ حدَّث بما سمعه منه[7]، كالتَّنُوخِيّ رسولُ هِرقْل، فإنّه مع[8] كونه تابعيّا؛ محكومٌ لما سمعه بالاتّصال لا بالإرسال.

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[2] ينظر: أبو الفضل زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، تحق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، ج1 (ط1، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1423هـ– 2002م) ص: 216.

[3] ينظر: زين الدين زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، ج1 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1422هـ– 2002م) ص: 207. فقد نسب هذا الكلام لشيخه ابن حجر. والظاهر أن المصنف تبع شيخه في نسبة هذا الكلام لابن حجر.

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[5] في (م) و (ح): "مراسيل ومراسل" وهو قلب.

[6] ينظر: ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحق: ربيع بن هادي المدخلي، ج2 (ط1، المملكة العربية السعودية، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة: 1404هـ–1984م) ص: 544.

[7] "منه" غير موجود في: (م).

[8] في (ز): "سمع".

وخرج [بالتابعيّ[1]] مُرسَل الصحابيّ، فإنّ حكمه الوصل على الصّواب. وسواء كان التّابعي كبيراً ؛ أي[2] أي[2] لقي جماعة من الصّحابة وجالسهم، كعبيد الله ابن عَدِيٍّ بن الخيار، حتّى إنّ ابن عبد البرّ[3]، وابن حبان[4]، وابن منده[5] عدّوه صحابياً، لكونه وُلد في حياته ﷺ، على مذهبهم في ذلك[6]، ["وقيس ابن أبي حازم، وسعيد ابن المسيّب، وأشباههم، أم من صغارهم[7]؛ كالزّهري، وأبي حازم سلمة[8] ابن دينار الأعرج، ويحي ويحي بن سعيد الأنصاري، ونحوهم، حكاه ابن عبد البرّ عن قوم من أهل الحديث، لكونهم لم يلقَوْ من الصّحابة إلاّ الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التّابعين، وفي تمثيل ابن عبد البرّ بالزّهري نظر؛ لأنّه لقي من الصّحابة عشرة فأكثر."

[تعريف الصحابي ومحترزاته]

"والصحابي من اجتمع مؤمنا بمحمّد ﷺ، نبيّاً حيّاً ومات مؤمنا، وإن لم يره؛ كابن أمّ مكتوم، "ولو لم تَطُل"[9] صحبته له، ولا غزا معه، ولا[ز/2/ب] أخذ عنه[10].

فيَخرُج بقولهم: من اجتمع مؤمنا، من لم يجتمع به، كالمخضرمين الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام، ومن اجتمع به من صغيرٍ لم يُميّز، ومن اجتمع به كافراً كرسول قيصر ومات "على ذلك"[11]، ومن اجتمع به مؤمناً

---

[1] ما بين معقوفين غير واضح في (ز).

[2] في (ح): "أو".

[3] ينظر: أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحق: علي محمد البجاوي، ج3 (ط1، بيروت، دار الجيل، 1412هـ-1992م) ص: 1010

[4] ذكره في أسماء الصحابة، ينظر: ابن حبان البستي، الثقات، ج3 (ط1، الهند، دائرة المعارف العثمانية، سنة: 1393 هـ- 1973) ص: 248.

[5] في (ز): "مندة" وهو تصحيف، ويتكرر في مواضع أخر ولا أنبه عليه .

[6] قال العراقي في رد من اعترض على ابن الصلاح بكون ابن عدي من الصحابة، وليس من كبار التابعين: ((اعترض عليه بأن عبيد الله ابن عدى ذكر في جملة الصحابة، وهذا الاعتراض ليس بصحيح؛ لأنهم إنما ذكروه جريا على قاعدتهم في ذكر من عاصره؛ لأن عبيد الله ولد في حياته ﷺ، ولم ينقل أنه رأى النبي ﷺ، كما ذكروا قيس بن أبى حازم وأمثاله ممن لم ير النبي ﷺ لكونهم عاصروه، على القول الضعيف في حد الصحابى، وإنما روى عبيد الله بن عدي عن الصحابة: عمر وعثمان وعلي في آخرين، ولم يسمع من أبى بكر فضلا عن النبي ﷺ.)) ينظر: أبو الفضل زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان (ط1، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، سنة: 1389هـ-1969م) ص: 71.

[7] في (م): " أم صغيرا ".

[8] في (م): "مسلمة" وهو تصحيف.

[9] في (ز): "ولم يطل".

[10] ينظر: ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ج1 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية،سنة: 1415 هـ) ص: 158.

[11] في (م) و (ح): "كذلك".

ثمّ مات كافراً، ومن اجتمع به مؤمناً بغيره من الأنبياء، ومن اجتمع به قبل نبوّته ومات على دين الحنِيفِيّة، ومن اجتمع به مؤمناً بعد موته، فإنّه غير صحابيٍّ على المشهور، ومن رآه مؤمناً ولم يجتمع به كطارق ابن شهاب، وعبد الله ابن سرجِس، ويدخل من اجتمع به ولم يغزُ معه كجرير البَجَلِي"[1]،] [وكذا من لم يأخذ عنه[2].]

الثّاني: ما رفعه التّابعيّ الكبير فقط إلى النّبيّ ﷺ، وعلى هذا فمُرسَل التّابعيّ الصغير يُسمّى منقطعاً.[3]

الثّالث: ما سقط من إسناده راوٍ فأكثر من أيِّ موضعٍ كان، وعلى هذا فهو مُساوٍ للمنقطع والمعضل، وعلى هذا القول قرَّرَ الشّيخ[4] بدر الدّين[5] ابن جماعة[6] كلام النّاظم.

[حكم الاحتجاج بالمرسل]

واعلم أنّ مالكاً، وأبا حنيفة، وأحمد، وأكثر الفقهاء، وأكثر أتباعهم احتجُّوا به، وعليه جمهور أهل الأصول، وردّ الاحتجاج به جماعةٌ من المحدِّثين، وبه قال الشّافعي، وأبو بكر الباقِلاَّني، وعليه جمهور المحدِّثين، وجعلوا حكمه حكم الضّعيف، لعدم العلم بحال السّاقط[7] هل هو عدْلٌ أم لا، وهذا الثّاني مقيّدٌ بما إذا لم يُسنَد من وجه آخر، أو يرسِلُه مَن أخَذ العلم عن غير رجال المرسِل الأوّل[8]، فيُقبَل ويُحتجُّ به حينئذ.

[المرسل الخفي]

---

[1] في (م) قلب بين الفقرتين، الأولى من قوله:" وقيس ابن أبي حازم " إلى قوله: " عشرة فأكثر "، والثانية من قوله: "والصحابي من اجتمع" إلى قوله: " كجرير البَجَلِي " والمثبت من: (ز) و (ح).

[2] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[3] قال العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 204: ((هكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث؛ لأن أكثر رواياتهم عن التابعين، ولم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين)). وقال الحافظ ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص: 543: ((ولم أر تقييده بالكبير صريحا عن أحد، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم)).

[4] "الشيخ" غير موجود في: (م) وهو كثير لن أنبه على مثله في غيره من المواضع.

[5] في (ح): "عز الدين"، وهو تصحيف، وقد كثُر في هذة النّسخة.

[6] محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، بدر الدين، أبو عبد الله: قاض، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين، محدث فقيه شافعي، سمع من ابن أبي اليسر، وابن القسطلاني وأجازه ابن مسلمة وغيره، تخرج عنه: الحافظ الذهبي، والسبكي الابن، والحافظ ابن كثير وغيرهم، له تصانيف كثيرة، منها: المنهل الرويّ في مختصر علوم الحديث النبوي، تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، مات بمصر سنة: (733هـ). ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج9، ص: 139، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج5، ص:4.

[7] في (ح): "السقاط".

[8] قال الحافظ ابن حجر مجيبا على اعتراض من قال: كيف للمرسل-وهو ضعيف- أن يتقوى بمرسل آخر -وهو أيضا ضعيف- إذا أرسله عن غير رجال المرسِل الأوّل، قال: ((أن المجموع حجة لا مجرد المرسل وحده ولا المنضم وحده، فإن حالة الاجتماع تثير ظنا غالبا وهذا شأن لكل ضعيفين اجتمعا)) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص: 566.

ومن المُرسَل نوعٌ يُسمّى المرسل الخفيّ، قال ابن حجر: ((الإرسال الخفيُّ هو أن يروي الراوي عن شخص عاصره ولم يُعرَف أنّه لقيه))[1].

[المسلسل]

النّوع الرّابع: المُسَلسَل.

وأشار له بقوله: (**ومُسلسلٌ**).

والتّسلسل من صفات الأسانيد.

[تعريف الحديث المسلسل]

فالحديث المسلسَل: ما توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على حالةٍ واحدةٍ للرّوّاة؛ قوليّة: كسمعت فلانا يقول: أشهد بالله لقد حدَّثني فلان إلى آخره، وكإسناد حديث معاذ ابن جبلٍ المتَسَلسِل بإنِّي أحبّك، فقل[2] فقل[2] حيث قال له[ز/3/أ] ﷺ «إنّي أحبّك فقل في دبر كل صلاة اللَّهمَّ أعنّي على شُكرك وذِكرك وحسن عبادتك»[3]، فإنّه تَسَلسَل بقولِ كلّ من روّاته إنّي أحبّك فقل...إلخ.

أو فعليّة: كقوله دخلنا على فلان فأطعمنا تمراً... إلخ، وكمُسَلسَلِ التّشبيك باليد، في حديث أبي هريرة؛ في تفصيل ما خلق الله تعالى في أيام الأسبوع[4]، وكحديث العدّ في اليد[1].

---

[1] الظاهر أن المصنف نقل كلام الحافظ بالمعنى، وعبارة الحافظ ابن حجر: ((فأما إن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه؛ فهو المرسل الخفي.)) ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 86.

[2] في (ز): "فقال".

[3] أخرجه: أبو داود السّجستاني، سنن أبي داود، تحق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، ج2 (ط1، بيروت، دار الرسالة العالمية، سنة: 1430هـ- 2009م) ص:631، أبواب فضائل القرآن، باب في الاستغفار، برقم: (1522)، وأبو عبد الرحمن النسائي، سنن النسائي (المجتبى من السنن)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، ج3 (ط2، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، سنة: 1406- 1986) ص: 53، كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، برقم: (1303)، وأحمد بن حنبل، المسند، تحق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، ج36 (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة: 1421 هـ- 2001م) ص: 404، برقم: (22119). كلهم من طريق: حيوة بن شريح قال سمعت عقبة بن مسلم يقول: حدثني أبو عبد الرحمن الحبلي، عن الصنابحي، عن معاذ بن جبل. وجاء في آخر الحديث: (قال: وأوصى بذلك معاذ: الصنابحي، وأوصى الصنابحي: أبا عبد الرحمن، وأوصى أبو عبد الرحمن: عقبة بن مسلم). قال محقق المسند: ((إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح غير عقبة بن مسلم، فقد روى له البخاري في "الأدب المفرد" وأبو داود والترمذي والنسائي، وهو ثقة.)).

[4] قال أبو هريرة: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت، ... » الحديث، فأما السند الذي فيه التسلسل بالتشبيك فقد أخرجه أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحق: السيد معظم حسين، (ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1397هـ- 1977م) ص33.

أو قوليّة وفعليّة كقوله: حدثني فلانٌ وهو آخذٌ بلحيته قال: «آمنت بالقدر خيره وشره حُلوه ومُرِّه»[2].

أو وصفاً للرُّواة قوليًّا؛ كالحديث المسلسل بقراءة سورة الصفّ[3] ونحوه. أو فعليّاً؛ كالحديث المسلسل بالفقهاء؛ وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما «البيّعان بالخيار»[4].

وكالحديث المسلسل برواية الحفَّاظ، وكالمسلسل بصفاتِ الإسنادِ، كقول كلٌّ من روَّاته: سمعتُ فلاناً، وكذا قولُ جميعهم حدّثنا أو شهدتُّ على فلانٍ قال شهدتُّ على فلان ونحو ذلك، وأنواع التّسلسل كثيرةٌ، قال الشّيخ سراج الدّين بن الملقّن في تذكرته: ((وقلَّ الصّحيح في هذا النّوع))[5]، أي بل الغالب عليه الضّعف.

والسند الغير مسلسل أخرجه: مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج4 (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 1412هـ-1991م) ص: 2149، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام برقم: (2789). وأحمد، المسند، ج14، ص: 82، برقم: (8341).

[1] أخرجه: الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص32-33.

[2] أخرجه: الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص31-32.

[3] أخرجه: أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحق: أحمد محمد شاكر، ج5 (ط2، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة: 1395هـ- 1975م) ص: 412، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة الصف برقم: (3309)، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، سنن الدارمي، تحق: حسين سليم أسد الداراني، ج3 (ط1، المملكة العربية السعودية، دار المغني للنشر والتوزيع، 1412هـ-2000م) ص: 1545، كتاب الجهاد، باب الجهاد في سبيل الله أفضل الأعمال، برقم: (2435)، وأحمد، المسند، ج39، ص: 205-206، برقم: (23789). قال الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج8، ص:641: ((وقد وقع لنا سماع هذه السورة مسلسلا في حديثٍ ذُكر في أوله سبب نزولها، وإسناده صحيح قل أن وقع في المسلسلات مثله مع مزيد علوه)).

[4] أخرجه : محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ج3 (ط1، بيروت، دار طوق النجاة، سنة: 1422ه) ص: 64، كتاب البيوع، باب إذا لم يوقت في الخيار، هل يجوز البيع برقم: (2109)، ومسلم في صحيحه، ج3، ص: 1163، كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين برقم: (1531).

[5] عبارة ابن الملقن: ((وقل فيه الصحيح)) ينظر: سراج الدين ابن الملقن، التذكرة في علوم الحديث، تحق: علي حسن عبد الحميد (ط1، عمَّان، دار عمَّار، سنة: 1408هـ- 1988م) ص:19.

[وصبريَ عنكم يشهد العقلُ أنه *** ضعيفٌ ومتروكٌ وذلي أجملُ]

(**وصبري عنكم**) أي[1]: مع غرامي بكم (**يشهد العقل أنّه**) صبر (**ضعيفٌ**) لأنّه[2] لا يُقاوِمُ الغرام بل (**ومتروكٌ**) جملة (**وذُلِّي**) أي: خضوعي لكم (**أجمل**) من صبري.

[تعريف الصبر]

تنبيه: وللقوم في تعريف[3] الصّبر عباراتٌ تكلَّم كلٌّ منهم فيه بحسب حاله ومقامه.

فقال ذو النّون المصريّ[4]: ((هو التباعد عن المخالفة، والتحرّج عند غصص البلية، وإظهار الغنى مع حلول[5] الفقر بساحات المعيشة))[6].

وقال ابن عطاء[7] [8]: ((الوقوف مع البلاء بحسن الأدب))[9]. وقال آخر: الفناء[10] في البلاء بلا ظهور ظهور شكوى. وقال آخر: حسن[11] اليقين عند الجزع[1]. وقيل غير ذلك.

---

[1] "أي" زيادة من: (م).

[2] "لأنه" زيادة من: (م).

[3] "تعريف" زيادة من: (م).

[4] ثوبان بن إبراهيم، أبو الفيض، ذو النون المصري، أحد الزهاد العباد المشهورين، كان عالما، فصيحا، حكيما. روى عن: مالك، والليث، وسفيان بن عيينة، وطائفة. وعنه: أحمد بن صبيح، وربيعة بن محمد الطائي، والجنيد، وآخرون. قال الذهبي: قل ما روى من الحديث، ولا كان يتقنه، توفي: في ذي القعدة، سنة: (245هـ). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص: 532-533، ابن العماد، شذرات الذهب، ج3، ص: 207.

[5] في (ز): "طول".

[6] ينظر: عبد القادر الجيلاني، الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ج3 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1417هـ- 1997م) ص: 328.

[7] في (ز): "ابن عطاء الله".

[8] أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء أبو العباس الأدمي الصوفي، الزاهد، العابد، المتأله، حدث عن يوسف بن موسى القطان، والفضل بن زياد صاحب أحمد بن حنبل ونحوهما، روى عنه: محمد بن علي بن حبيش، مات في سنة: (309هـ). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص: 255.

[9] ينظر: أبو القاسم القشيري، الرسالة القشيرية، تحق: د/عبد الحليم محمود، د/محمود بن الشريف، ج1 (لاط، القاهرة، دار المعارف، د.ت) ص325.

[10] في (م): "الغنى".

[11] "حُسن" غير موجود في: (ح).

[تعريف العقل]

والعقل قال ابن فرحون وغيره: ((نور يُقذف في القلب فيستعدُّ لإدراك الأشياء))[2].

وقال أبو إسحاق الشّيرازي[3]: ((هو صفة يُميّز بها بين الحَسَن والقبيح))[4].

[وحكى الإبشيطي[5] اختلاف الناس فيه من جهات شتَّى فقال: هل له حقيقة تُدرَك أو لا قولان، وعلى أنّ له حقيقةُ تُدرَك، هل هو جَوهر أو عَرَض قولان، وهل محله الرأس أو القلب قولان، وهل العقول متفاوتة أو متساوية قولان، وهل هو اسمُ جِنس أو جنس أو نوع ثلاثة أقوال، فتلك أحد عشر قولا، ثم القائلون بالجوهريّة والعرَضِية اختلفوا في رسمه على أقوالٍ شتىَّ، أعدلها قولان: فما قاله أصحاب العرَض؛ هو ملكة في النفس بها يستَعِدُّ للعلوم والإدراكات، وما قاله أصحاب الجوهر؛ هو جوهر لطيفٌ يُدرَك به الغائبات بالوسائط، والمحسُوسات بالمشاهدات، خلقه الله في الدماغ، وجعل نوره في القلب. انتهى.[6]]

[محل العقل]

ومذهب مالكٍ وأكثرُ أهل الشّرع: أنه في القلب. ومذهب أبي حنيفة وأكثر الفلاسفة أنّه في الرّأس[7].

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

---

[1] ينظر في تعاريف الصبر: عبد القادر الجيلاني، الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، ج3، ص: 328.

[2] هذه المقولة للحارث بن أسد المحاسبي (ت 243هـ) ينظر: الحارث بن أسد المحاسبي، العقل وفهم القرآن، تحق: حسين القوتلي (ط1، بيروت، دار الفكر، سنة: 1971م) ص: 188. (مشرف).

[3] أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله، الملقب بجمال الدِّين الشيرازي الشافعي، الشيخ، الإمام، القدوة، المجتهد، تفقه على: أبي عبد الله البيضاوي، وعبد الوهاب بن رامين بشيراز، وقدم بغداد، روى عن أبي علي بن شاذان، والبرقاني، وحدث عنه: الخطيب، وأبو الوليد الباجي، والحميدي، له مؤلَّفات علميةٌ قَيِّمةٌ منها: المهذب في فقه الإمام الشافعي، وشرح اللمع، والتبصرة في أصول الفقه، المعونة في الجدل، طبقات الفقهاء، وغيرها، توفي سنة: (476هـ). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص: 452-453، ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص: 323.

[4] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ- 1990م) ص: 212.

[5] أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر بن عمر ابن بريدة شهاب الدين الإبشيطي: فقيه شافعيّ فرضي، عارف بالحديث، ولد بإبشيط (من قرى المحلة بمصر) وتعلم في الأزهر (بالقاهرة) ودرّس، ثم جاور بمكة، وتوفي بالمدينة. من كتبه: ناسخ القرآن ومنسوخه، وشرح الرحبية، وشرح منهاج البيضاوي، توفي سنة: (883هـ). ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص: 97.

[6] الفقرة ما بين معقوفين من قوله:" وحكى الأشيطي " إلى قوله: " في القلب انتهى " ساقط من: (ز) و (ح) والمثبت من: (م).

[7] قال ابن الجوزي: ((أكثر أصحابنا يقولون محله القلب وهو مروي عن الشافعي ﷺ ودليلهم قوله تعالى: ﴿فتكون لهم قلوب يعقلون بها﴾، وقوله: ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب﴾ قالوا المراد لمن كان له عقل فعبر بالقلب عن العقل لأنه محله، ونقل الفضل بن زياد عن أحمد ﷺ أن محله الدماغ، وهو اختيار أصحاب أبي حنيفة ﷺ)) ينظر: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ذم الهوى، تحق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي (ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة: 1418هـ- 1998م) ص: 23-24.

وفي البيت نوعان[ز/3/ب] من أنواع الحديث:

أحدهما: الضّعيف.

وأشار إليه بقوله: (**ضعيف**).

[تعريف الحديث الضعيف]

((وهو: ما لم يجمع صفة الصّحيح أو الحَسن، ويَتفَاوت ضَعفُه كصحّة الصّحيح، ومنه ماله لقبٌ خاصٌّ كالموضوع والشاذِّ وغيرهما))[1].

قال ابن الملقّن: ((وأنواعه تزيد على ثمانين نوعا))[2]. وقال الحازميُّ: ((إنها تقرب من مائة نوعٍ وكلُّ نوع منها علمٌ مستقلٌ))[3].

[المتروك]

النّوع الثّاني: المتروكُ وإليه أشار بقوله: (**ومتروكٌ**)، ويلقَّبُ بالمصنوع[4]، والمختلق، والمردود، والموضوع[5].

وحَدُّه: ما انفرد بروايته منِ اتُّهِم بالكذب، بأن لا يُروى ذلك إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، أو كان معروفا بالكذب في كلامه، وإن لم يظْهر منه وقوع ذلك في الحديث النبويّ، وبعضُهم يُفَسِّر

---

[1] ينظر: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحق: محمد عثمان الخشت (ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة: 1405هـ- 1985م) ص: 31.

[2] كلام ابن الملقن في التذكرة إنما هو في عدد أنواع علم الحديث، لا عدد أنواع الضعيف، حيث قال: ((أنواع علم الحديث: وأنواعه زائدة على الثمانين)) ثم عددها. ينظر: ابن الملقن، التذكرة في علوم الحديث، ص:14.

[3] كلام الحازمي -كذلك- إنما هو في عدد أنواع علوم الحديث، قال -رحمه الله-: ((ثمَّ علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، ذكر منها طائفة أبو عبد الله الحافظ -رحمة الله عليه- في معرفة أصول الحديث، وكل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عُمُرَه لما أدرك نهايته. ولكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع، لأنها أصول الحديث، ومتى جهل الطالب الأصول، تعذَّر عليه طريق الوصول.)) ينظر: أبو بكر الحازمي، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي، تحق: عبد الله كنون، (ط2، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، سنة: 1393هـ- 1973م) ص: 3.

[4] في (م): "بالموضوع".

[5] وإن كان المتروك أقل ضررا من الموضوع.

الموضوع بالمُختَلق، وهو أن يرويَ الرّاوي عن النّبيّ ﷺ ما لم يقله مُتعمِّدا لذلك، وعُلِم من هذا أنّه أسوأ حالاً من المتروك[1].

[حكم رواية الموضوع]

وكيف ما كان الموضوع في أيِّ معنى كان، في الأحكام أو القَصص أو التّرغيب والتّرهيب وغيرِ ذلك، لم يُجِيزوا ذكره بروايةٍ أو احتجاجٍ أو ترغيبٍ.

[طرق الكشف عن الوضع]

ويُعرَف الوضع بالإقرار من واضعِه أو ما يتنزَّل منزلة إقراره، وفي الحقيقة ليس الموضوع حديثاً بل بزعم[2] واضِعه، ولا تحلُّ روايته لأحد علم حاله بخلاف غيره من الأحاديث الضّعيفة.

* * *

[1] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 88.

[2] في (ح): "يزعم".

[ولا حسنٌ إلا سماعُ حديثِكـــم *** مشافهةً يُملـــى عليّ فأنقلُ]

(**ولا حسنٌ**) عندي تشتهيه نفسي "وتميل إليه[1]" (**إلا سماعُ حديثكُم**) حال كونه (**مشافهةً**) منكم لي (**يُملَى عليّ**) منكم[2] (**فأنقل**) ذلك[3] عنكم وأتحدّثُ به.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وجمع في البيت نوعين:

أحدُهما: الحسن:

وفي حدّه خلافٌ، ولنقتصر منه على ما قاله أبو سليمان الخطّابي[4]: ((هو ما عُرِف مخرجُه واشتُهرت رجاله، وعليه مدار أهل الحديث، ويقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء))[5] انتهى.

ومعنى قوله: "ما عُرِف مخرجُه" أي: كقول التّرمذيّ: [ويُروى من غير وجه.

ومعنى اشتهار رجاله؛ أي: بالسّلامة من وصْمة الكذب، كقول التّرمذيّ[6]]: "ولا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب"[7].

قال ابن حجر: المقبولُ ينقسمُ [ز/4/أ] إلى أربعة أنواعٍ، لأنّه إمّا أن يشتمل من صفات القَبول على أعلاها أو لا، الأوّل الصّحيح لذاته، والثاني إن وُجِد ما يَجْبُر ذلك القصور ككثرة الطّرق فهو الصّحيح أيضاً لكن

---

[1] "وتميل إليه" غير موجود في: (م).

[2] "منكم" غير موجود في: (م).

[3] في (ز): "فأنقل الحسن ذلك" وهو تعبير يخالف السياق.

[4] حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي البستي الشافعي، المتوفى سنة (388هـ). السبكي، طبقات الشافعية، ج3، ص:282-290.

[5] ينظر: أبو سليمان الخطابي، معالم السنن، ج1 (ط1، حلب، المطبعة العلمية، سنة: 1351هـ- 1932م) ص:6.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[7] ينظر قول الترمذي في: العلل الصغير، مطبوع بآخر المجلد الخامس، ص: 758.

لا لذاته، وحيث لا جُبرَان فهو الحسن لذاته، وإن قامت قرينةٌ تُرجِّحُ جانب قَبول ما يُتوقّف فيه فهو الحسن أيضاً لا لذاته[1].

ثانيهما: السّماع: وأشار له بقوله (**سماع حديثكم**...الخ).

ولم يَذكر النّاظم من طُرُق نقل الحديث إلاّ المشافهةَ، وهي -أي طرقه-[2] ثمانيةُ أقسامٍ، ولنذكرها باختصارٍ لِتقِف عليها وتَكمُل بها الفائدة.

القسم[3] الأوّل: السّماع من لفظ الشيخ:

وهو أعلاها، وينقسم إلى إملاءٍ، وتحديث من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه.

القسم الثّاني: من أقسام التّحمُل[4]: القراءة على الشّيخ:

ويسمِّيها الأكثر عَرْضاً، ولا فرق بين [أن تكون أنت القارئ[5]]، أو غيرك وأنت تسمع، قرأت من كتاب أو من حفظك، كان الشّيخ يحفظ ما تقرأه أو لا، لكن يمسك أصله هو أو ثقةٌ غيره، واتُّفق على أنّها رواية صحيحة.

القسم الثّالث: الإجازة وهي سبعة أصناف:

أوّلها: الإجازة لمُعيَّن في مُعيَّن،[6] كأجزتك بالموطّأ مثلاً، وهو أعلى أنواع الإجازة المُجرّدة عن المناولة، قال الباجي[7]: لا خلاف في جواز الرواية بها[1]. وتعقَّب ابنُ الصّلاح عدم الخلاف، بحكاية جماعات له من أهل أهل الحديث والفقه والأصول[2].

---

[1] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 58.

[2] "أي طرقه" غير موجود في: (ز).

[3] "القسم" زيادة من: (ح).

[4] " من أقسام التّحمُل " غير موجود في: (ح) ويتكرر عدم وجوده في بقية المواضع ولن أنبه عليه.

[5] في (ز) العبارة هكذا: "أن يكون القارئ" وهي غير مناسبة للسياق.

[6] في هذا الموضع من (م) عبارة: " كأجزت لأحمد المنوفيّ كتاب السّنن وهو يروي كتبا في السّنن وهناك جماعةٌ مُشتَرِكون في هذا الاسم " وهي مقحمة وحقها أن تكون في الصنف الرابع من أصناف الإجازة.

[7] سليمان بن خلف الباجي القاضي، نصر مذهب مالك بالأندلس' كان رُحلة، وقد أكثر من الشيوخ، من أبرزهم: أبو الفضل بن عمروس، وأبو إسحاق البرمكي، وأبو بكر الخطيب، تفقه عليه كثيرون منهم: أبو بكر الطرطوشي، والقاضي أبو عبد الله بن شبرين، من تصانيفه: المنتقى في شرح الموطأ، وكتاب الإشارة في أصول الفقه، وكتاب سنن الصالحين وغيرها، توفي سنة: (474هـ). ينظر: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحق: مجموعة من المحققين، ج8 (ط1، المغرب، مطبعة فضالة، سنة: 1983م) ص: 117.أبو الحسن علي المالقي الأندلسي، تاريخ قضاة الأندلس، تحق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة (ط5، بيروت، دار الآفاق الجديدة، سنة: 1403هـ) ص: 95

ثانيها: الإجازة لمعيَّن في غير معيَّن، كأجزتك مسموعاتي، والجمهور على جوازه.

ثالثها: الإجازة لغير مُعيَّن بوصف العموم، كأجزت المسلمين، أو كل واحد، أو أهل زماني، واختُلِف في جوازه؛ فإن قُيِّد بوصفٍ خاصٍّ أو نحوه[3] فهو أقرب للجواز، وممّن جوَّز ذلك كلّه [الخطيب[4]][5].

ورُوِي عن ابن منده[6] أنّه قال: أجزت لمن قال: لا إله إلاّ الله.

وجوَّز القاضي أبو الطّيب الطّبري[7] فيما حكاه عنه الخطيب؛ الإجازة لجميع المسلمين من كان منهم موجوداً عند الإجازة[8].

رابعها: الإجازة للمجهول أو بالمجهول[9]،[كأجزت لأحمد المَنُوفي[10] كتاب السُّنن، وهو يروي كتُباً [ز/4/ب] في السّنن، وهناك جماعةٌ يشتَرِكون في هذا الاسم[11]][ويتشبَّث بذيلها الإجازة المعلَّقة بالشَّرط، فهذه الإجازة فاسدة لا فائدة لها[12]]

خامسُها: الإجازة للمعدوم من غير عطفٍ على موجودٍ، كأجزت لمن يُولد لزيدٍ، فإن عَطفَهاَ على موجودٍ كأجزت لفلان ومن يُولد له؛ فأولى بالجواز، أجازها الخطيبُ؛ وذكر أنّه سمع أبا يعلى بن الفرّاء الحنبليّ[1]، وأبا

---

[1] ذكر ذلك عنه القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحق: السيد أحمد صقر (ط1، تونس، المكتبة العتيقة، سنة: 1379هـ- 1970م) ص: 89.

[2] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 266.

[3] "أو نحوه" غير موجود في: (م).

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[5] ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحق: أبو عبدالله السورقي- إبراهيم حمدي المدني (لا.ط، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، د.ت) ص: 311، في باب: باب الكلام في الإجازة وأحكامها وتصحيح العمل. وما بعده.

[6] حكاه عنه ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 268.

[7] أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، الشافعي، الإمام، العلامة، شيخ الإسلام، فقيه بغداد. ولد بآمل عاصمة طَبَرِستان. أخذ العلم عن علماء بلده، فسمع من أبي أحمد الغطريف، وانتقل إلى نيسابور وتفقَّه على أبي الحسن الماسَرْجسي، ومنها إلى بغداد، وأخذ عن الدارقطني، وموسى بن عرفة، وغيرهم، استوطن بغداد، وبها أخذ عنه أبو إسحاق الشيرازي، وأبو الوليد الباجي، والخطيب البغدادي وغيرهم، له شرح على: مختصر المزني، ومؤلفات في الأصول والجدل والخلاف، توفي سنة (450هـ). ينظر: أبو اسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، تحق: إحسان عباس (ط1، بيروت، دار الرائد العربي، سنة: 1970م) ص: 127، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص: 668، ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص: 215.

[8] ينظر: الخطيب البغدادي، *إجازة المجهول والمعدوم* وتعليقها بشرط، تحق: صالح يوسف معتوق (ط1، لا.م، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، سنة: 1425هـ) ص: 47-48.

[9] في (ز): "الإجازة بالمجهول أو بالموجود" وهو خطأ والمثبت من: (م) و (ح).

[10] في (ز): "المتوفى"، وفي (ح): "المتوقي" والمثبت من: (م) لأنها أقرب للسّياق.

[11] ما بين معقوفين ساقط من: (م) في هذا الموضع.

[12] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

الفضل بن عمروس[2] المالكيّ[3] بجيزانها[4]، وحُكِيَ ذلك أيضا عن أبي نصر [بن[5]] الصبَّاغ[6] الفقيه قال: ((ذهب قوم إلى جوازها لمن [لم[7]] يُخلَق))[8]. وأما عطْفُ المعدوم على الموجود فقد نصّ عليه الشافعيّ في كتاب "الأمّ[9]" فأوصى فيها على أولاده الموجودين، ومن يُحدِثه الله تعالى [له[10]] من الأولاد.

سادسُها: إجازة ما لم يَتَحمّله[11] المُجيز بعد، ليرويه المُجَازُ إذا تحمّله المُجيز بعد ذلك، قال ابن الصّلاح: ((أخبرني من أخبر عن القاضي عياض[12] من فضلاء وقته بالمغرب أنّه قال: لم أر من تكلَّم على هذا من المشايخ، قال: والصّحيح منعُها وصوّب، ورأيت بعض المتأخّرين والعصريِّين يصنعونه[13]))[14].

---

[1] أبو يعلى محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن الفرَّاء القاضي الحنبلي، كان من أوعية العلم في الأصول والفروع، وسمع: علي بن عمر الحربي، وإسماعيل بن سويد وغيرهم، حدث عنه: الخطيب، وأبو الوفاء بن عقيل في آخرين، له تصانيف كثيرة في فنون شتى، منها: العُدَّة في الأصول، أحكام القرآن، والأحكام السلطانية وغيرها، توفي سنة:(458هـ)ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص: 89، ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص: 252.

[2] في (ز): "عبدوس" وهو تصحيف.

[3] أبو الفضل محمَّد بن عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن عمروس البغدادي: الإمام العمدة الفاضل الفقيه الأصولي، كان من حفاظ القرآن ومدرسيه، إليه انتهت الفتيا في مذهب مالك ببغداد، درس على القاضي ابن القصار، والقاضي عبد الوهاب، ودرس عليه القاضي أبو الوليد الباجي، وحدث عنه هو وأبو بكر الخطيب. له تعليق حسن مشهور في الخلاف ومقدمة حسنة في أصول الفقه، وتوفي سنة 452هـ. ينظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص: 156.

[4] ينظر: الخطيب البغدادي، *إجازة المجهول والمعدوم* وتعليقها بشرط، ص: 50-51.

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[6] أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر البغدادي، المعروف بابن الصباغ، الإمام، العلامة، شيخ الشافعية، وسمع: محمد بن الحسين بن الفضل القطان، وأبا علي بن شاذان. حدث عنه: ولده؛ المسند أبو القاسم علي، وأبو نصر الغازي وغيرهم، له مصنفات كثيرة منها: كتاب الشامل، والكامل، وتذكرة العالم والطريق السالم، توفي سنة: (477هـ). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص: 464، ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص: 122.

[7] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[8] الظاهر أن المصنف نقل بواسطة، كما عند ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 273، وعبارة ابن الصباغ كما في البحر المحيط للزركشي: ((أما إجازته عطفا على الحي كقوله: أجزت لك، ولولدك، فهي إذن إلى الجواز أولى، ولهذا أجازه أصحابنا في الوقف.)) ينظر: بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج6 (ط1، لا.م، دار الكتبي، سنة: 1414هـ- 1994م) ص: 337.

[9] ينظر: محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ج4 (لا.ط، بيروت، دار المعرفة، سنة: 1410هـ-1990م) ص: 128-129.

[10] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[11] في (ز): "ما لا يتحمله"، وفي (ح): "ما لم تحمله"، والمثبت من: (م).

[12] انظر عبارة القاضي عياض بأكملها في: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 106.

[13] في (م): "يمنعونه".

[14] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 274.

سابعها: ((إجازة المُجاز؛ كأجزتك مُجازاتي، منع من ذلك بعضُ من لا يُعتدُّ به من المتأخّرين[1]، والصّحيح والذي عليه العمل أنه جائز، ولا يشبه ذلك ما امتنع من تَوكِيل الوَكِيل بغير إذن المُوَكِّل، قال[2] أبو نعيم: الإجازة على الإجازة قويّةٌ جائزة[3]، وكان الفقيه الزّاهد نصر المقدِسي يروي بها وربَّما والى بين ثلاث إجازات))[4].

القسم الرّابع من طرق التّحمُّل: المناولة: وهي صنفان:

– إحداهما: مقرونة[5] بالإجازة؛ وهي أعلى[6] أصناف الإجازة مطلقاً، وهي أنواعٌ، ومن صورها:

أن يَدفع [الشيخُ[7]] للطّالب أصل سماعه أو مقابلاته[8] ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلانٍ فاروِه، أو أجزت لك روايته عنّي، ثم يبقيه معه تمليكا، أو ينسخه أو نحوه.

ومنها: أن يَدفع إليه الطّالب سماعه فيناوله، ثمّ يعيده إليه ويقول: هو حديثي أو روايتي[9] فاروه عنّي، أو أجزت لك روايته، وهذا أسماه غير واحد من أئمة الحديث عرْضاً، قال النّووي: ((والقراءة على الشّيخ تسمّى عرْضا فليُسمَّ هذا عرْضُ [ز/5/أ] المناولة، وذلك عرْضُ القراءة، وهذه المناولة كالسّماع في القوّة[10] عند ربيعة، ويحيى بن سعيد، ومجاهد، والشعبي، وعلقمة، وأبي العالية، وأبي الزبير، وأبي المتوكّل، ومالك، والزهري، وابن وهب، وابن القاسم، وجماعات آخرين. والصّحيح أنّها مُنحطَّةٌ عن السّماع والقراءة عند النووي[11]، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، ويحي بن يحي، قال الحاكم[12]: وعليه عهِدْنا[13] أئمتنا، وإليه نذهب))[14].

---

(1) قال البلقيني في المحاسن: ((فائدة: قيل: كأنه يشير إلى الإمام العلامة الحافظ عبدالوهاب الأنماطي؛ فإنه جمع في ذلك شيئًا)) ينظر: سراج الدين البلقيني، محاسن الاصطلاح، تحق: عائشة بنت الشاطئ، (لا.ط، لا.م، دار المعارف، د.ت) ص: 343.

(2) "قال" زيادة من: (م)، ويتكرر كثيرا ولن أنبه على مثله لأنه عادة من باب الاختصار في الكلام، وليس من قبيل التصرف والخطأ.

(3) قال ابن الصلاح: ((ووجدت عن أبي عمرو السفاقسي الحافظ المغربي، قال: سمعت أبا نعيم الحافظ –يعني: الأصبهاني– يقول: وذكره))

(4) من مقدمة ابن الصلاح بتصرف، ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 275.

(5) في (م): "مقرنة".

(6) في (ز): "على" وهو خطأ.

(7) ما بين معقوفين ساقط من: (م).

(8) في (ح): "مقابله".

(9) في (ح): "هو حديثين أو روايتين".

(10) في (ز): "في القراءة"

(11) في التقريب للنووي: "الثوري"، وليس: "النووي" فلعله تصحف.

(12) ينظر: أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: 260.

(13) في (ز): "عمل".

(14) ينظر: النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 62.

ومنها: أن يُناول الشيخُ الطالبَ سماعه ويجيزه له ثمّ يمسكه الشيخ. وهذا دون السّابق[1]، وتجوز روايته إذا إذا وُجِد الكتاب، أو مقابَلا به[2] موثوقا بموافقته ما تناولته الإجازة، كما يعتبر في الإجازة المجرَّدة، واختُلف هل لهذه المناولة مزيَّة على الإجازة المجرَّدة في معين، وهو رأي شيوخ الحديث قديماً وحديثاً، أو لا مزيَّة لها وهو رأي جماعة من أصحاب الفقه والأصول[3].

ومنها: أن يأتيه الطالبُ بكتابٍ ويقول [له[4]] هذا روَايتُك فناوِلْنيه وأجزه لي [روايةً[5]]، فيجيبه إليه من من غير نظر فيه وتحقُّقٍ لروايته[6] فهذا باطل، فإن وثَق بخبر الطالب ومعرفته؛ اعتمده وصحَّت الإجازة كما يعتمده يعتمده في القراءة، ولو قال حدِّثْ عنِّي بما فيه إن كان حديثي مع براءتي من الغلط كان جائزا حسناً.

– **الصنف الثّاني: المجرَّدة:** أن يناوله مقتصرا على: هذا سماعي[7]، فلا تجوز الرّواية بها على الصّحيح عند الفقهاء والأصوليّين[8]، وعابوا المحدِّثين المجوِّزين.

القسم الخامس: المكاتبة

وهي أن يكتب مسموعه لغائب، أو حاضر، بخطِّه أو بأمره، وهي صنفان:

– مجردة عن الإجازة، أو[9] مقرونةٌ بـ: أجزتك ما كتبت لك، أو إليك، أو به إليك ونحوُه، وهذه في الصِّحة والقوَّة كالمناولة المقرونة.

والمجرَّدة منَعَ الرّواية بها جماعةٌ منهم: القاضي الماوردي الشّافعي[1] [2]، وأجازها كثير من المتقدِّمين والمتأخِّرين، كأيوب السِّختِيَانِيِّ[3] وغير واحد، وهو الصّحيح المشهور بين أهل الحديث، وهو معمول به عندهم،

---

[1] قال ابن الصلاح: ((لعدم احتواء الطالب على ما تحمله، وغيبته عنه))، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 274.

[2] في (ح): "مقابلاته".

[3] ينظر: القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 83.

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (ح).

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[6] في (ح): "وتحقق فيه" بإبدال "لروايته"، بـ: "فيه"

[7] قال ابن الصلاح: ((ولا يقول: "اروه عني أو أجزت لك روايته عني"، ونحو ذلك)) معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 280.

[8] تعقب العراقيُّ النوويَّ على هذا الإطلاق قائلا: ((ما أطلقه من أنه قاله الفقهاء وأصحاب الأصول مع كونه مخالفا لكلام ابن الصلاح في حكايته لذلك عن غير واحد، فهو مخالف لما قاله جماعة من أهل الأصول، منهم صاحب "المحصول"-يقصد الرازي-، فإنه لم يشترط الإذن، بل ولا المناولة، بل إذا أشار الشيخ إلى كتاب، وقال: هذا سماعي من فلان، جاز لمن سمعه أن يرويه عنه، سواء أناوله أم لا؟ خلافا لبعض المحدثين، وسواء قال له اروه عني أم لا.)) زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 443-444.

[9] في (ح): "و".

معدودٌ في الموصول لإشعاره بمعنى الإجازة،[ز/5/ب] وتكفي معرفته خطّ الكاتب، ولا يُشتَرَط فيه البيِّنة، ومنهم من شرطها وهو ضعيفٌ، ثم الصّحيح أنّه يقول في الرواية بها: كتب إلي فلان قال: حدّثنا فلان، أو أخبرني فلان مكاتَبَةً، أو كتابةً ونحوُه، ولا يجوز إطلاق حدّثنا وأخبرنا، وجوزه غير واحد من علماء المحدِّثين وأكابرهم[4].

القسم السّادس من أقسام التّحمل: إعلام الشّيخ للطّالب بأنّ هذا الحديثَ أو الكتابَ سماعه مقتصراً عليه، من غير أن يقول اروه عني، أو أذنت لك في روايته، جَوَّزَ الروايةَ به كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول [والظَّاهر[5]]، واختلفوا إذا قال هذه روايتي لا ترْوِها عنّي، هل يجوز له أن يرويها عنه، كما لو سمع منه حديثاً ثمّ قال له[6]: لا تروه عنّي ولا أُجِيزه لك، ونصر القاضي عياض هذا القول قائلا[7]: ((وهو صحيح لا يقتضي النظر سواه، لأن مَنْعَه أن يُحدِّث بما حدَّثه لا لعلّةٍ ولا رِيبةٍ في الحديث لا يُؤثِّر، لأنّه قد حدَّثه فهو شيء [لا[8]] يرجع فيه))[9].

وقال النّووي: ((الصّحيح ما قاله غير واحد من المحدِّثين وغيرهم لا تجوز الرّواية به لكن يجب العمل به إن صحّ سنده))[10].

القسم السّابع من أقسام التّحمُّل: الوصية[11]: وهو أن يوصِي عند موته، أو سفره بكتابٍ يرويه[1]، جوّز بعض السّلف للمُوصَى له روايته عنه،[2] واستبعده بعضهم، وقال بعضهم وهو غلطٌ والصّحيح منعُهُ[3].

---

(1) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الماوردي، الشافعي، الإمام العلامة، أقضى القضاة، تفقه بالبصرة على الصيمري ثم رحل إلى الشيخ أبي حامد الإسفرايني ببغداد، حدث عن: الحسن بن علي الجبلي، وعن محمد بن عدي المنقري، ومحمد بن معلى، روى عنه أبو بكر الخطيب وجماعة آخرهم أبو العز بن كادش، له تصانيف كثيرة منها: الحاوي الكبير في فقه الشافعي، ودلائل النبوة، والأحكام السلطانية وغيرها. توفي سنة: (450هـ). ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج5، ص: 267، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص: 64.

(2) ينظر: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، ج16، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1419 هـ-1999م) ص: 90.

(3) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 337.

(4) قال ابن الصلاح: ((وحكي ذلك عن الزهري ومالك وغيرهما)) معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 281. وقد أسند قولهما الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية، ص: 329- 333.

(5) ما بين معقوفين سقط من: (ح).

(6) "له" زيادة من: (ز).

(7) العبارة في (ز): " ونص القاضي عياض في هذا القول قائلا" والمثبت من: (م) و (ح)، إلا أنه في (ح) "وحضر" بدل من: "ونصر".

(8) ما بين معقوفين سقط من: (ح).

(9) ينظر: القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 110.

(10) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 65.

(11) في (م): "أو الوصية" وهو خطأ.

القسم الثّامن من أقسام [التّحمل[4]]: الوِجادة: وهي مصدر لـ: وجد يجدْ، مولّد[5] غير مسموع من العرب.

ومثالها: أن يقف على أحاديثَ بخطِّ راويها[6] لا يرويها[7] الواجد، فله أن يقول: وجدت، أو قرأت بخطّ فلان، أو في كتابه بخطِّه، قال: حدّثنا فلانٌ، ويسوق الإسناد والمتن، هذا الذي استمرَّ عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقَطِع والمرسَل، وفيه شوب [اتصال[8]] بقوله[9]: وجدتُ بخطّ فلان.

ربّما دلَّس[10] بعضهم فذكر الذي وجد خطَّه[11] وقال فيه: عن فلان، أو قال[ز/6/أ] فلان، وذلك تدليسٌ[12] قبيحٌ إذا كان بحيث يُوهِم سماعه منه[13].

[كتابة الحديث وضبطه]

وفُهِم ممّا تقدّم جواز كتابة الحديث وضبطه نقطاً وشكلاً، وكتابته جائزة إجماعا بعد الصّحابة والتّابعين، بحيث زال ذلك الخلاف، فقد روى أبو داود[14] والحاكم[1] وغيرُهما[2] عن ابن عمر[3] قال: قلت يا رسول الله:

---

(1) في (ز): "يريه".

(2) ذكر منهم الرامهرمزي: محمد بن سيرين، وأبو قلابة، ينظر: أبو محمد الحسن بن خلاد الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحق: د. محمد عجاج الخطيب، (ط3، بيروت، دار الفكر، 1404هـ) ص: 459- 460.

(3) تبع الإمام النووي ابن الصلاح في رده التحمل بالوصية، وعبارة ابن الصلاح: ((فروي عن بعض السلف- رضي الله عنهم – أنه جوز بذلك رواية الموصى له لذلك عن الموصي الراوي. وهذا بعيد جدا ، وهو إما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة)) معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 288، ((وقد أنكر ابن أبي الدم على ابن الصلاح وقال: الوصية أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف، وهي معمول بها عند الشافعي وغيره، فهذا أولى.)) ينظر: جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ج1 (ط5، الرياض، دار طيبة، سنة: 1422هـ) ص: 487.

(4) ما بين معقوفين سقط من: (م).

(5) في (م): "مولود".

(6) في (ز): "روايتها"، وفي (ح): "رواتها"

(7) في (ح): "ليرويها".

(8) ما بين معقوفين ساقط من: (م).

(9) في (م): "إن قال بقوله".

(10) في (ح): "دنّس".

(11) في (م): "وجدت خطَّهم".

(12) في (ح): "وذلك أنه ليس".

(13) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 289.

(14) أبو داود السّجستاني، سنن أبي داود، ج5، ص: 489، أول كتاب العلم، باب في كتاب العلم، برقم: (3646).

الله: إنِّي أسمع منك الشّيء فأكتبه، قال: «نعم» قال: في الغضب والرّضا، قال: «نعم فإنّي لا أقول فيهما إلا حقا».

وأما ما ورد من النّهي عنها في خبر مسلم[4] عن أبي سعيد الخدري أنه ﷺ قال: «لا تكتبوا عنّي شيئا إلاّ القرآن، ومن كتب عنّي شيئاً غير القرآن فليمحُه». فأجيب عنه بأنّ الإذن لمن خِيفَ نسيانه، والنّهي لمن أُمِن وخِيف اتّكالُه على الخطّ، أو نهى[5] عنه حين خِيف اختلاطه بالقرآن، وأَذِن فيه حين أُمِن؛ فالنّهي[6] منسوخٌ، أو النّهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفةٍ واحدة، لأنّهم كانوا يسمعون تفسير الآية فربّما كتبوه معها، فنُهُوا عن ذلك خوف الالتباس، أو النّهيُ خاصٌّ بوقت نزول القرآن خِيفة التباسه، والإذن في غيره. والله أعلم.

---

(1) أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصطفى عبد القادر عطا، ج1 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ- 1990م) ص: 186، برقم: (357). وصححه، ووافقه الذهبي.

(2) أحمد بن حنبل، المسند، ج11، ص: 57، برقم: (6510)، قال محقق المسند: ((إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير الوليد بن عبد الله، وهو ابن أبي مغيث العبدري، فمن رجال أبي داود وابن ماجه، وهو ثقة))، وأبو بكر البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، تحق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي (لا.ط، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، د.ت) ص: 414، برقم: (754).

(3) هكذا في جميع النسخ: "ابن عمر" والصواب أن الحديث عن: "ابن عمرو" بن العاص.

(4) مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، ج4، ص: 2298، برقم: (3004).

(5) في (م): "ونهي".

(6) في (ز): "أو النهي"، وفي (م): "والنهي"، والمثبت من (ح).

* * *

[الكلام على: الموقوف]

[وأمريَ موقوفٌ عليك وليس لي *** علـــى أحدٍ إلا عليك المعوَّلُ]

(**وأمري موقوفٌ**) أي مُمسَك، أمسكته (**عليك**) دون غيرك؛ أي ولم يصل إليك، يدلّ على هذا ما بعده في البيت الآتي: (**وليس لي**) فيه تعويل (**على أحد إلا عليك**) فإنّه (**المعوَّل**[1]). يقال عوّلْ عليَّ بما شئت؛ أي استعن بي، كأنَّه يقول احمل عليَّ ما أحببت[2]، وما له في القوم من معوَّلٍ، والاسم العِوَل، قال تأبَّط شراً[3]:

لكنَّما عِوَلي إن كنت ذا عِوَلٍ[4] ** على بصير بكسب[5] المجد سبّاق[6]

وكلُّ شيء مُمسِك عنه تقول أوقَفت، وليس في الكلام أوقفت غيره، وأمّا وقفت الدّار وقفا وأوقفتها بالألف؛ لغة رديئة.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار النّاظم [في هذا البيت[7]] للنّوع **المسمّى بالموقوف**، وهو ما أضيف مقصورا لصاحب[1] النّبي ﷺ قولا له، أو فعلا، أو نحوهما كالتّقرير، إذا لم يكن لهم فيه مجال، ولم يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ، سواء

---

[1] في (ز) و (م): "معول".

[2] في (م) و (ح): "أجبت".

[3] ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير، الفهميّ، المعروف بتأبط شرا، من مضر: شاعر عدّاء، كان من أهل تهامة. شعره فحل، وهو من رجال العرب المشهورين، يغزُو على رجليه. ولُقِّب تأبّط شَرًّا لأنّه كان ربّما جاء بالشُّهد أو العسل في خريطةٍ كان يتأبَّطها، فكانت أمّه تأكل ما يجيء به، فأخذ يوماً أفعى فألقاها في الخريطة، فلمَّا جاءت أمّه لتأخذ ما في الخريطة سِمعت فحيح الأفعى فألقتها وقالت: لقد تأبَّطتَ شرًّا يا بني! وهُذَيلٌ تدَّعى قتله. توفي نحو سنة: (80 ق.هـ) (540 م) ينظر: ابن دريد الأزدي، الاشتقاق، تحق: عبد السلام محمد هارون (ط1، بيروت، دار الجيل، سنة: 1411 هـ-1991م) ص: 266، الزركلي، الأعلام، ج2، ص: 97.

[4] في (ز) و (ح): "عولي".

[5] في (ز): "مكتسب"، وفي (ح): "لكسب".

[6] ينظر: المفضل بن محمد الضبي، المفضليات، تحق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون (ط6، القاهرة، دار المعارف، د.ت) ص: 29.

[7] مابين معقوفين سقط من: (ح).

وصَلْت[ز/6/ب] إسناده إلى الصّحابة فيكون [من[2]] الموقوف الموصول، أو قطعته عنه ولم تُوصِل إسناده إليه[3] فيكون موقوفاً غير موصول، واشتراط الحاكم عدم[4] انقطاعه شاذّ[5].

تنبيهات:

الأوّل: المحدِّثون يُطلقون الأثر على الموقوف والمرفوع، وفقهاء العراقيّين من الشّافعية تُسمِّي الموقوف: الأثر، والمرفوع: الخبر.

الثّاني: يُستعمَل الموقوف في غير الصحابة؛ من التّابعين أو مَن دونهم، مقيّدٌ بمن وَقف عليه المتن، فيقال: وقفه فلان على عطاء مثلا ونحوه، أو على عكرمة أو الزّهري مثلاً.

الثّالث: في كتاب الخطيب[6] من حديث حَفْص بن محمد عن أبيه عن جدّه مرفوعاً: «ما جاء عن الله فهو فريضة، وما [جاء[7]] عنّي[8] فهو حتمٌ كالفريضة، وما جاء عن أصحابي فهو سنّة، وما جاء عن أتباعهم فهو أثر، وما جاء عن من دونهم فهو بدعة»[9].

الرّابع: قال ابن جماعة: ((كلُّ واحد من الموقوف والمرفوع أخصُّ من الأثر مطلقاً، والأثر أعمُّ مطلقاً))[10].

---

[1] في (ح): "أضيف إليه مقصورا بصاحب"

[2] مابين معقوفين سقط من: (ح).

[3] "إليه" غير موجود في: (ز).

[4] في (ح): "عند".

[5] حيث حده الحاكم بقوله: ((أن يروى الحديث إلى الصحابي من غير إرسال، ولا إعضال)) أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: 19، قال ابن حجر: ((شرط الحاكم في الموقوف أن يكون إسناده غير منقطع إلى الصحابي ﷺ وهو شرط لم يوافقه عليه أحد.)) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1، ص: 512.

[6] ينظر: أبو بكر الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحق: د/ محمود الطحان، ج2 (لا.ط، الرياض، مكتبة المعارف، سنة: 1403هـ-1983م) ص: 191.

[7] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[8] في (ز): "عن النبي"، وفي (ح): "غني" والمثبت من: (م).

[9] حديث موضوع، فيه عبد الرحيم بن حبيب الفارياني، قال الحافظ ابن حجر: ((عبد الرحيم بن حبيب الفاريابي، عن بقية بن الوليد، ليس بثقة، قال يحيى: ليس بشيء، وقال ابن حبان: لعله وضع أكثر من خمس مائة حديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)) ينظر: ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحق: دائرة المعرف النظامية – الهند، ج4 (ط2، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1390هـ-1971م) ص: 4.

[10] ينظر: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة، زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ضمن (أربعة شروح لمتن غرامي صحيح)، تحق: هشام بن محمد الحسني (ط1، بيروت، المكتبة العصرية، سنة: 1431هـ، 2010م) ص: 90.

[الكلام على: المرفوع]

[ولو كان مرفوعاً إليك لكنتَ لي ***على رغم عذالي ترقُ وتعدِلُ]

(**ولو كان**) أمري (**مرفوعاً إليك**) بحيث تعلم ما بي[1] (**لكنتَ لي على رغم**) أي مغاضبة (**عُذَّالي**) بذال معجمة، والمراغمة المغَاضَبة[2]، يقال أرغَم[3] فلان قومَه إذا نابذهم وخرج عنهم، والرُّغم بالضّم الرَّغَم بالفتح، وفيه ثلاثُ لغاتٍ؛ رَغم رُغم ورِغم، تقول فعلت ذلك على الرَّغْم من أنفه، ورَغَم فلانٌ بالفتح إذا لم يقدر على الانتصاف[4].

والعُذَّال: جمع عاذِلٍ؛ أي لائم، والعذْل الملامة، والاسم: العَذَل بالتحريك، يقال عذَلْنا فلاناً فاعتذل؛ أي لام نفسه وأَعتَب[5]، ورجل عُذَلَةٌ؛ أي يعذل النّاس كثيرا، مثل ضُحَكَة وهُزَأَة، والعاذل اسم للعِرقِ[6] الذي يسيل يسيل منه دم الاستحاضة.[7]

(**ترقُّ**) أي ترحم، مِنْ رقَّ له قلبُك، واسترقَّ ضدّ استغلظ. (**وتعدل**) يُحتَمل أنّه بالذّال المعجمة؛ أي تعذِل؛ من يعذِلُني، ويُحتمل أنّه بالمهملة؛ وهو من العدل وهو خلاف الجور، ويقال: عدلتُ فلاناً بفلانٍ إذا سويتُ بينهما، وتعدِيل الشيء[ز/7/أ] تقويمه.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأفاد في هذا البيت نوعاً من أنواع الحديث يسمّى: **المرفوع**:

وهو كلُّ ما أضيف إلى النّبيّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، [أو[8]] صفةٍ[1]، تصريحاً أو حكماً، سواء أضافه صحابيٌّ، أم غيره، ولو منّا الآن، متَّصلاً كان إسناده، أو مُنقطعاً، أو مرسلاً، أو معضلاً، أو معلّقاً.هذا هو

---

[1] في (م) و (ح): "حالي".

[2] في (ز): "المعارضة".

[3] في (م) و (ح): "راغم.".

[4] ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، ص: 1934.

[5] في (ز) و (ح): "وأعنت".

[6] في (ح): "وعاذل اسم العرف".

[7] ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، ص: 1762.

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

المشهور، لكن قال ابن حجر: المعلّق لا يُطلقونه إلا على تعليق البخاري فإنّه قيل هو نوع من المنقطع. انتهى. وعليه فالمرسل أيضاً نوع منه.

واشترط الحافظُ أبو بكر بن ثابت البغدادي الخطيب رفع الصّحابي[2]، وعليه فلا تدخل[3] مراسيل التّابعين ومَن دونهم، وعلى هذا درج العراقي في ألفيته[4].

تنبيه:

قال ابن حجر: ((الظّاهر أنّ الخطيبَ لم يذكر ذلك شرطاً، بل خرج منه مَخرج الغالب، لأنّ الغالب أنّ ما يضاف إلى النّبيّ ﷺ إنّما يُضيفه الصّحابيّ))[5].

تتميم:

قال ابن الصّلاح: ((مَن قابل المرفوع من أهل الحديث بالمرسل[6] فقد عَنِي المقابِل بذلك المرفوع المتَّصل))[7] لا المرفوع السابق حدُّه المقابل للموقوف فهو رفع مخصوص[8]. انتهى.

مثال المرفوع من القول تصريحاً: أن يقول الصّحابيّ سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، أو حدَّث رسول الله ﷺ بكذا، أو يقول هو أو غيره، قال رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، أو نحوُ ذلك.

---

[1] في (ز): "يرصفة"، وفي (ح): "صفو".

[2] عبارة الخطيب: ((والمرفوع: ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله)) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 21.

[3] في (ح): "وعليه ثلاثة خل".

[4] ما في الألفية لا يفهم منه ما قاله المصنف، قال العراقي:

وسم مرفوعا مضافا للنبي***واشترط الخطيب رفع الصاحب

ثم قال في شرحه: ((اختلف في حد الحديث المرفوع، فالمشهور أنه: ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا له، أو فعلا سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي، أو من بعدهما، سواء اتصل إسناده أم لا. فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل. وقال الخطيب: هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ، أو فعله. فعلى هذا لا تدخل فيه مراسيل التابعين ومن بعدهم)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 180-181.

[5] ينظر: ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1، ص: 511. بمعناه.

[6] في (ز) و (ح): "المرسل".

[7] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 117.

[8] في هامش النسخة (م): "وفي نسخة محض".

ومثالُ المرفوعِ من الفعل تصريحاً: أن يقول الصّحابيُّ رأيت رسول الله ﷺ فعَل كذا، أو «رأيْته رجَم يهوديين زنَيَا»[1]،[أو يقول[2]]«سهى[3]رسول الله ﷺ فسجد»[4]،أو يقول هو أو غيره كان رسول الله ﷺ يفعل يفعل كذا.

قال الشّيخُ بدرُ الدِّين ابن جماعة: ((في التَّمثيل[5] برجْمِ اليهودِيَيْن تساهلٌ))[6] انتهى. ولعلَّ التّساهل فيه فيه كونه صادقا بالأمر، والله أعلم[ز/7/ب].

ومثالُ المرفوع من التّقرير تصريحاً: أن يقول الصّحابي فَعلْتُ بحَضرَة رسول الله ﷺ كذا،[7] أو يقول هو أو غيره فعل فلانٌ بحضرة رسول الله ﷺ كذا ولا يذكر إنكاره لذلك[8].

ومثالُ المرفوع من الفعل حكماً: أن يفعل الصّحابيُّ شيئا لا مجال للرّأي فيه، كما قال الشّافعي في صلاة علي ﷺ في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.[9]

---

[1] حديث الرجم أخرجه: البخاري في صحيحه، ج8، ص: 172، كتاب الحدود، باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم، إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام برقم: (6841) مسلم في صحيحه، ج3، ص: 1328، كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى برقم: (1701).

[2] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[3] في (ح): "نهى".

[4] حديث السهو أخرجه: البخاري في صحيحه، ج2، ص: 68، أبواب ما جاء في السهو، باب إذا سلم في ركعتين برقم: (1227). ومسلم في صحيحه، ج1، ص: 403، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، برقم: (537).

[5] في (ح): "التّمسك"، ولا وجه لها.

[6] ينظر: بن جماعة، زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ضمن (أربعة شروح لمتن غرامي صحيح)، ص: 90.

[7] في هذا الموضع من (ز) عبارة: " أو رأيته يفعل كذا " والظاهر أنها مقحمة لا يسعفها سياق التمثيل على المرفوع من التقرير تصريحا.

[8] في (م) و (ح): "كذلك".

[9] الذي رواه الشافعي إنما هو في الزلزلة لا في الكسوف، روى أبو بكر البيهقي في السنن الكبرى، تحق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج7 (ط1، القاهرة، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، سنة: 1432 هـ- 2011م) ص: 63، كتاب صلاة الخسوف، باب من صلى في الزلزلة بزيادة عدد الركوع والقيام؛ قياسا على صلاة الخسوف، برقم: (6452) أخبرنا أبو سعيد ابن أبي عمرو، حدثنا أبو العباس، أخبرنا الربيع قال: **قال الشافعي** بلاغا عن عباد، عن عاصم الأحول، عن قزعة، عن علي -رضي الله عنه-، أنه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع سجدات؛ خمس ركعات وسجدتين في ركعة، وركعة وسجدتين في ركعة. قال الشافعي: ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن على ﷺ لقلنا به.

[وعذْلُ عذولي منكـــرٌ لا أسيغه *** ونزورٌ وتدليـــسٌ يُرَدُّ ويُهملُ]

(**وعذْلُ**) بالذّال المعجمة (**عذولي**) أي [لوم[1]] لائمي لي، لومٌ[2] (**منكر**) ضدّ المعروف، والنُّكر بالضّمّ: بالضّمّ: الأمر الشَّديد، ونكر ككرم، صعب (**لا أُسِيغه**) أي لا أُجِيزه، (**وزورٌ**) أي كذب، (**وتدليسٌ**) وهو لغة: كتمان عيبِ السّلعة عن المشتري، ومنه التّدليس في الإسناد، (**يُرَدُّ**) -بالبناء للمفعول- عليه عذْلُه وزورُه وتدلُيسه (**ويهمل**) أي يُترك ولا يُلتفت إليه ويُخلَّى بينه وبين نفسه، والمُهمل من الكلام خلاف المُستعمل.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

واشتمل البيت على نوعين من أنواع الحديث[3]:

النوع[4] **الأوّل: المنكَر**: وهو الحديث الذي ينفرد به واحدٌ، ولا يُعرَف متنُه من غير راويه[5]، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه غيره، كذا أطلَق الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي[6] ولم يفصِّل.

قال ابن الصّلاح: ((وإطلاق الحكم على التّفرّد؛ بالرَّدِّ والنَّكارة والشّذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث))[7].

والصّواب أنّه على قسمين كالشاذ:

القسم الأوّل: الفرد الذي ليس في راويه[8] من الثّقة والإتقان[9] ما يُحتمل معه تفرُّدُه[1].

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[2] "لوم" في: (ح) غير موجود.

[3] "من أنواع الحديث" زيادة من: (م).

[4] "النّوع" زيادة من: (ح).

[5] في (ز) و (م): "رواية".

[6] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 80، قال البقاعي: ((ما أطلقه البرديجي موجود في كلام أحمد، فإنه يصف بعض ما تفرد به بعض الثقات بالمنكر، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أن لهم مناكير، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لابد مع التفرد من أن ينقدح في النفس أن له علة، ولا يقوم عليها دليل)) ينظر: برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحق: ماهر ياسين الفحل، ج1 (ط1، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، سنة: 1428 هـ-2007 م) ص: 467.

[7] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 80.

[8] في (ز) و (ح): "رواية".

[9] في (ز): "والاتفاق" وهو خطأ، وفي (ح): "من الفقه والإتقان".

والثّاني: الفرد المخالف لما رواه الثّقات.

مثال الأوّل: ما رواه النّسائيّ[2] وابن ماجة[3] من رواية أبي زُكير يحي بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال: «كلوا البلح بالتَّمر[4] فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ويقول [عاش[5]]ابن آدم حتى أكل الجديد بالخَلِق»[6].

قال النّسائيّ: هذا حديث منكر[7]، قال ابن الصّلاح: ((تفرَّد به أبو زُكير وهو "شيخ صالح"[8] أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنّه لم يبلُغ مبلغ من يُحتَمَل تفرُّده))[9]، وإنّما خرَّج [ز/8/أ] له مسلم في المتابعات، قال ابن النّحوي[10]: لا في الأصول.

---

[1] قال الحافظ ابن حجر: ((فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده.)) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص: 674.

[2] ينظر: أبو عبد الرحمن النسائي، السنن الكبرى، حسن عبد المنعم شلبي، ج6 (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة: 1421 هـ - 2001 م) ص: 250، كتاب الوليمة، باب البلح بالتمر، برقم: (6690).

[3] ينظر: ابن ماجة أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، تحق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج4 (ط1، بيروت، دار الرسالة العالمية، سنة: 1430 هـ - 2009 م) ص: 438، أبواب الأطعمة، باب أكل البلح بالتمر، برقم: (3330).

[4] في (م): "بالثمر".

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[6] ورواه أبو حاتم محمد ابن حبان البستي، المجروحين، تحق: محمود إبراهيم زايد، ج3 (ط1، حلب، دار الوعي، سنة: 1396م) ص: 120، وقال: ((وهذا كلام لا أصل له من حديث النبي ﷺ))، وأورده: عبد الرحمن ابن الجوزي، الموضوعات، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان، ج3 (ط1، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، سنة: 1388 هـ - 1968 م) ص: 26.

[7] ينظر: جمال الدين أبو الحجاج المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحق: عبد الصمد شرف الدين، ج12 (ط2،بيروت-الهند، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، سنة: 1403هـ، 1983م) ص: 224.

[8] قال ابن حبان: ((كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق.)) ينظر: المجروحين، ج3، ص: 119.

[9] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 173. قال العراقي في التقييد والإيضاح: ((وأما قول المصنف "إنه شيخ صالح" فأخذه من كلام أبي يعلى الخليلي فإنه كذلك في كتاب الإرشاد. والله أعلم)) ينظر: أبو الفضل زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص: 109.

قال الحافظ ابن حجر مفسرا قول الخليلي: "شيخ صالح": ((وقول الخليلي: إنه شيخ صالح أراد به في دينه لا في حديثه؛ لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون له في الديانة. والله أعلم.)) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص: 680.

[10] يقصد سراج الدين ابن الملقن صاحب: التذكرة في علوم الحديث، والمقنع في علوم الحديث، وكلامه في: المقنع في علوم الحديث، تحق: عبد الله بن يوسف الجديع، ج1 (ط1، السعودية، دار فواز للنشر، سنة: 1413هـ) ص: 186.

ومثال الثّاني: ما رواه مالك، عن الزّهري، عن علي بن حسين، عن عُمرَ بنِ عثمانَ، عن أسامةَ بنِ زيد رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم[1]»[2]. فخالف مالكٌ غيره من الثّقات في قوله[3]: عُمر ابن عثمان بضمّ العين، بل كل من رواه عن الزّهري قال فيه: عَمرو بن عثمان بفتح العين، فَحَكم مسلم وغيره على مالكٍ بالوهم فيه[4].

تنبيهات:

الأوّل: نظروا في تمثيل ابن الصّلاح بهذا المثال من حيثُ أن الحديث غير منكر[5]، وإنما المنكر السّند؛ لمخالفة الثّقات لمالك.

ومثّلوا للحديث المنكر: بما رواه ابن أبي [حاتم[6]][7] من طريق حُبَيِّبِ [8] بنِ حَبِيبٍ بضمّ الحاء وتشديد وتشديد المثنَّاة التحتيّة بين موَحَّدتين أولاهما مفتوحةٌ، -وهو أخو حمزة بن حَبيب الزيّات المقرئ- عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حُريث[9]، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة

---

[1] في (ز): "لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر" وهو قلب.

[2] أخرجه: مالك بن أنس، الموطأ، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، (لا.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 1406 هـ - 1985 م) ص: 519، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل.

[3] "قوله" غير موجود في: (م).

[4] قال الإمام الترمذي بعد أن روى الحديث في سننه: ((وفي الباب عن جابر، وعبد الله بن عمرو، وهذا حديث حسن صحيح، هكذا رواه معمر، وغير واحد، عن الزهري نحو هذا، وروى مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ، نحوه وحديث مالك وهم، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: عن عمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا عن مالك، عن عمر بن عثمان، وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان)) سنن الترمذي، ج4، ص: 244، حديث رقم: (2107).

[5] قال العراقي: ((ولم يطلق عليه أحد اسم النكارة فيما رأيت، والمتن ليس بمنكر، وغايته أن يكون السند منكرا، أو شاذا لمخالفة الثقات لمالك في ذلك، ولا يلزم من شذوذ السند ونكارته وجود ذلك الوصف في المتن... وإذا قال مالك: عمر بن عثمان، فماذا؟ أي: فما يلزم منه من نكارة المتن.)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 254، 255.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[7] ينظر: أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي، العلل، تحق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ج5 (ط1، لا.م، مطابع الحميضي، سنة: 1427 هـ - 2006 م) ص: 358، برقم: (2043). وقال فيه: ((قال أبو زرعة: هذا حديث منكر؛ إنما هو: عن ابن عباس، موقوف)).

[8] في (م) "خبيب" وهو تصحيف.

[9] في (ح): "حويت".

وحجّ وصام وقرَى الضيف دخل الجنّة»[1]. قال أبو حاتم: "هو منكرٌ لأنّ غيره من الثّقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف"[2].

ومن كَثُر فُحش غلَطِه، أو كثُرت غفلتُه، أو ظهر فسقه بالفعل[3] والقول ممّا لا يبلغ الكفر؛ فحَديثُه منكر منكر على رأيٍ[4].

الثّاني: قال ابن حجر: ((المعتمد في تعريف الشاذّ بحسب الاصطلاح هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، إما بمزيد ضبطٍ أو كثرةِ عددٍ أو غيرِ ذلك من وجوه الترجيحات، والرّاجح الذي يقابله يقال له المحفوظ، والمنكر ما رواه ضعيفٌ مخالفا للثّقات، والراجح الذي يقابله يقال له المعروف، وعُرِف بهذا أنّ بين الشّاذّ والمنكر خصوصاً من وجهٍ، لأنّ بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالِفِ، وافترقا في أنّ الشّاذّ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر روايةُ ضعيف، وقد غَفَل من سوّى بينهما.))[5]

الثّالث: لم يذكر الناظم الشّاذَّ فلعلَّه استغنى [ز/8/ب] عنه بالمنكَر، لأنّه يرى اجتماعَهما كابن الصّلاح، وتقدَّم ما فيه. والله أعلم.

الرّابع: كيفَ يحكُم مسلمٌ على مالكٍ بالوهم في هذا، ومالكٌ يشير بيده إلى دار عُمر بالضّمّ، كأنّه علم أنّهم يخالفونه، وعمرُ وعمرٌو ولدا عثمان، ومالك يعرِفُهما بعينِهما، ويُحتمَل أنّ كلاًّ منهما رواه، فمالك رواه عن عُمرَ، وغيرُه عن عَمروٍ فلا وَهْمَ، ويؤيّده أنّ ابن المباركِ، ومعاويةَ بن هشام روياه عن مالكٍ [عن[6]] عمروٍ[7] كالجماعة، وقد رواه يحي بن يحي في الموطّأ على الشّكّ عمر أو عمرو. والله أعلم.[8]

---

[1] ورواه: أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ج12 (ط2، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د.ت) ص: 136، برقم: (12692).

[2] ذكره السيوطي، تدريب الراوي، ج1، ص: 280.

[3] في (م): "بالعفل".

[4] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 91.

[5] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 72، 73.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (ح).

[7] رواية ابن المبارك، ومعاويةَ بن هشام، رواها النسائي، السنن الكبرى، ج6، ص: 122، 123، كتاب الفرائض، ذكر الاختلاف على مالك في حديث أسامة بن زيد فيه. ثم قال النسائي: ((والصواب من حديث مالك عمر بن عثمان، ولا نعلم أن أحدا من أصحاب الزهري تابعه على ذلك، وقد قيل له فثبت عليه؟، وقال: هذه داره)).

[8] لابن عبد البر كلام جيد في هذه المسألة أنقله بطوله لأهميته، قال –رحمه الله–: ((هكذا قال مالك عمر بن عثمان، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون عمرو بن عثمان، وقد رواه ابن بكير عن مالك على الشك فقال فيه: عن عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان، والثابت عن مالك عمر بن

النوع الثّاني مما اشتمل عليه البيت: **التدليس**: وهو قسمان:

الأوّل[1]: **تدليس الإسناد**: وهو أن يرويَ عن من لقِيه، ما لم يسمعه منه، مُوهِما سماعَه منه، كقوله: قال فلانٌ، أو عن فلانٍ، أو أنّ فلاناً.

أو عن من عاصَره ولم يلْقه، مُوهما أنه قد لقيه وسمعَ منه[2]، وأدخل النّوويُّ[3] في تدليس الإسناد تبعاً لابن الصّلاح[4]: من لم يُسقط شيخه، ويُسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً [5] للحديث، وسمّاه بعضهم تدليسُ التّسوية[6]، وجعله بعضهم قسما برأسه.

الثّاني: **تدليس الشّيوخ**: بأن يسمِّي شيخه، أو يكنِّيه بكنية[7]، أو ينسِبه، أو يصِفُه بما لا يُعرَف به كي لا يُعرَف.

عثمان، كما روى يحيى، وتابعه القعنبي وأكثر الرواة، وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان، وذكر ابن معين عن عبد الرحمان بن مهدي أنه قال له: قال لي مالك بن أنس تراني لا أعرف عمر من عمرو! هذه دار عمر، وهذه دار عمرو.

قال أبو عمر: أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان بن عفان ابنا يسمى عمر، وله أيضا ابن يسمى عمراً وله أيضا أبان، والوليد، وسعيد، وكلهم بنو عثمان بن عفان، وقد روي الحديث عن عمر، وعمرو، وأبان...فليس الاختلاف في أن لعثمان ابنا يسمى عمراً، وإنما الاختلاف في هذا الحديث هل هو لعمر، أو عمرو، فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة، وقد وافقه الشافعي، ويحيى بن سعيد القطان على ذلك، فقال: هو عمر وأبى أن يرجع، وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له عمر وهذه داره، ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظا وإتقانا، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو، وقال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة أنه قيل له: إن مالكا يقول في حديث "لا يرث المسلم الكافر" عمر بن عثمان، فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة وتفقدته منه، فما قال إلا عمرو بن عثمان.

قال أبو عمر: وممن تابع ابن عيينة على قوله عمرو بن عثمان؛ معمر، وابن جريج، وعقيل، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، **والجماعة أولى أن يسلم لها**)) ينظر: أبو عمر يوسف عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، ج9 (لا.ط، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، سنة: 1387 هـ) ص: 160، 161، 162.

[1] "الأول" غير موجود في: (ز).

[2] هذا الأخير الذي ذكره المصنف الظاهر أنّه ليس من التّدليس في شيء، بل هو من الإرسال الخفيّ، كما سيأتي في نقل المصنّف لكلام الحافظ ابن حجر في التنبيه الآتي.

[3] ينظر: النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 39.

[4] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 157.

[5] في (م): "أو تحسينا".

[6] قال الزركشي: ((بعضهم سمى هذا النوع تدليس التسوية ومنهم أبو الحسن بن القطان وتلميذه ابن المواق)) ينظر: أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ج2 (ط1، الرياض، أضواء السلف، سنة: 1419هـ-1998م) ص: 105.

[7] "بكنية" زيادة من: (ز).

[حكم التدليس]

– فالأوّل: مكروهٌ جدّاً ذمّه أكثر العلماء، قال ابن جماعة: ((وفي النّفس من عدم تحريمه شيء))[1]، قلت: قال النّووي: ظاهر كلام شعبة حُرمتُه[2]، وتحريمه ظاهرٌ لأنّه يُوهِم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به، ويتسبَّب أيضا إلى إسقاط العمل بروايات يقينيّة مع ما فيه من الغرور، ثم إنّ مَفسدتُه دائمةٌ، وبعض هذا يكفي في التّحريم فكيف باجتماع هذه الأمور. انتهى.

– وأما الثّاني: فأمره أخفُّ، وفيه تضييعٌ للمرْوِيّ وتوعيرٌ لطريق معرفته.

قال ابن جماعة: ((لا يُقال قد جعل الحاكم التّدليس ستّةٌ وهو ينافي هذا، لأنّي أقول: لا منافاة لأنّها داخلة تحت هذين))[3].

[فائدة: الفرق بين التدليس والإرسال الخفي]

تنبيهٌ:

الفرق بين المدلّس والمرسَل الخفيّ[ز/9/أ] دقيقٌ، وكشْفُه: أنّ التّدليس يختصُّ بمن روى عن من عُرِف لقاؤه له، فأمّا إن عاصره ولم يُعرف لقاؤه له فهو المرسَل الخفيّ، ومن أدخل في تعريف التّدليس المعاصرة ولو بغير لُقِيٍّ لزمه دخول المرسَل الخفيّ في تعريفه[4]، والصّواب التفرقة بينهما[5].

[حكم رواية المدلس]

قال ابن حجر: ((وحُكم من ثبُت[6] عنه التّدليس إذا كان عدلاً أن لاَّ يُقبل منه إلا ما صرَّح فيه بالتَّحديث على الأصحِّ))[7].

---

(1) لم أقف على هذا النقل.

(2) قال النووي: ((وكان شعبة من أشدهم ذما له)) ينظر: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، تحق: عبد الباري فتح الله السلفي، ج1 (ط1، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، سنة: 1408 هـ – 1987 م) ص:208، 209.

(3) لم أقف على هذا النقل.

(4) في هذا الموضع من: (م) زيادة كلمة: "المتصل" وهي لا محل لها كما في نزهة النظر.

(5) ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 86.

(6) في (م): "يثبت".

(7) ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 85.

[أقضّي زماني فيك متصلَ الأسى *** ومنقطعاً عما بـــــه أتوصّلُ]

(**أُقضّي زماني فيك**[1]) أي أُنهيه، لأن القضاء يكون بمعنى الإنهاء، تقول قضيت ديْني ومنه: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ... ۝٤ ﴾ [الإسراء:4]، ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ... ۝٦٦ ﴾ [الحجر: 66] أي: أنهيناه وأبلغناه ذلك. (**مُتّصلَ الأسى**) أي الحزن، والأسى هو ما يتأسّى به الحزين، ثم سمّي الصبر أسىً. (**ومنقطعاً**) أي والحال أنّي منقطع. (**عما به أتوصّل**) أي: أبلُغ، يُقال: توَصَّلَ إليه؛ أي تلطَّف في الوصول.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار في البيت إلى نوعين من أنواع الحديث:

الأوّل المتّصل: ويسمى أيضا موصولا، ومؤتصلا[2]، بالفك والهمز.

[تعريف المتصل]

وهو: ما اتّصل إسنادُه بسماع كلِّ واحد من رواته ممّن فوقه إلى منتهاه، سواءٌ كان مرفوعاً إلى النّبيّ ﷺ، كقول الموطّأ: مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ، أو متّصلاً موقوفا على الصَّحابيِّ، كمالكٍ، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وخرج بقيد الاتّصال: المُرسل، والمنقَطِع، والمعضَل، والمعلَّق، ومعنعن المدلس قبل سماعه.

ولما كان مُطلَقه يقع على المرفوع والموقوف؛ لم ير المحدّثون أن يدخُل المقطوع -وهو المضافُ إلى التّابعيّ- والموقوف وإن اتّصل إسناده، وأما مع التقييد فجائزٌ واقعٌ في كلامهم، كقولهم هذا متَّصلٌ إلى سعيد بن المسيّب، أو إلى الزّهريّ، أو إلى مالك ونحو ذلك، وظاهرُ كلام النّووي في تقريبه جواز إطلاقه عليه مطلقاً[3].

---

[1] في (ح): "نهاي"، ولا مفهوم لها.

[2] قال الزركشي: ((قلت: والموتصل وهي عبارة الشافعي -رضي الله تعالى عنه - كما نقله البيهقي - وقال ابن حاجب في تصريفه: هي لغة الشافعي)) ينظر: بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج1، ص:410.

[3] عبارة الإمام النووي: ((وهو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان)) ينظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 32.

ونظر بعضهم في التّعريف بأنّ فيه تعريف الشّيء بنفسه، والصّواب أن يقال: المتّصل ما سلم إسناده من سقط فيه، بحيث [يكون كلٌّ من [ز/9/ب] رواته حمل ذلك المرويّ عن شيخه، منه إلى أن[1]] ينتهي إلى النّبي ﷺ أو إلى الصّحابي.

الثّاني المنقطع: وهو ما لم يتّصل إسناده؛ بأن سقط منه راوٍ فقط قبل الصّحابي، فلم يُذكر معيّنا ولا مُبهَما؛ كرجُلٍ، قال ابن الصّلاح: ((مثاله: ما رُوِّينَاهُ عن عبد الرّزاق، عن[2] سفيانَ الثّوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن بُتَيع[3]، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن وليتموها أبا بكر فقويٌّ أمين»[4]. الحديث، فهذا إسناد إذا تأمّله الحديثيّ[5] وجد صورته صورة المتّصل، وهو مُنقطعٌ في موضعين، لأنّ عبد الرّزاق لم يسمعه من الثّوري، وإنّما سمعه من النّعمان بن أبي شيبة الجَنَدِي عن الثّوريّ، [ولم يسمعه الثّوري][6] أيضاً من[7] أبي إسحاقَ، وإنّما سمعه من شَريكٍ عن أبي إسحاق))[8]. وهذا الحدُّ صرَّح به العراقيُّ في ألفيته، ثم حكى حدّاً آخر بِقيل[9] وهو: ما ما لم يتّصل إسناده على أيِّ وجه كان، سواء كان يُعزي إلى النّبي ﷺ أو إلى غيره، والمرسل مخصوصٌ بالتّابعين، فالمنقطع أعمُّ، قال ابن الصّلاح: ((وهذا المذهب أقرب وصار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم كابن عبد البرّ والخطيبِ وغيرهما من المحدّثين لأنه الأكثر استعمالا، لأنّ أكثر ما يوصف بالإرسال من حيثُ الاستعمالُ[10] ما

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[2] في (م): "وعن".

[3] في (م) و (ح): "يتبع"، والصحيح أنه: "يُثيع"، وقد تبدل الياء همزة "أُثيع"، قال الحافظ ابن حجر: ((زيد ابن يثيع، بضم التحتانية وقد تبدل همزة، بعدها مثلثة، ثم تحتانية ساكنة، ثم مهملة، الهمداني الكوفي)) ينظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحق: محمد عوامة (ط1، سوريا، دار الرشيد، سنة: 1406 هـ- 1986م) ص: 225، برقم: (2160).

[4] قال محققا مقدمة ابن الصلاح، في الهامش رقم: 01، ص 133: ((قلنا: هكذا أورد ابن الصلاح متن هذا الحديث، وهو متابع فيه للحاكم، إذ أورده هكذا في معرفة علوم الحديث: 28، وهو اختصار مخل من حيث ما ذكر وما حذف، والمتن الكامل الذي أورده الحاكم نفسه في المستدرك 3/ 153: «إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا راغب في الآخرة وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر فقوي أمين لا يخاف في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليا فهاد مهتد يقيمكم على صراط مستقيم»)) أهـ بتصرف.

[5] فائدة: قال الحافظ ابن حجر: ((قوله: "أن الحديثي إذا تأمله ظنه متصلا"، يريد بقوله الحديثي المبتدى في طلب الحديث.)) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص: 572.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[7] في (ز) و (ح): "عن".

[8] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 132، 133.

[9] قال العراقي: ((وقيل: ما لم يتصل، وقالا:***بأنه الأقرب لا استعمالا)) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 215، 216.

[10] "من حيثُ الاستعمالُ" غير موجود في: (ز).

رواه التّابعيُّ عن النّبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التّابعين عن الصحابة كمالك عن ابن عمر ونحو ذلك))[1]، قال النّوويُّ في التّقريب[2]: وهذا القول الثّاني هو الصّحيح[3]. والله أعلم.

قال الشّيخ بدر الدين ابن جماعة : ((المنقَطِع أعمُّ من المرسل والمعضَل مطلقاً، وهما أخصُّ منه مطلقاً)) [4] انتهى.

[1] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 134، 135.

[2] في (ح): "في التعريف"، وهو خطأ.

[3] ينظر: النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 35.

[4] ينظر: بن جماعة، زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ضمن (أربعة شروح لمتن غرامي صحيح)، ص: 91.

[وها أنا في أكفان هجرك مدرجٌ *** تكلفني ما لا أطيق فأحملُ]

ولما قدّم النّاظم انتهاء زمانه بالحزن[1]، نزّل نفسه لذلك منزلة الميّت فقال: (**وها أنا في أكفان هجرك مُدرج**) ولمَّا لم يكن ذلك حقيقةً، وكان في غرامه [بمن[2]] جرّده للتّعزّل فيه كلفة عظيمة قال: (**تُكلّفني**[3] **ما لا أطيق**) القيام به (**فأحمل**[4]) ذلك أي: على رأي من يُجيز التّكليف بما لا يُطاق.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار في البيت للنّوع المسمّى بـ: **المدرج**؛ وهو على أقسام:

الأوّل: ما أُدرج في آخر الحديث[ز/10/أ] من قول بعض روّاته، إمّا الصّحابيّ وإمّا من بعده موصولاً بالحديث، من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر قائله، فيُلبّس على من لا يَعلم حقيقة الحال، ويتوهَّمُ[5] أنّ الجميع مرفوع، وقيّد ابن الصّلاح هذا القسم بكونه أُدرج عقب الحديث[6]، وذكر الخطيب في المدرج[7] ما أُدخل في أوّله، أو في وسطه.

الثّاني من أقسامه: أن يكون الحديث عند[8] راوِيه بإسنادٍ، إلا طرفا منه فإنّه عنده بإسناد آخر، فيجمع فيجمع الرّاويَ عنه طرفِي الحديث بإسناد الطّرف الأوّل ولا يذكر إسناد طرفه الثّاني.

الثّالث: أن يُدرج بعض حديثٍ في حديث آخر مخالف له في السّند.

الرّابع: أن يرويَ بعض الرّواة حديثاً عن جماعة، وبينهم في إسناده اختلافٌ، فيَجمع الكلَّ على إسنادٍ واحد ممّا اختلفوا فيه، ويدخل رواية من خالفهم معهم[1] على الاتّفاق[2].

---

[1] في (ز): "للحزن".

[2] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[3] في (ح): "تكلّفيني". وهو خطأ لا يستقيم معه وزن البيت.

[4] في (ح): "فأعمل".

[5] في (ز): "ويوهم".

[6] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 195.

[7] ينظر: أبو بكر الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل تحق: محمد بن مطر الزهراني، ج1 (ط1، الرياض، دار الهجرة، سنة: 1418هـ/1997م) ص: 23.

[8] في (ز): "عن".

[وأجريتُ دمعي فوق خدي مدبّجاً *** وما هـي إلا مهجتـي تتحلل]

(**وأجريت**) يُحتَمل إسناد الفعل للمخاطَب، أو للمُتكلِّم (**دمعي فوق خدي مُدبَّجا**) الدّبج لغة: النقش، وأشار به إلى أنّ الدّمع أثر في خدّه بحيث صار كالنّقش، أو أثّر فيه حتّى ظهر عظمُه، من قولهم المنقوشة؛ الشّجّة[3] تُنقش منها العظام؛ أي تُستخرج.(**وما هي إلا مُهجتي**) أي:دم قلبي أو روحي[4] (**تتحلَّلُ**) فتصير دمعا

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار بالبيت للنّوع المعروف **بالمُدَبَّج**: بضمّ الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحدة، وآخره جيم، قال العراقي: أوّل من سمّاه بذلك الدّارقطنيّ[5].

[تعريف المدبج]

وهو أن يروي كل من القرينين عن الآخر، والقرينان: هما المتقاربان في السنّ غالبا، وفي الإسناد أبدا، وقال النّوويّ: ((وربّما اكتفى الحاكم بالإسناد كعائشة[6] وأبي هريرة، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني[7]))[8].

---

[1] في (ح): "فهم معهم".

[2] ذكر ابن الصلاح في مقدمته مثالا على كل قسم من هذه الأقسام الأربعة، ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 195-199.

[3] في (م): "الشجرة".

[4] في (م): "أي دمي أو روحي".

[5] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 174.

[6] في (م): "لعائشة".

[7] في (ز): "وأحمد وأبي علي المديني"، وفي (ح): "وأحمد بن علي وعلي بن المديني" والمثبت من: (م).

[8] عبارة النووي في التقريب: ((وربما اكتفى الحاكم بالإسناد، فإن روى كل واحد منهما عن صاحبه؛ كعائشة وأبي هريرة، ومالك، والأوزاعي فهو المدبج)) ينظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 96. وأوضح منها قوله: ((وربما اكتفى الحاكم بالتقارب في الإسناد.

ورواية القرينين قسمان:

أحدهما: المدبج: وهو أن يروي كل واحد منهما عن صاحبه، كعائشة عن أبي هريرة وهو عنها. والزهري عن عمر بن عبد العزيز وهو عنه. ومالك عن الأوزاعي وهو عنه، وأحمد عن ابن المديني وهو عنه.

والثاني: غيره، وهو أن يروي أحدهما عن صاحبه فحسب؛ كسليمان التيمي عن مسعر. والله أعلم)) ينظر: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، ج2، ص: 620، 621، 622.

ويحتمل أن يكون معنى البيت أن كلّ واحدة من عينيه تَروِي دمعها عن الأخرى، كما أنّ القرينين يروي كل منهما عن الآخر.

والخدُّ يشمل الواحد والاثنين، والخدّان يُسمَّيان دَيْبَاجَتين ودموعه تنزل عليهما، قال ابن مقبل[1]:

بخدي[2] بها بازل فُتلٌ[3] مرافقه *** تجري بدِيباجَتَيه الرَّشحُ مُرتَدَعُ[4] [ز/10/ب]

الجوهري: ((يقال به رَدْعٌ من زعفران، أو دم؛ أي لطّخ وأثر، وردعته فارتدع؛ أي لطّخته به فتلطّخ))[5]. انتهى.

وهل المهجةُ الدّمُ مطلقاً، أو دم القلب خاصّة، أو الرّوح خلافٌ، يُقال: خرجت روحُه، أي: مُهجته، ((وحكي أعرابي[6]: دفنت مُهجَتَه، أي: دمه)). كذا في الصّحاح[7]، واعتُرض بأنّه تصحيفٌ، والذي ذكره ابن قُتيبة[8] وغيره: ((دَفقتُ مُهجتَه))[9] بالفاء والقاف، من قوله تعالى: ﴿ مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ ﴾[الطارق: 6] أي: مدفوقٌ. مدفوقٌ.

وقول النّاظم: (**تتحلّل**) أي: تذهب شيئاً فشيئاً، إلى أن تخرُج روحُه، وفي بعض النّسخ مَوضِع "فوق خدّي" "بالدماء" وهي أحسن فتأمّله[10].

وغير المدبّج أن يروي أحد القرينين عن الآخرِ، ولا يروي الآخرُ عنه، وكلٌّ من هذين القسمين مسمًّى برواية الأقران.

---

[1] تميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب: شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهل الجاهلية. عاش نيفاً ومئة سنة. وعدّ في المخضرمين. وكان يهاجي النجاشي الشاعر. له: ديوان شعر، ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة 37 هـ، توفي بعد سنة: 37هـ. ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحق: عبد السلام محمد هارون، ج1 (ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة: 1418 هـ - 1997 م) ص: 231، الزركلي، الأعلام، ج2، ص: 87.

[2] في (م) و (ح): "بحدي"، والصواب: "يَخْدِي"، ينظر: تميم بن أبيّ بن مقبل، ديوان ابن مقبل، تحق: عزة حسن (ط1، بيروت، دار الشرق العربي، سنة: 1416هـ - 1995م) ص: 135.

[3] في (ح): "قتل"

[4] في (ز): "مرتدغ"، وتكرر هذا الخطأ فيما تصرف عن الكلمة ولن أنبه عليه في بقية المواضع.

[5] ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج3، ص: 1218.

[6] "أعرابي" غير موجود في: (ز).

[7] عبارة الصّحاح: ((وحُكِيَ عن أعرابي أنه قال: دفنت مُهجَتَه، أي: دمه.)) ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، ص: 342.

[8] في (م): "فتكيه" وهو تصحيف.

[9] ينظر: مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس، ج6، ص: 222.

[10] فيصير شطر البيت: وأجريت دمعي بالدّماء مُدبَّجا.

[وجه تسمية هذا النوع بالمدبج]

قال ابن جماعة: ((وممّا يحتاج لمعرفته وجه أخذ التسمية بالمدبّج))[1]. انتهى. ووجه التّسمية بذلك أخذاً من ديباجتَي الوجه، وهما الخدّان لتساويهما وتقابلهما[2].

[فائدة معرفة المدبج]

وهو نوعٌ لطيفٌ من فوائده: معرفة الأمن من ظنّ الزّيادة في السّند.

ومن المستطرفات: أنّ محمّد بن سيرين روى عن أخيه يحي بن سيرين، وهو روى عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روى عن أنس بن مالكٍ حديثاً، فوقع في هذا السّند ثلاثةٌ تابعيّون إخوة روى بعضهم عن بعض[3].

خاتمة:

قد يجتمع جماعة من الأقران في حديثٍ، كما روى أحمد بن حنبل، عن أبي خيثمة زُهَير بن حَربٍ، عن يحي بن مَعين، عن علي [بن[4]] المديني، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، [5] عن "سعيد[6]"، عن أبي بكر بن

---

[1] لم أقف على هذا النقل.

[2] قال العراقي: ((ما المناسبة المقتضية لتسمية هذا النوع بالمدبج ومن أى شيء اشتقاقه؛ ولم أر من تعرض لذلك، إلا أن الظاهر أنه سمى بذلك لحسنه فإن المدبج لغة هو المزين، قال صاحب المحكم: الدبج النقش والتزيين فارسى معرب، قال: وديباجه الوجه حسن بشرته، ومنه تسميه ابن مسعود الحواميم ديباج القرآن.)) ينظر: زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص: 334. وفيه كلام جيد لم أنقله لطوله.

[3] ذكر هذا المثال العراقي في شرح التبصرة فقال: ((فيما رواه الدارقطني في كتاب العلل بإسناده من رواية هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، عن أخيه أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال:« لبيك حجا حقا تعبدا ورقا». وذكر محمد بن طاهر المقدسي في بعض تخاريجه أن هذا الحديث رواه محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، عن أخيه معبد، عن أخيه أنس بن سيرين، فعلى هذا اجتمع منهم أربعة في إسناد واحد، وهو غريب)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 177، 178.

وينظر للحديث وطرقه: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، ج12 (ط1، الدمام، دار ابن الجوزي، سنة: 1427 هـ) ص: 3، 4.

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[5] في هذا الموضع من (ح) زيادة: "عن جده" بين "عن أبيه" و "عن سعيد" ولا محل لها.

[6] هكذا في جميع النسخ: "سعيد" والصواب: "شعبة"، كما سيأتي في تخريجه.

بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: «كنَّ أزواج النبي ﷺ يأخُذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة»[1]. فأحمد والأربعة فوقه[2] خمستهم أقران.

الكلام على: المتفق والمفترق

[فمتفقٌ جفنـي وسُهدي وعبرتي *** ومفترقٌ صبري وقلبي المبلبلُ]

(**فمتفق جَفني**) وهو للعين، وموضع الشُّفر بالضّمّ أصل منبت الشّعر منه، والجَفْنُ أيضاً غِمد السيف، وقُضبان الكَرْم، واسم موضع[3]. (**وسُهدي**) أي أرَقِي؛ لأنّ السُّهاد الأَرَق، وقد سَهِد الرّجلُ يسْهَد سَهَداً، والسُّهُد بضمّ السّين والهاء القليل النوم، قال أبو كثير الهذلي[4]:[ز/11/أ]

فأتَتْ به حُوشَ[5] الجِنان مُبَطَّن *** سُهُدا إذا ما نام ليل الهَوجَلِ[6]

كذا في باب الدّال بخط ياقوت[7]، وفي باب السّين بخطّه أيضا؛ مبطّناً، سُهُدّاً بالنّصب، والهوجل: الرّجل الأهوج، الأهوج، والهوجل: الفلاة لا أعلام فيها، قال الأصمعي: الهوجل الأرض تأخُذ مرة هكذا ومرة هكذا، قال جندل[1]:

---

[1] الحديث لا يوجد في المسند، ولكن أورده الذهبي، في سير أعلام النبلاء، ج2، ص: 175، بسنده إلى الإمام أحمد به، وأخرجه: مسلم في صحيحه، ج1، ص: 256، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة..، برقم: (320) من حديث عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة... إلخ.

[2] في (ز): "فرقة"، وفي (م): "فوقهم"، والمثبت من: (ح).

[3] ينظر: انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، ص: 2092. وقال في تهذيب اللغة: ((وقال اللّيث: الجفْنُ ضَربٌ من العِنب، ويُقال: بل الجَفْنُ الكَرْمُ نفسه، بلغة أهل الْيمن، قال: ويُقَال: الجفْنُ والجفْنَةُ: قَضِيبٌ من الكَرْم.)) ينظر: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحق: محمد عوض مرعب، ج11 (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 2001م) ص: 77.

[4] في (ز): "الهندي"، وفي جميع النسخ: "أبو كثير"، والصواب: "أبو كبير"، وهو: عامر بن الحليس الهذلي، أبو كبير، من بني سهل بن هذيل: شاعر فحل. من شعراء الحماسة.قيل: أدرك الإسلام، وأسلم، وله خبر مع النبي ﷺ، فيما ذكره ابن الأثير. له: ديوان شعر، مع ترجمة فرنسية، وشرح لأبي سعيد السكري. ينظر: أبو محمد ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ج2 (لا.ط، القاهرة، دار الحديث، سنة: 1423 هـ) ص: 659. أبو الحسن عز الدين ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، ج6 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1415هـ – 1994م) ص: 257، الزركلي، الأعلام، ج3، ص: 250.

[5] في (ز): "حرش".

[6] ينظر: الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، ج2 (لا.ط، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، سنة: 1385 هـ – 1965 م) ص: 92.

[7] أي: نسخة الصّحاح للجوهري التي بخط ياقوت.

والآل في كل مراد هوجَلُ *** كأنه بالصّحصحان الأنجل[2]

انتهى. وفي باب الشّين: رجلٌ حوش[3] الفؤاد؛ أي: حديد الفؤاد[4]، وفي باب النّون: المبطّن؛ الضَّامر البطن، والمرأة مبطَّنةٌ[5]. انتهى من الصّحاح. **(وعَبرتي)** بفتح أوله؛ تجلب الدمع، عَبِرَ الرَّجل يَعبُرُ، بكسر العين في الماضي، وضَمِّها في المضارع[6] فهو عابر، والمرأة عابر أيضاً، وأمّا العِبرة بالكسر: فهو الاسم من الإِعتبار،

فاتفاق الثلاثة على السّهد والدّمع. **(ومفترق صبري[7] وقلبي المُبَلبَل)**، البلبال: الهمّ والوسواس، وافتراق هذين: الأوّل على ملازمة السّهد، والثّاني باختلاف الهموم وتردّد أنواع الوسواس.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار في البيت للنّوع المُسمّى: **بالمُتّفق والمُفترق:**

الأوّل[8]: وهو ما اتّفق لفظا وخطّاً، لكن مسمياته مفترقةٌ، ويَحسُن ذلك فيما إذا اشتبه الرّاويان المتّفقان في الاسم، لكونهما متعاصرين واشتركا في بعض شيوخِهما، أو في الرّواة عنهما.

والمفترق: ضدّه؛ وهو ما افترق لفظاً لا خطًّا، وليس المراد بالضّدّ ما لم يتفق لا[9] لفظاً ولا خطًّا لأنّه[10] ليس ممّا[11] الكلام فيه.

[أقسام المتفق والمفترق]

وذلك ينقَسم إلى ثمانيةِ أقسامٍ:

---

(1) جندل بن المثنّى الطُّهَوي، من تميم: شاعر راجز. كان معاصرا للراعي، وكان يهاجيه، نسبته إلى طهية وهي جدته. توفي: نحو (90هـ). ينظر: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحق: عبد العزيز الميمني، ج1 (لا.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت) ص: 644، الزركلي، الأعلام، ج2، ص: 140.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح، ج5، ص: 1848.

(3) في (م): "جوش"، وفي (ز): "حرش".

(4) ينظر: الجوهري، الصحاح، ج3، ص: 1003.

(5) ينظر: الجوهري، الصحاح، ج 5، ص: 2080.

(6) أي: عين الفعل لا عين عبر، فليتنبه.

(7) في (ز) و (م): "جفني"، والمثبت من: (ح) وهو الصّحيح، والتّصحيح من نسخة: "دار الكتب المصرية" لمنظومة ابن فرح، تحت الرقم: (09).

(8) "الأول" زيادة من: (م).

(9) "لا" غير موجود في: (ح).

(10) "لأنّه" غير موجود في: (م).

(11) في (ح): "من".

الأوّل: من اتَّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وهم ستَّةٌ: الخليل بن أحمد بن عَمرو بن تَميم أبو عبد الرّحمن الأزدي الفراهيدي، نسبةً إلى فراهيد؛ وهو عَلَم وُضع على بطن من الأزد، البصري النحوي صاحبُ العَروض، وهو أوّلُ من استخرجه، وشيخ سيبويه، روى عن عاصمٍ الأحول[1] وغيره، ذكره ابن حِبَّان في الثّقات[2]، مولده سنة: مائة، واختُلف في وفاته فقيل: سنة سبعين ومائة، وقيل سنة بضعٍ وستين، وقيل سنة خمسٍ وسبعين. قال المُبرّد[3]: فتّش المفتّشون فما وجدوا [ز/11/ب] بعد نبينا ﷺ من اسمه أحمد قبل أبي الخليل بن أحمد[4]، واعتُرِض بأبي السَّفَر سعيد بن أحمد؛ احتجاجا بقول يحي بن مَعين[5] في اسم أبيه فإنّه أقدمُ، وأُجيب بأنّ أكثر

أهل العلم إنّما قالوا فيه: سعيد بن يحمد بالياء، وقال ابن النّحوي: ((نعم يُعترض بأحمد بن حفص بن المغيرة الصّحابي على أحد الأقوال في اسمه))[6]، وأما أجمد[7] بن عجان[8] الصّحابي فهو بالجيم، ومن ادَّعى أنّه بالحاء بالحاء فقد صحَّفه.

الثّاني: الخليل بن أحمد أبو بشر المُزَنِي، ويقال السُّلَميّ بصري أيضا.

الثّالث: الخليل بن أحمد بصري أيضاً، يروي عن عكرمة، قال العراقيُّ: وأخشى أن يكون هذا هو[9] الخليل بن أحمد النّحوي[10].

---

[1] في (ز) و (ح): "الأول"

[2] ينظر: أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، الثقات، ج8 (ط1، الهند، دائرة المعارف العثمانية، سنة: 1393 هـ = 1973م) ص: 229، 230، رقم: (13160).

[3] محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، روى عنه إسماعيل الصفار، ونفطويه، والصولي، من كتبه: الكامل، وشرح لامية العرب، وإعراب القرآن، توفي سنة: (286هـ). ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص: 269، الزركلي، الأعلام، ج7، ص: 144.

[4] ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2 (ط3، القاهرة، دار الفكر العربي، سنة: 1417 هـ - 1997 م) ص: 12.

[5] ينظر: أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحق: د. أحمد محمد نور سيف، ج3 (ط1، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، سنة: 1399هـ- 1979م) ص: 263، برقم: (1237).

[6] ينظر: سراج الدين ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ج2، ص: 615.

[7] في (ز) و (ح): "أحمد" والمثبت من: (م).

[8] في (ز): "عجلان". وقد تصحف الاسم، والصواب: "عُجيان"، قال ابن ماكولا: ((أما أجمد بالجيم فهو أجمد بن عجيان الهمداني وفد على النبي ﷺ وشهد فتح مصر وخطته بجيزتها ذكر ذلك ابن يونس، وأما أحمد بالحاء المهملة فكثير)) ينظر: أبو نصر علي بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ج1 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ-1990م) ص: 117، 118.

[9] "هو" غير موجود في: (م).

[10] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 260.

الرّابع: الخليل [بن[1]] أحمد بن الخليل، أبو سعيد السِّجْزِي، الفقيه[2] الحنفي قاضي سَمَرقند.

الخامس: الخليل بن أحمد، أبو سعيد البُستِي القاضي المُهلَّبِي.

السّادس: الخليل بن أحمد، أبو سعيد البُستي الشّافعي، قال العراقي: ((وأخشى أيضاً أن يكون هذا هو الذي قبله، ولكن هكذا فرّق بينهما ابن الصّلاح، قال العراقيُّ: وأسقَطْتُّ من السّتة الذين ذكرهم ابن الصّلاح واحداً وهو: الخليل بن أحمد أصبَهَانيُّ، لأنّه وَهِمَ فيه وإنّما هو الخليل بن محمّد، وَوَهِم فيه قبله ابن الجوزيّ، وأبو الفضل الهَرَوِيّ))[3]. هذا آخر الستة.

وذكر العراقي[4] **سابعاً**: الخليل بن أحمد بواسط، **وثامناً**: الخليل بن أحمد البغدادي، **وتاسعاً**: الخليل بن بن أحمد أبو القاسم الشاعر المصريّ، **وعاشراً**: الخليل بن أحمد بن علي أبو طاهر الجوسقيّ[5].

القسم الثّاني: مثل الأوّل بزيادة اتّفاق الأجداد أيضاً، أو أكثر من ذلك، ومن أمثلته:[6]

– أحمد بن جعفر وجدُّه حمدان، وهم أربعة كلهم في عصر واحد، ويروُون عن من يُسمَّى عبد الله.

الأوّل: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر القَطِيعي البغدادي.

الثّاني: [أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السَّقَطِيّ البَصريّ، يُكنَّى أبا بكر أيضا[7]].

الثّالث: أحمد بن جعفر بن حمدان الدَّينَورِي[8].

الرّابع: أحمد بن جعفر[ز/12/أ] بن حمدان أبو الحسن الطَّرَسُوسِيّ.

–محمّد بن يعقوب [بن يوسف[1]] النِّيسابُوريّ[2]؛ اثنان: كلاهما في عصرٍ واحد، وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عبد الله وغيره:

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[2] "الفقيه" غير موجود في: (م).

[3] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 261.

[4] المرجع السابق: ج2، ص: 262.

[5] في (ز): "الجوسيقي".

[6] في هامش النسخة (م) في هذا الموضع: "من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم".

[7] ما بين معقوفين ساقط من: (م)، وذكر في موضعه الثالث وهو: "أحمد بن جعفر بن حمدان الدينُوري ".

[8] هكذا ضبطت في: (ز)، وفي (م) ضبطت بـ: "الدينُوري".

فأحدهما: هو المعروف بأبي العبّاس الأصَمّ.

والثّاني: هو أبو عبد الله بن الأخرم الشَّيبَاني، ويُعرف بالحافظ دون الأوّل.

ومن غرائب الاتّفاق في ذلك: محمّد بن جعفر بن محمّد بن الهيثم، ثلاثةٌ متعاصِرون ماتوا في سنةٍ واحدة، وكلٌّ منهم في عشر المائة، وهم:

- أبو بكر محمّد بن جعفر بن محمّد بن الهَيْثَم الأنبَارِي البُندَارُ.

- والحافظ أبو عمرو محمّد بن جعفر بن محمّد بن مطرٍ النِّيسابُوريّ [3].

- وأبو بكر محمّد بن جعفر بن محمّد بن كِنانة البغداديّ. ماتوا في سنة ستّين وثلاث مائة.

القسم الثّالث: ما اتفق فيه الكُنية والنّسبة معاً وهم: [أبو عِمرَان الجَوْنِيُّ، اثنان:

الأوّل: بصريٌّ وهو[4]]: أبو عِمرَان عبدُ الملك بن حبيب الجَوْنِيُّ، التَّابعيُّ المشهور، وسمَّاه الفلاّسُ: عبد الرّحمن ولم يُتابَع على ذلك.

الثّاني: متأخّرُ الطّبقة عنه وهو:[5] أبو عِمرَان مُوسى بن سَهلِ بنِ عبد الحميدِ الجَوْنِيُّ، وهو من البَصرة، وسكن [بغداد[6]]، ومن ذلك أبو عمرو[7] الحَوْضيّ، اثنان ذكرهما الخطيب[8].

القسم الرّابع: وهو أن يتفق الاسم واسم الأب والنّسبة؛ اثنان من الأنصار مُتقاربا الطَّبقة:

أحدهما: القاضِي أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن المُثَنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك، الأنصاريّ البَصريّ، شيخ البخاري.

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[2] في (ز): "بن يونس التيسابوري" وهو تصحيف، وفي (ح): ذكر مختصرا: "محمد بن يعقوب النيسابوري".

[3] في (ح): "بن مطهر بن النيسابوري"، وهو تحريف.

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[5] "وهو" غير موجود في: (ز).

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[7] في (م): "أبو عمران". والصواب: "أبو عمر"، كما في المتفق والمفترق للخطيب.

[8] ينظر: أبو بكر الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، تحق: محمد صادق آيدن الحامدي، ج3 (ط1، دمشق، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1417 هـ - 1997 م) ص: 2119.

الثّاني: أبو سَلَمَة محمّد بن عبد الله بن زياد الأنصاريّ مولاهم، بَصريٌّ أيضاً، ضعّفه العُقيلي[1].

وزاد المِزّيُّ[2]:[3] محمّد بن عبد الله بن جعفر[4] بن هشام بن زيد [بن[5]] أنس بن مالك الأنصاري الأنصاري وهو بصري أيضا.

قال العراقيُّ[6]: وممّن اشترك معهم في هذا: محمّد بن عبد الله بن زيد بن عبدُ ربِّه الأنصاريّ، قال: وإنّما اقتصر الخطيب على الأولَين لتقَارُبِهما في الطّبقة، اشتركا في الرّواية عن حُمَيْدٍ الطَّويل، وسُليمانَ التَّيميِّ، ومالكِ بن دينار، وقُرّةَ بن خالد، وأمّا الثَّالثُ فإنّه متأخّر الطّبقة عنهما؛ روى عن محمّدِ بن عبد الله المثنَّى الأنصاريّ، وأمَّا [ز/12/ب] الرَّابع فإنّه مُتقدّم الطّبقة عليهما، ذكره ابن حِبّان في ثقات التّابعين[7].

القسم الخامس: أن تتفق كُناهم وأسماء آبائهم وهم ثلاثةٌ:

-أبو بكر بن عيّاشِ بن سالمٍ الأزديّ، المُقرئ المحدّث راوي قراءة عاصم، وتقدّم في القسم الأوّل من الأسماء والكُنى[8]، واختُلف في اسمه؛ على أحد عشر أو ثلاثة عشر قولا، وصَحّحَ أبو زرعة أنّ اسمه:

"شُعبة"، وصحّح ابن الصّلاح[9]، والمزّي[10] أنَّ اسمه كُنيته.

والثّاني: أبو بكر بن عيّاشِ الحِمْصيّ.

والثّالث: أبو بكر بن عياش [بن[11]] حازم السُّلَمِيُّ الباجَدَّائيُّ[1]؛ اسمه حسين.

---

[1] ينظر: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي، ج4 (ط1، بيروت، دار المكتبة العلمية، سنة: 1404هـ - 1984م) ص: 90.

[2] في (ز): "المزني". ويتكرر مثل هذا التصحيف.

[3] ينظر: أبو الحجاج، جمال الدين المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحق: د. بشار عواد معروف، ج25 (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400هـ- 1980م) ص: 579.

[4] هكذا في جميع النسخ "جعفر"، الصواب: "حفص"، كما في تهذيب الكمال للمزي، ج25، ص: 471، 472.

[5] في (ح): "عن".

[6] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 265.

[7] ابن حبان البستي، الثقات، ج5، ص: 356، رقم: (5182).

[8] الذي يظهر أن المصنف نقل كلام العراقي كاملا، وإلاَّ فكتاب البهجة السنية لا يحوي بابا اسمه: الأسماء والكنى. والله أعلم.

[9] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 440.

[10] ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج33، ص: 130. وذكر فيه كل الأقوال في اسمه.

[11] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

القسم السّادس: من هذا النّوع وهو عكس ما قبله، أن تتّفق أسماؤهم وكُنى آبائهم.

ومثاله: صالحٌ أربعة كلُّهم: ابن أبي صالحٍ من التّابعين.

أحدهم: صالح بن أبي صالح، أبو محمّد المدنيُّ[2]، واسم أبي صالح: نَبهانُ.

والثّاني: صالح بن أبي صالح السّمّان، واسم أبي صالح: ذكوان أبو عبد الرّحمن المدني، قال ابن الصّلاح: ((الراوي عن أبي هريرة))[3].

والثّالث: صالح بن أبي صالح السَّدوسِي، روى عن علي وعائشة.

الرّابع: صالح بن أبي صالح المخزُوميّ الكوفيّ، واسم أبي صالح مِهرانُ، روى عن أبي هريرة، ذكره البخاريّ في التّاريخ[4]، قال العراقيُّ[5]: وممّا لم يذكره[6]: صالح بن أبي صالح الأسدي، روى عن الشَّعبي، وإنَّما لم يذكره لأنّه مُتأخّر الطّبقة عن الأربعة المذكورين.

القسم السّابع: من المتفق والمفترق ما وقع الاشتراك في اسم فقط، أو كنية فقط، مُهمَلا من ذكر أبيه، أو نسبة تُميّزه ونحو ذلك، وكذلك أن تتّفق الكنيةُ فقط، ويُذكر بها[7] في الإسناد من غير تمييز بغيرها.

مثاله في الاسم: أن يطلق في الإسناد حمّاد، من غير أن يُنسَب، هل هو ابن زيد، أو ابن سلمة، ويتميّز ذلك عند أهل الحديث بحسب من أَطلَق الرّواية عنه؛ فإن كان الذي أطلق الرواية عنه -أي عن حمّاد-: سليمانُ بن حرب، وكذا عارم[8]، فالمراد حينئذٍ حمّاد بن زيد؛ قاله: محمّد بن يحي الذُّهلي، وكذا قاله: أبو محمّد بن خلاَّد الرّامَهُرمُزي في كتاب المحدّث الفاصل[9]، والمزي[10] في التّهذيب[1].

---

[1] في (ز):"جذامي"، وفي (ح):"جداوي" وكلاهما تحريفٌ، والمثبت من (م).

[2] في (ز): "صالح بن صالح أبو محمد المزني" وقد وُضعت فوقه علامة تصحيح، ولم يتبين لي في الهامش إلاّ تصحيح: "المدني" لأن التصوير مبتور.

[3] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 466.

[4] ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج4 (لا.ط، الهند، دائرة المعارف العثمانية، د.ت) ص: 288، رقم: (2823).

[5] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 268.

[6] أي: ابن الصلاح.

[7] في (ح): "ما فيها".

[8] في (ح): "وغارم".

[9] ينظر: الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص: 282.

[10] في (ز): "والمروي"، وفي (ح): "والمزني".

وإن كان الذي أطلقه أبو سلمة [ز/13/أ] موسى بن إسماعيل التَّبوذَكِي، أو عفّان، أو حجّاج بن منهال[2]، فمراده: حمّاد بن سلمة، قاله الرّامَهُرمُزي[3]، انظر بقية ذلك في شرح الألفية للعراقيّ[4] وغيره.

قال العراقيُّ: وإنّما يزيد الإشكال إذا كان من أطلق ذلك قد روى[5] عنهما معاً، أمّا إذا لم يرو إلاّ عن أحدهما فلا إشكال حينئذٍ عند أهل المعرفة[6].

ومثّل ابن الصّلاح[7] لِمَا إذا أُطلِق عبد الله في السّند، قال سلمة بن سُليمان: إذا قيل بمكة عبد الله؛ فهو ابن الزّبير، وإذا قيل بالكوفة فهو ابن مسعود، وإذا قيل بالبصرة فهو ابن عبّاس، وإذا قيل بخراسان فهو ابن المبارك، وقال الخليليُّ[8]: ((إذا قال[9] المصريُّ عبد الله؛ فهو ابن عمرو يعني ابن العاص[10]، وإذا قاله[11] المكيّ فهو ابن عبّاس –قال العراقيُّ[12]: لكن قال النضر بن شُمَيْل[13]: إذا قال الشّاميّ[14] عبد الله فهو ابن عَمرو بن العاص– وإذا قال المدني عبد الله فهو ابن عمر))[15] قال الخطيب: وهذا القول صحيح.

ومثّل ابن الصّلاح[16] لاتفاق الكنية: بأبي حمزة؛ بالحاء والزّاي عن ابن عباس رضي الله عنهما إذا أُطلق، قال: وذكر بعض الحفّاظ أنّ شُعبة روى عن سبعة كلهم أبو حمزة عن ابن عبّاس، وكلُّهم بالحاء والزّاي، إلاّ واحدا

---

(1) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج7، ص: 289.

(2) في (ز): "منهاله".

(3) ينظر: الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص: 282.

(4) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 269.

(5) في (ز): "وروى" دون ذكر: "قد".

(6) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 270.

(7) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 467.

(8) في (م) و (ح): "الخليل".

(9) في (ز): "قيل".

(10) في (ز) و (م): "العاصي".

(11) في (ز): "قيل"، وفي (م): "قال" والمثبت من: (ح).

(12) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 270.

(13) في (ح): "النضر بن إسماعيل".

(14) في (ح): "النّسائي".

(15) ينظر: أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحق: محمد سعيد عمر إدريس، ج1 (ط1، الرياض، مكتبة الرشد، سنة: 1409هـ) ص: 440. بتصرف، وتتمة كلام الخليلي: ((وإذا قال الكوفي: عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن مسعود)). وما في الجملة الاعتراضية من كلام العراقي.

(16) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 468.

فإنّه بالجيم –أي والرّاء– وهو أبو جَمرة نصر بن عِمران [الضُّبَعِيّ، وأنّه إذا أطلقه فهو بالجيم والراء؛ نصر بن عمران [1]] وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه أو[2] نسبه.

خاتمة:

قال ابن النّحوي: ((قال المنذِري[3]: جميع ما في مسلم عن ابن عبّاس فهو: أبو جمرة بالجيم، سوى حديث: «ادع لي معاوية»[4]، فإنّه أبو حمزة بالحاء المهملة والزّاي[5]؛ عِمران بن أبي عطاء القصَّاب، وأمّا صحيح صحيح البخاريّ فجميع ما فيه عن ابن عباس فهو: أبو جمرة بالجيم والرّاء))[6].

القسم الثّامن: من أقسام المتفق والمفترق؛ ما وقع فيه الاتفاق في النّسب من حيثُ اللفظُ، والافتراق من حيثُ إن ما نُسب إليه أحدهما، غير ما نُسب إليه الآخر؛ نحو الحَنَفِي والحنفي؛ فلفظ النّسب واحد:

–**وأحدهما**: منسوب إلى القبيلة وهم بنو حنيفة، منهم أبو بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي، [ز/13/ب] وأخوه أبو علي عبد الله بن عبد المجيد الحنفي. خرَّج لهما الشيخان.

–**والثّاني**: منسوبٌ إلى مذهب أبي حنيفة، وفي كل منهما كثرة.

ومن الثّاني وهو ما نُسِب للمذهب: حنيفي بزيادة مثنّاة تحتيّة، فرقاً بين النّسبة للقبيلة والمذهب، قال ابن الصّلاح: ((ولم أجد ذلك عن أحد من النّحويِّين إلا عن أبي بكر بن الأنباري الإمام في "الكافي"))[7] ومنهم أبو الفضل محمّد بن طاهر المقدسي[8].

ومثَّل ابن الصّلاح[9] أيضا بالآمُلِي والآمُلِي:

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[2] في (ز): "و".

[3] في (ز): "ابن المنذري".

[4] أخرجه مسلم، صحيح مسلم، ج4، ص: 2010، كتاب البر والصلة والآداب، باب من لعنه النبي ﷺ، أو سبه، أو دعا عليه، وليس هو أهلا لذلك، كان له زكاة وأجرا ورحمة، برقم: (2604).

[5] في (ح): "فإنّه أبو جمزة بالحاء المهملة والرّاء". وفيه تصحيف.

[6] ينظر: سراج الدين ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ج2، ص: 260.

[7] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 469.

[8] عبارة ابن الصلاح: ((ولمحمد بن طاهر في هذا القسم كتاب " الأنساب المتفقة ")). وهو مطبوع متداول.

[9] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 468.

فالأوّل: آمُل[1] طَبرستان، قال السّمعاني: ((أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من أهل آمُل))[2].

والثّاني: آمل جيحون، شُهِر بالنّسبة إليها عبد الله بن حمّاد الآمُلي، روى عنه البخاري في صحيحه[3]، وخُطِّئ أبو علي الغسّاني، والقاضي عياض[4] في نسبته إلى [آمل[5]] طبرستان.

---

[1] في (م): "أدامل".

[2] ينظر: عبد الكريم بن محمد السمعاني، الأنساب، ج1، ص: 83.

[3] قال العراقي: ((قلت: لم يرو البخاري في صحيحه عنه مصرحا بنسبه، ولا بأبيه، وإنما حدث في موضع، عن عبد الله –غير منسوب– عن يحيى بن معين، وفي موضع آخر عن عبد الله –غير منسوب– عن سليمان بن عبد الرحمن، فاختلف في مراده بعبد الله؛ فقيل: هو الآملي، قاله الكلاباذي، وقيل: هو عبد الله بن أبي القاضي الخوارزمي، وهو الظاهر؛ فإنه روى في كتاب الضعفاء مصرحا به عدة أحاديث، عن سليمان بن عبد الرحمن، وغيره)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 273.

[4] ينظر: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج1 (لا.ط، تونس–القاهرة، المكتبة العتيقة–ودار التراث، سنة: 1978م) ص: 69.

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[الكلام على: المؤتلف والمختلف]

[و مؤتلِفٌ وجدي وشجوي ولوعتي *** ومختلفٌ حظـي وما منك ءامُلُ]

(**ومؤتلفٌ وجْدي**) أي: حُزني (**وشَجوي**) أي: حزني وهمّي؛ يقال: شَجَاه يَشجُوه شَجْواً؛ إذا أَحزَنه، وأشْجَاه يُشجِيه إشجَاءاً؛ إذا أغصَّه[1]، تقول منهما جميعا: شجِيَ بالكسر يَشجَي شَجىً. (**ولوعتي**) أي: حُرقتي لأنّ لوعة الحبّ حَرَقته، وقد لاعه الحبُّ يَلُوعُه، والتَاعَ فؤاده؛ أي: احترق من الشّوق، ووجه ائتلاف[2] الثلاثة ظاهر. (**ومختلِفٌ حظّي**) أي: لعدمه فلا حُظوة له عند الحبيب ولا منزلة، يُقال رجل حَظِيٌّ؛ إذا كان ذا حُظوة ومنزلة، وحَظِيت المرأة عند زوجها حِظوة وحُظوة بالكسر والضّمّ، وحِظَةً أيضا. (**وما فيه آمل**) أي: أرجو، فأملي فيه خطير، يقال أمَّل خَيرَه يأمُله أمْلاً، وكذلك التّأميل[3]، والمخالفة بين هذين ظاهرةٌ.

والمُختلف ضدّ المُؤتلف، وفيه ما بيّناه[4] في الذي قبله، إلاّ أن يريد الاختلاف بالنسبة[5] للآباء والأبناء فيتّضح، إلاّ أنّه لا يُسمّى بالمختلف بل بالمتشابه، كما قاله الخطيب[6] وغيره.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار في هذا البيت للفنّ المُسمَّى عند أهل الحديث: **بالمؤتلف خطّاً المختلف لفظاً** من الأسماء والألقاب والأنساب، وهو فنٌّ جليل، يقبُح جهله بأهل العلم لاسيما المحدّثون، فمن لم يعرفه يَكثُر خطئه، وفيه مُصنّفات؛ قال النّوويّ[7] وغيره: أكملها [ز/14/أ] الإكمال لابن ماكولا [وفيه[8]] إعوازٌ أتمّه ابن نقطة انتهى.

---

[1] في (ز): "أغضبه".

[2] في (ح): "اختلاف".

[3] في (ز): "التأمل".

[4] في (ح): "قلناه".

[5] في (ح): "بالتسمية".

[6] حيث ألف في ذلك كتابه الحافل "تلخيص المتشابه"، وهو مطبوع متداول.

[7] ينظر: النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 106.

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

وذيّل على ابن نقطة: جمال الدّين بن الصّابُوني، ومنصور بن سليم المعروف بابن العمَاديَّة، وذيّل عليهما علاء الدّين بن مُغلَطَاي، قال النّوويّ: هو منتشر.

[أقسام المؤتلف والمختلف]

قال في التّقريب[1] وهو قسمان؛ ولنذكره بلفظه لما فيه من الفوائد:

أحدهما: على العموم:

كسلاّم كلّه مشدّد، إلاّ خمسة: والد عبد الله بن سَلاَم، ومحمّد بن سَلاَم [شيخ البخاري، الصّحيح تخفيفه، وقيل مشدّد، وسَلاَم بن محمّد[2]] بن ناهض، وسمّاه الطبراني سَلاَمة[3]، وجدُّ محمّد بن عبد الوهاب المعتزلي الجُبَّائي، قال المبرّدُ: ليس في العرب سلام مخفف إلا والد عبد الله الصّحابيّ، وسلام بن أبي الحقيق، قال: وزاد آخرون سلام بن مسلم خمَّارا في الجاهلية، والمعروف تشديده.

عُمارة: ليس فيهم بكسر العين إلا أُبَيّ بن عِمارة الصّحابيّ، ومنهم من ضمّه، ومن عداه جمهورهم بالضم، وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم.

كَرِيزٌ: بالفتح في خزاعة، وبالضّمّ في عبد شمس وغيرهم.

حِزام: بالزّاي في قريش، وبالرّاء في الأنصار.

العَيشِيُّون: بالمعجمة بصريون، وبالمهملة[4] مع الموحدة كوفيون، ومع النّون[5] شاميون غالباً.

أبو عُبيدة : كلُّه بالضّمّ.

السَّفَر: بفتح الفاء كُنية[6]، وبإسكانها في الباقي[1].

---

[1] ينظر: النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 106، وما بعدها.

[2] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[3] ينظر: أبو القاسم الطبراني، المعجم الصغير، تحق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، ج1 (ط1، بيروت- عمان، المكتب الإسلامي- دار عمار، سنة: 1405هـ – 1985م) ص: 293، باب السين، من اسمه سلامة، برقم: (484).

[4] أي: عَبْسِيّ.

[5] أي: عَنسِيّ.

[6] في هذا الموضع من (ز) زيادة كلمة: "الثلاثية" ولا محل لها.

عِسْلٌ: بكسرٍ ثمَّ إسكان، إلا عَسَلَ بن ذَكوان الأَخبَارِيّ فبفتحهما.

غَنّامٌ: كلُّه بالمعجمة والنّون، إلا والد علي بن عَثَّام[2]، فبالمهملة والمثلثة.

قُمَيْرٌ: كلّه مضموم، إلاّ امرأة مَسرُوق فبالفتح[3].

مِسوَرٌ: كلُّه مكسور مخفَّفُ الواو، إلاّ ابن يزيد الصَّحابيّ، وابن عبد الملك اليَربُوعيّ فالبضّمّ والتّشديد.

الجَمّالُ: كلّه بالجيم في الصِّفات، إلاّ هارون بن عبد الله الحمَّالُ فبالحاء، وجاء في الأسماء أبيض بن حمّالٍ، وحمّالُ بن مالك بالحاء وغيرهما.

الهمْدَانيُّ: بالإسكان والمهملة في المتقدِّمين أكثر، [وبالفتح والمعجمة[4] في المتأخِّرين أكثر[5]].

عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط: بالمهملة والنُّون، وبالمعجمة مع الموحّدة[6]، ومع المثنّاة من تحت[7] ،كلها جائزة وأوّلها أشهر، ومِثلُه: مسلم [ز/14/ب] الخيّاط فيه الثلاثة[8].

القسم الثّاني: ما في الصّحيحين والموطّأ:

يَسَارُ: كلّه بالمثنّاة ثم المهملة، إلا محمّد بن بشّار فبالموحَّدة والمعجمة، وفيهما سَيَّار بن سَلاَمة، وابن أبي سيَّار بتقديم السّين.

بِشْرٌ: كلُّه بكسر الموحّدة وإسكان المعجمة، إلاّ أربعة فبضمّها وإهمالها: عبد الله بن بُسر[1] الصّحابي، وبُسر[2] بن سعيد، وابن عُبَيد الله، وابن مِحْجَن وقيل هذا بالمعجمة.

---

[1] قال ابن الصلاح: ((ومن المغاربة من سكن الفاء من أبي السفر سعيد بن يُحمِد، وذلك خلاف ما يقوله أصحاب الحديث، حكاه الدارقطني عنهم.)) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 453.

[2] في (ح): "غنام".

[3] قال ابن الصلاح: ((إلا امرأة مسروق بن الأجدع: قَمِيرَ بنت عمرو فإنها بفتح القاف وكسر الميم.)) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 453.

[4] أي: الهَمَذَاني.

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[6] أي: الخبَّاط، قال السّيوطي: ((نسبة إلى بيع الخبط الذي تأكله الإبل.)) ينظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج 2، ص: 799.

[7] أي: الخيّاط.

[8] قال العراقي: ((ولكن عيسى اشتهر بمهملة ونون، واشتهر مسلم بمعجمة وموحدة، ورجح الذهبي في كل واحد ما اشتهر به.)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 226.

بَشِير: كلُّه بفتح الموحّدة وكسر المعجمة، إلاّ اثنين فبالضّمّ ثمّ الفتح؛ بُشَير ابن كعب، وابن يسار، وثالثاً[3] بضمّ المثنّاة تحت وفتح المهملة: يُسَير بن عمرو[4]، ويقال أُسَير، ورابعاً بضمّ النّون وفتح المهملة: قَطَن[5] ابن نُسَير.

يَزيد: كله بالزّاي، إلا ثلاثة: بُرَيد بن عبد الله بن بُردة[6]، بضمّ الموحّدة وبالرّاء، ومحمّد بن عَرْعَرَة بن البِرِين[7] بالموحّدة والرّاء المكسورتين وقيل بفتحها ثم النّون، وعليّ بن هاشم[8] بن البَرِيد[9] بفتح الموحّدة وكسر [الرّاء بعدها ياء[10]] مثنّاة من تحت.

البَرَاء: كلّه بالتّخفيف، إلاّ أبا معشر البرَّاء، [و[11]] أبا العالية فبالتّشديد.

حارثةٌ: كلّه بالحاء، إلا جاريةَ بن قُدامة، ويَزيد بن جارية، وعمرو بن أبي سفيان [بن[12]] أَسِيدِ بنِ جارية، والأسْوَد بن العلاءِ بن جارية، فبالجيم.

جَرِيرٌ: بالجيم والرّاء، إلاّ حَرِيزَ[13] بن عثمان، وأبا حَريز عبد الله بن الحُسَين الرَّاوي عن عكرمة فبالحاء والزاي آخراً، ويقاربه حُدَير بالحاء والدَّال، [والد[14]] عِمرَان، ووالد زيد وزياد.

خِراش: كلُّه بالخاء المعجمة، إلاَّ والد رِبْعِي فبالمهملة.

حُصين: كلّه بالضّمّ والصّاد المهملة، إلاَّ أبا حَصِين عُثمانَ بن عاصِم فبالفتح، وأبا ساسان حُضَينَ[1] بن بن المنذر، فبالضّمّ والضّاد معجمة.

---

[1] في (م): "بشر". وفي (ح): "بن أبي بشر". وكلاهما خطأ.

[2] في (م) و (ح): "بشر".

[3] في (ح): "وبالياء".

[4] في (ح): "بن عمّه".

[5] في (ز) و (م): "فطن" والمثبت من: (ح).

[6] الصواب: ابن أبي بردة، ينظر: النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 107.

[7] في (م) و (ح): "البريد". وكلا الضبطين خطأ، والصواب: "البِرِنْد"، ينظر: النووي، إرشاد طلاب الحقائق، ج2، ص: 710.

[8] في (ز): "هشام".

[9] في (ز): "البرين".

[10] ما بين معقوفين ساقط من: (ز)، وفي (ح) كتب مكان: "بعدها ياء" كلمة "وسكون".

[11] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[12] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[13] في (ح): "جرير" وهو تصحيفٌ، وتكرر في الذي بعده.

[14] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

حازم[2]: بالمهملة، إلاَّ أبا معاوية محمّد بن خازم، فبالمعجمة.

حَيَّان: كلُّه بالمثنّاة، إلاّ حَبَّان بن مُنقَذ[3] والد واسع بن حَبَّان، وجدّ محمّد بن يحي بن حَبَّان، وجدّ حَبَّان بن واسِع بن حَبَّان، وحَبَّان بن هِلالٍ[4] منسوباً وغير منسوبٍ عن شعبة، وَوُهَيب، وهمَّام، [ز/15/أ] وغيرهم فبالموحّدة وفتح الحاء، وحِبَّان بن العَرِقة[5]، فبالكسر والموحَّدة.

حَبيب: كلّه بفتح الموحّدة، إلاّ خُبيبَ[6] بن عَدِيّ، وخُبيبَ بن عبد الرّحمن بن خُبيب، وهو خُبيب غير منسوب عن حفص بن عاصم، وأبا خُبيبٍ[7] كنيةَ ابن الزُّبير، فبضمّ المعجمة.

حَكيمٌ: كلّه بفتح الحاء، إلاَّ حُكَيم بن عبد الله، ورُزَيق بن حُكَيم، فبالضّمّ.

رَبَاح: كلُّه بالموحّدة، إلاَّ زياد بن رياحٍ عن أبي هريرة في أشراط السّاعة[8]، فبالمثنّاة عند الأكثرين، وقال البخاريُّ بالوجهين[9].

زُبَيدٌ: ليس فيهما إلاَّ زُبيد بن الحارث، بالموحّدة ثمَّ المثنّاة، ولا في الموطّأ إلاَّ زبيد[10] بن الصّلت[11]، بمثنّاتين بكسر أوّله ويضمّ.

سُلَيمٌ: كلُّه بالضّمّ، إلاّ ابن حَيَّان[12] فبالفتح.

شُرَيح: كلُّه بالمعجمة والحاء، إلاَّ ابن يونس، وابن النّعمان، وأحمد بن أبي سُريج[13]، فبالمهملة والجيم.

---

[1] في (ز): "بن حضين".

[2] في (ز) و (م): "حارم". والمثبت من: (ح).

[3] في (ز) و (م): "منقد" بالمهملة، والصحيح المثبت من: (ح).

[4] في (م): "ملاك"، وفي (ح): "هلاك".

[5] في (ح): "بن العرفة".

[6] في (ز) و (ح): "حبيب"، وتكرر في الذي بعده.

[7] في (ز) و (ح): "وأبو" والصّحيح نصبه كما في: (م)، وفي (ح): "حبيب" وهو تصحيف.

[8] في (ز): "اشتراط". أخرجه مسلم، ج 4، ص: 2267، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في بقية من أحاديث الدجال، برقم: (2947).

[9] الذي في التاريخ الكبير للبخاري بالموحدة لا غير، فالله أعلم. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج3، ص: 351، برقم: (1190).

[10] هكذا في النسخ الثلاث (زبيد) وهو كذلك في التقريب، وضبط الحروف المذكور يقتضي أنه بيائين: (زبيد) وهو الصواب، وهو المثبت في إرشاد طلاب الحقائق، حيث قال: ((وليس في الموطأ إلا زبيد بن الصلت، يُكسر أوله ويُضم.)) ينظر: النووي، إرشاد طلاب الحقائق، ج2، ص: 717.

[11] في (ز): "زبيد بن أبي الصلت"، والصحيح المثبت من: (م) و (ح). ينظر: النووي، إرشاد طلاب الحقائق، ج2، ص: 718.

[12] في (م) و (ح): "ابن حبان". والصواب المثبت من: (ز).

[13] في (ح): "شريح"، وهو تصحيف.

سالم: كلُّه بالألف، إلا سَلْم بن زَرِير[1]، وابن قُتيبة، وابن أبي الذيَّال، وابن عبد الرّحمن، فبفتحها وبحذفها[2].

سُلَيْمان: كلُّه بالياء، إلاَّ سَلْمان الفارسي، وابن عامر، والأعز[3]، وعبد الرّحمن بن سلمان، فبحذفها.

سَلَمةُ: بفتح اللاّم، إلاّ عمرو بن سَلِمة إمام قومه، وبني سلِمة من الأنصار فبالكسر، وفي عبد الخالق بن سلمة الوجهان.

شَيْبان: كلُّه بالمعجمة، وفيها سِنان بن أبي سِنان، وابن ربيعة، وابن سَلَمة، وأحمد بن سِنان، وأبو سِنان ضرار[4] بن مُرّة، وأمّ سِنان، بالمهملة والنُّون.

[**عُبَيْدة**[5]]: بالضّمّ إلاّ السَّلْمَاني، وابن سُفيان، وابن حُميد، وعامر بن عَبِيدة[6] فبالفتح.

عُبَيد: كلُّه بالضّمّ.

عُبادة: بالضّمّ، إلاّ محمّد بن عَبادة شيخ البخاري فبالفتح.

عَبْدة: بإسكان الموحَّدة، إلاّ عامر بن عَبدَه فبالفتح والإسكان.

عَبَّاد[7]: كلُّه بالفتح والتّشديد، إلاَّ قيس بن عُبَاد[8] فبالضّمّ والتّخفيف.

عَقيل: بالفتح، إلاَّ ابن خالد وهو عن الزُّهري غير منسوب، ويحي بن عُقيل، وبني عُقيل بالضّمّ.

---

[1] في (ح): "سليم بن زريد"، وهو تصحيف.

[2] قال العراقي: ((فات المصنف وصاحب المشارق قبله أن يستثنى حَكَّام بن سَلْم الرازى، فقد روى له مسلم في الصحيح في فضائل النبيّ ﷺ حديث أنس قبض النبى ﷺ وهو ابن ثلاث وستين، وذكره البخارى في البيوع غير منسوب عند حديث النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، فقال ورواه على بن بحر عن حَكَّام عن عنبسة عن زكريا بن خالد عن أبي الزناد)) ينظر: زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص: 397.

[3] هكذا في جميع النسخ "الأعز"، والصواب: "الأغر"، ينظر: النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 109.

[4] في (ز): "وضرار".

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[6] في (م) الأسماء غير كاملة وذلك أن التصوير مبتور الهامش، والموجود: "بالضّمّ إلا ال... وابن سفيان...حميد وعامر".

[7] في (ح): "عياد"، بمثناتين تحتيتين وهو تصحيف.

[8] في (ح): "عتاد"، بمثناتين فوقيتين وهو تصحيف.

واقد: كلُّه بالقاف، وهو [ز/15/ب] جميع ما في الكتب الثّلاثة، وأما وافد بالفاء[1]؛ فقال صاحب المشارق[2]: ليس منه شيء في الكتب الثلاثة. وتبعه ابن الصّلاح[3]، ومنهم [وافد بن موسى الزارغي[4]]، ووافد ووافد بن سلاَمة، ذكرهما الأمير "ابن ماكولا[5]"[6] وغيره.

[المؤتلف والمختلف من الأنساب]

الأنساب:

الأَيْلي: كلُّه بفتح الهمزة وإسكان المثنّاة.

البزاز: بزايين[7]، إلاَّ خَلفَ بن هشام البزَّار، والحسن بن الصَّبَّاح[8]، فآخرهما راء.

البَصرِيّ: بالباء مفتوحةً ومكسورةً نسبة إلى البَصْرة، إلاَّ مالك بن أوس الحدثان[9] النَّصري، وعبد الواحد الواحد النَّصري، وسالماً مولى النَّصريِّين فبالنّون.

الثَّوري: كلُّه بالمثلثة، إلاَّ [أبا[10]] يعلى محمّد بن الصّلت التّوَّزي، فبالمثناة فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزّاي.

الجُرَيري:[11] كلُّه بضمّ[12] الجيم وفتح الرّاء، إلاَّ يحي بن بِشر[13] شيخهما فبالحاء المفتوحة.

---

(1) "بالفاء" غير موجود في: (م).

(2) ينظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار،ج2، 302.

(3) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 460.

(4) ما بين معقوفين ساقط من: (م)، وفي (ح): "الزارع". والذي في شرح الألفية: "الذَّارِع"، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 249. وضبطه ابن ماكولا في الإكمال، ج7، ص: 294: "الذَّرَّاع".

(5) "ابن ماكولا" غير موجود في: (ز) و (ح).

(6) ينظر: أبو نصر علي بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ج7، ص:294.

(7) في (م): "البزار بزارين".

(8) في (م): "الصلاح".

(9) في التقريب، ص: 109: ((مالك بن أوس بن الحدثان النَّصري)) وهو الأكمل.

(10) ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

(11) في (م): "الجرمري"، وفي (ح): "الحرمري".

(12) في (ح): "بفتح" وهو خطأ.

(13) في (ز): "بشير".

الحارثي[1]: بالحاء والمثلَّثة، وفيها سعد "الجاري بالجيم، وبعد الرَّاء[2]"ياء النسبة[3]، وهو سعد الجاري، الجاري، [روى له مالك في الموطّأ عن زيد بن أسلم، عن سعد الجاري[4]] مولى عمر بن الخطّاب "سألت ابن عمر عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضا" الحديث[5]، قال صاحب المشارق: ويُنسب إلى جدّه، وقال ابن الصّلاح: ((منسوب إلى الجار[6]، مُرفَأ[7] السّفن بساحل المدينة))[8] انتهى. والمُرْفَأْ بضمّ الميم، وسكون الرّاء، وفتح الفاء الفاء مهموز مقصور.

الحزامي[9]: كلُّه بالزّاي، وقوله في مسلم في حديث أبي اليُسر[10]: «كان لي على فلان الحرامي[11]»[12]، قيل بالرّاء وقيل بالزّاي، وقيل الجذامي بالجيم والذال.

السَّلَمي: في الأنصار بفتحها، ويجوز في لُغيَّةٍ[13] كسر اللاّم، وبضمّ السِّين في بني سُليْم.

الهمْداني كلُّه بالإسكان والمهملة والله أعلم.

* * *

---

[1] في (ح): "الحاري".

[2] في (ز): "الجازي بالجيم وبعد الزاي".

[3] "النسبة" غير موجود في: (ح).

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[5] أخرجه: مالك بن أنس، الموطأ، ج2، ص: 495، كتاب الصيد، باب ما جاء في صيد البحر، وتتمة الحديث: «...أو تموت صردا؟ فقال «ليس بها بأس»، قال سعد: ثم سألت عبد الله بن عمرو بن العاص فقال: مثل ذلك»، صردا: أي من البرد، وفيه جواز أكلها.

[6] "الجار" غير موجود في: (ز).

[7] قال الجوهري: ((وأرفأت السفينة: قربتها من الشط. وذلك الموضع مرفأ)) ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، ص: 53.

[8] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 461.

[9] في (ح): "الحرامي".

[10] في (ز): "أبي البسر".

[11] في (ز): "الخزامي"، وفي (م): "الحزامي".

[12] أخرجه مسلم، صحيح مسلم، ج4، ص: 2301، كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، برقم: (3006).

[13] تصغير لغة، أي: يجوز في لغة قليلة أو ضعيفة.

[الكلام على: المسند، والمعنعن، والموضوع]

[خذِ الوجدَ عني مسنداً ومعنعناً *** فغيري بموضوع الهـوى يتحلَّلُ]

(**خذ الوَجْد**) أي الحُزن، ويَحتمل أن يريد به الوجد المتعارف بين النَّاس وهو: هوى النفس، وهو العشق، ويدلُّ له آخر البيت، (**عنِّي مُسنَداً ومُعَنعَنا فغيري بموضوع الهوى**) أي الكاذب فيه المختلق له (**يتحلَّلُ**) والهوى بالقصر هوى النفس والجمع الأهواء، فإذا أضفتَه[ز/16/أ] إليك قلت هوَايَ، وهُذيل تقول[1]: هَوَيَّ، قال أبو ذؤيب[2]:

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ *** فتُخُرِّمُوا[3] ولكلِّ جَنْبٍ مَصرَعُ[4]

وهذا[5] الشّيء أهوى إليَّ من كذا[6]؛ أي: أحَبُّ إليَّ، وهَوِيَ بالكسر يَهوَى هَوىً؛ إذا أحبّ، والهواء بالمدّ: ما بين السماء والأرض، والجمع الأهوية، وكل خال هواء.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار في البيت إلى ثلاثة أنواع من أنواع الحديث:

---

[1] في (ز): "يقولون".

[2] خويلد بن خالد بن محرّث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر: شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وسكن المدينة. واشترك في الغزو والفتوح. وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية (سنة 26 هـ غازيا، فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها. وقيل مات بإفريقية، قال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. وفد على النبي ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجّى وشهد دفنه. له: ديوان أبي ذؤيب. توفي نحو: (27هـ). ينظر: بن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج4، ص:1648، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص: 494، الزركلي، الأعلام، ج2، ص: 325.

[3] في (ز) و (ح): "فتخربوا".

[4] ينظر: الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، ج1، ص:2.

[5] في (ز): "وهوى".

[6] في (ح): "كفل" وهو خطأ لا وجه له.

النّوع الأوَّل: المُسنَد: بفتح النُّون؛ ويُطلق على كتابٍ جمع فيه صاحبُه ما أُسنِد إلى الصَّحابيّ، كمُسند الشِّهاب[1]، ومُسند الفردوس[2]، وعلى الحديث.

[تعريف المسند]

واختُلِف في حدّ هذا:

فقال أبو عُمر بن عبد البرّ: هوَ المرفوع إلى النّبيِّ ﷺ خاصةً فهو مرادف للمرفوع، أي وقد يكون متّصِلاً كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيّ ﷺ، [وقد يكون منقطعاً كمالك، عن الزُّهري، عن ابن عبَّاس، عن النَّبيّ ﷺ[3]] فهذا مسندٌ؛ لأنَّه قد[4] أُسند إلى رسول ﷺ، ومنقطعٌ لأنَّ الزّهري لم يسمع من ابن عبّاس[5]. انتهى.

وقول ابن حجر: ((أَبعَدَ ابن عبد البرّ حيث قال: المسند المرفوع، ولم يتعرّض للإسناد لصدقه على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان المتن مرفوعا ولا قائل به))[6]. فيه نظرٌ! لأنَّ ابن عبد البرّ قد صرّح بأنَّه لا فرق بين أن يكون متّصلا، أو منقطعا كما تقدّم.

وحدّه الخطيبُ بأنَّه: "ما وُصِل إسناده من راويه إلى منتهاه، ولو مع وقف على الصّحابي وغيره"[7]، وعلى هذا يخرج المرسل والمعضل، واستعمالهم للمسند في الموقوف قليل، بخلاف المتّصل فإنّ استعماله في المرفوع والموقوف على حدٍّ سواء.

---

[1] لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن حكمون القضاعي المصري (ت: 454هـ) طبع بتحقيق: حمدي بن عبد المجيد السَّلَفي. وهو مما جعله الحافظ أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن فناخسرو الديلمي(ت:509هـ) العمدة في كتابه:"فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب"

[2] لأبي منصور شهردار بن شيرويه بن شهردار الديلمي الهمذاني (ت: 558هـ). وهو مما لم يطبع بعد. حيث قام في هذا الكتاب بجمع الأسانيد لأحاديث كتاب أبيه: (فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب) الذي قام فيه أبو شجاع بجمع أحاديث قصار محذوفة الأسانيد، ذكرها في كتابه مرتبة على حروف المعجم، مع ذكر الصحابي فقط، وحذف بقية الإسناد، فجاء بعده ابنه شهردار وألف كتابه: "مسند الفردوس" حيث قام بجمع الأسانيد لأحاديث كتاب أبيه: "الفردوس". للاستزادة ينظر: مقدمة التحقيق: أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب، تحق: السعيد بن بسيوني زغلول، ج1 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1406هـ-1986م) ص: أ، وما بعدها.

[3] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[4] "قد" غير موجود في: (ز).

[5] ينظر: أبو عمر يوسف عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج1، ص: 21، 22، 23. بتصرف.

[6] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 115.

[7] ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 21.

وحدَّهُ الحاكم في علوم الحديث بأنّه: المرفوع إلى النَّبيّ ﷺ المتّصل السّند[1]. قال ابن النّحوي: ((وظاهر كلام صاحب الاقتراح ترجيحه))[2]، وعليه اقتصر ابن حجر في نُخبته فقال: ((والمسند مرفوعُ صحابيٍّ بسند ظاهره الاتّصال،[وقال في شرحها قولي: مرفوعٌ كالجنس، وقولي[ز/16/ب] صحابيّ كالفصل يخرج به ما رفعه التّابعيّ فإنّه مرسل، أو من دونه فإنَّه معضل أو معلَّق، وقولي: ظاهره الاتّصال[3]] يُخرج ما ظاهره الانقطاع[4]، ويدخل فيه الاحتمال، وما يوجد فيه حقيقة الاتّصال من باب الأولى، ويُفهم من التَّقييد بالظُّهور أنَّ الانقطاع الخفيّ كعنعنة المدلِّس والمعاصر الذي لم يثبُت لُقِيّه، لا يُخرج الحديث عن كونه مسنَداً، لإطباق الأئمَّة الذين خرّجوا المسانيد على ذلك، وهذا التَّقرير موافق لقول الحاكم: المسند ما رواه المحدِّثُ عن شيخ يَظهَر سماعه منه، وكذا شيخُه عن شيخِه متّصلاً إلى صحابي إلى رسول الله ﷺ.))[5]. إنتهى.

وقال بعضهم[6]: لا أدري ما أراد بقوله "أو مُعلَّق[7]"، وهو يقتضي أنَّ ما سقط من آخر إسناده يُسمَّى يُسمَّى معلقاً، وليس كذلك لما عرفته. انتهى.

ولبعض مشايخي[8] هنا كلام حسنٌ وهو: ((أنَّ الحاكم لَحَظ الفرق بين المسند والمتّصل[9] والمرفوع، من حيث أنّ المرفوع منظورٌ فيه إلى حال المتن دون الإسناد من أنَّه متّصل أو لا، [والمتّصل منظورٌ فيه إلى حال الإسناد دون المتن من أنَّه "موضوعٌ[10]" أو لا[11]]، والمسند منظورٌ فيه إلى الحالين معا فيَجمَع شرطَيِ الرفع والاتّصال، فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتّصل عموم وخصوص مطلق، فكلُّ مسند مرفوع ومتّصل ولا عكس، والحاصل أنّ بعضهم جعل المسنَد من صفات المتن وهو القول الأوَّل هنا، فإذا قيل هذا حديث مسنَدٌ علمنا أنَّه مضاف إلى النَّبيّ ﷺ، ثمَّ قد يكون مرسلاً، ومعضلاً، إلى غير ذلك، وبعضهم جعله من صفاته أيضا

---

(1) أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: 17، 18.

(2) سراج الدين ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ج1، ص: 109.

(3) ما بين معقوفين ساقط من: (م).

(4) في (ز): "الانفصال".

(5) ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص:114، 115.

(6) في هامش النسخة (ز) كتب: "المراد به علاء الدّين البصري الدمشقي".

(7) في (م): "أو ما علق".

(8) في هامش النسخة (ز): "هو شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري".

(9) في (ز): "المتصل والمسند" وهو قلب.

(10) كذا في (م) و (ح)، والذي في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: "مرفوع".

(11) ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

لكن لَحَظ فيه صفات[1] الإسناد وهو القول الثّاني، فإذا قيل هذا مسنَدٌ علمنا أنَّه مُتَّصل "الإسناد[2]" ثمَّ قد يكون يكون مرفوعاً وموقوفاً إلى غير ذلك، وبعضهم جعله من صفاتهما معاً وهو قول الحاكم))[3].

والنوع الثاني: المعَنعَن[4] بفتح عَيْنَيْه، والعنعنة: مصدر عَنعَن الحديثَ إذا رواه بلفظ: "عن"، من غير بيان للتّحديث، والإخبار، والسَّماع [ز/17/أ]، كفلان عن فلان عن فلان[5]، والصَّحيح [أنَّه[6]] من قبيل الإسناد المتَّصل، بشرط أن يَسْلَمَ مَن عَنْعَنَه عن كونه مدلِّسا، وأن يُعلَم أنّه لقِيَ[7] من رواه عنه بالعنعنة، قال ابن حجر[8]:ولو مرَّة. وهو الذي عليه العمل وذهب إليه جماهير أهل الحديث، بل حَكى ابن عبد البرِّ الإجماع عليه[9] عليه[9]

وكذا أبو عمرو الدّاني[10] المقرئ[11]، لكنّه اشترط كونه معروفا بالرّواية عنه[12].

تنبيه

---

[1] في (م): "صغظ" كذا كتبت، وفي (ح): "صفة".

[2] في (م): "الاتصال".

[3] ينظر: زين الدين زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج1، ص: 175، 176. بشيء من التصرف. والظاهر أن الشيخ زكرياء الأنصاري نقله من نكت ابن حجر على ابن الصلاح، ينظر: ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1، ص: 506، 507.

[4] في (ح): "الضعف" وهو خطأ.

[5] في (ح): "كفلان عن فلان" بذكر فلان مرتين فقط.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[7] في (م): "من لقي".

[8] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 126.

[9] ينظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج1، ص: 12، 13.

[10] في (م): "والمداني".

[11] أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم، القرطبي المقرئ، عرف بالداني لسكناه دانية بالأندلس، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده، وقرأ بالروايات على: عبد العزيز خواستي الفارسي، وأبي الحسن طاهر بن غلبون في آخرين، وسمع الحديث من أبي مسلم، وحاتم بن عبد الله البزاز وغيرهم، قرأ عليه أبو بكر بن الفصيح، وأبو القاسم خلف بن إبراهيم وخلق سواهم. له أكثر من مئة تصنيف، منها: التيسير في القراءات السبع، والمقنع في رسم المصحف، وطبقات القراء. وغير ذلك. توفي سنة: (444هـ). ينظر: محمد بن علي الداوودي المالكي، طبقات المفسرين، تحق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، ج1 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1403هـ-1983م) ص: 379، 380. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج3، ص: 221، 212.

[12] ذكر البقاعي أن كلام الداني في كتاب له في القراءات، ينظر: برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ج1، ص: 413. ولكن قال الزركشي في النكت: ((وما نقله-أي ابن الصلاح- عن الداني وجدته في جزء له في علوم الحديث، فقال: وما كان من الأحاديث المعنعنة التي يقول فيها ناقلوها عن عن؛ فهي أيضا مسندة بإجماع أهل النقل، إذا عرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكا بينا، ولم يكن ممن عرف بالتدليس...)) ينظر: بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج2، ص: 23، 24.

مذهب مالك -رحمه الله- حُكم "أنَّ" مفتوحة مشدّدةً؛ حُكم "عن"، فيُحكم بوصله بالشَّرطين المذكورين على الأصحّ، كقولهم مالك، عن الزُّهري، أنَّ سعيد بن المسيّب قال: كذا، قال ابن عبد البرِّ في التَّمهيد: ((وعليه الجمهور ولا اعتبار[1] بالحُروف والألفاظ وإنَّما هو باللّقاء والسّماع والمشاهدة))[2]، ثمَّ حكى عن البَرْدِيجي أنَّه منقطعٌ.

النَّوع الثَّالث: [الموضوع[3]] مأخوذٌ مِن وَضَع الشّيء؛ أي: حطَّه، سُمِّي بذلك لانحطاط رُتبتِه دائما، بحيث لا يَنجَبِر أصلاً، وهو المختلَق بفتح اللاّم، ويقال فيه المَصنُوع، وقد يُلقّب بالمردود، والمتروك، وبالباطل، والمُفسَدِ بفتح السِّين، وسُمّي بهذه كلِّها تنفيراً عنه، قال النَّووي: ((وهو شرّ الضّعيف[4] وتُحرَم روايتُه مع العلم به، من أيِّ معنى كان))[5]. انتهى.

تنبيهات:

الأوَّل: أورَدَ[6] في أنواع الحديث مع أنَّه ليس بحديثٍ، نظراً لزعم واضِعِه، ولِتُعرَف طرقه التي يُتوصَّل[7] بها إلى معرفته ليُنفى عنه القَبَول[8].

الثّاني: يُعرَف الوضع بإقرار واضعه، وما يتنزّل منزلة إقراره، أو بقرينة في الرَّاوي أو في المروي، كركاكة لفظه أو معناه، وحكى الشَّيخ بدر الدّين بن جماعة عن غرائب الجويني تكفير واضع الحديث[9].

الثَّالث: قدَّمنا[10] قبل هذا أنّ هذا يُلقّب بالمتروك أيضاً[11]، والمصنّف قد جعلهما نوعين فاعلم ذلك.

الرَّابع: لو قال موضِعَ " يَتَحلَّلُ " " يَتَعلَّلُ "؛ ليُدخِلَ بذلك نوعاً رابعاً وهو المعلُّ، لكان أحسن.

[تعريف الحديث المُعلّل]

---

(1) في (م): "والاعتبار".

(2) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج1، ص: 26.

(3) ما بين معقوفين ساقط من: (م).

(4) في (ز): "من الضعيف".

(5) ينظر: شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 46.

(6) هكذا ضبطت، ولعل الصحيح: أُورِد.

(7) في (ح): "يتَّصل".

(8) في (ح): "عن العقول".

(9) ينظر: بن جماعة، زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ضمن (أربعة شروح لمتن غرامي صحيح)، ص: 92.

(10) في (م): "قد قدمنا".

(11) "أيضا" غير موجود في: (ز).

وحدُّه ما اطُّلِع فيه على علّةٍ؛ أي: سبب فيه غموض [ز/17/ب] وخفاء، طارئة على الحديث، قادحة في قَبوله، مع السّلامة عنها ظاهراً.

[بم تدرك العلّة]

وتُدرك العلَّة بتفَرُّد الرّاوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائنَ تُنبِّه[1] العارف في الفنّ على وهمٍ وقع فيه؛ بإرسالٍ، أو وقفٍ[2]، أو دخول حديثٍ في آخر وغير ذلك، فيُحكَم له بالصّحة، أو الحُسن، [أو[3]] يتردَّدُ فيَتوقَّف[4]، وعبَّر عنه بعضهم بالمُعلّل والقياس المُعَلُّ كما قدَّمناه.

التَّنبيه[5] **الخامس**: يُقال الناقلون للموضوع أربعة: مقاتِل، والواقديُّ، وابن أبي يحي، والمصلوب.

* * *

[1] في (ز): "تبين بتنبّه".

[2] في (م): "وفق".

[3] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[4] في (ز) و (ح): "بتردد فيتوقّف" وفي (م): "فيوقف".

[5] "التنبيه" زيادة من: (م).

[وذي نُبَذ من مُبهَم الحب فاعتبر*** وغامضُه إن رمت شرحاً أُطَوِّلُ]

(**وذي**)[1] إشارة لما تَقَدّم، (**نبذٌ**) أي: شيء يسير، (**من مُبْهَم الحُبِّ**) أي: من مكتومه[2] أظهرته، يُقال: أمر مُبهم؛ أي: لا مأتي له، وحَسُن منه ذلك؛ حيث أتى به عقِب اسمٍ مُبهمٍ من أسماء الإشارة، (**فاعتَبِر**) أمرٌ من الاعتبار، (**وغامضه**) أي: الحبّ غير المُبهم منه، وهو الواضح منه، (**إن رُمْت**) يُحتمل كون الضَّمير للمتكلِّم، أو المخاطَب، (**شرحاً**) للغامض، (**أُطَوِّل**) أي: أمُدُّ الكلام فيه، والتَّطويل تكثير اللَّفظ مع قلَّة المعنى، وهو ضدّ الاختصار؛ فهو تقليل اللَّفظ وتكثير المعنى.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار في البيت على ما ذَكَر ابن جماعة[3] إلى نوعين من أنواع الحديث:

الأوَّل: المُبهَم: وفائدته زوال الجهالة التي يُردّ معها الحديث، وصنّف[4] فيه جماعة[5].

[أقسام المبهم]

وهو أقسامٌ:

---

[1] في (م) و (ح): "وذا".

[2] في (ح): "مكنونه".

[3] [3] ينظر: بن جماعة، زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ضمن (أربعة شروح لمتن غرامي صحيح)، ص: 93.

[4] في (ز): "وصنفوا".

[5] قال العراقي: ((وقد صنف في ذلك جماعة من الحفاظ منهم عبد الغني ابن سعيد، والخطيب، وأبو القاسم بن بشكوال، وهو أكبر كتاب جمع فيه ثلاثمائة حديث، وواحدا وعشرين حديثا، ولكنه على غير ترتيب، ورتب الخطيب كتابه على الحروف في الشخص المبهم، وجملة ما في كتاب الخطيب مائة وواحد وسبعون حديثا، واختصره النووي ورتبه على الحروف في راوي الحديث وهو أسهل للكشف، وزاد فيه بعض أسماء)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 288. – اسم كتاب عبد الغني ابن سعيد: "الغوامض والمبهمات" وهو مطبوع، واسم كتاب الخطيب: "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" مطبوع كذلك، واسم كتاب ابن بشكوال: "غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة" مطبوع كذلك، واسم اختصار النووي: "الإشارات إلى بيان الأسماء *المبهمات*" وهو مطبوع.

الأوَّل: وهو أَبْهَمُها[1]، نحو رجل، مثاله: حديث ابن عبّاس، أنّ رجلاً قال يا رسول الله: «الحجُّ كلّ عام»[2]. هو الأقرع بن حابس.

وحديث أبي سعيد الخدري: «أنَّ ناسا سألوا أصحاب رسول الله ﷺ كانوا في سفر، فمرُّوا بحيٍّ من أحياء العرب، فاستضافوهم فلم يُضيِّفوهم، فقالوا لهم هل فيكم راق فإنَّ سيِّد الحيِّ لُدِغ[3] أو مُصاب، فقال رجل منهم نعم، فأتاه فرقاه بفاتحة الكتاب، فَبرأ الرَّجل» الحديث. أخرجه الأئمَّة السّتّة[4]، وقد روى البخاريُّ القصّة من حديث ابن عبّاس[5]، قال الخطيب: الرّاقي هو أبو سعيد الخدري راوي الحديث[6]، وفيه نظرٌ! من حيث[ز/18/أ] إنّ في بعض طرقه عند مسلم، من حديث أبي سعيد: فقام معه[7] رجلٌ منّا ما كنَّا نظُنُّه يُحسِن، وفي رواية ما كنَّا نأبُنُه[8] بِرقية[9]، وهذا ظاهر في أنّه غيره، إلاَّ أن يقال لعلَّ ذلك وقع مرَّتين مرَّة له ومرَّة لغيره[10].

لغيره[10].

ومنه حديث مسلم: «فتلاحى رجلان»[11] هما كعب بن مالك، وعبد الله بن أبي حَدْرد[1].[2]

---

[1] في (م): "أبهمها".

[2] أخرجه مسلم، ج2، ص: 975، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، برقم: (1337).

[3] في (ز): "لسع"، وفي (ح): "لذغ".

[4] أخرجه البخاري في صحيحه في عدة مواضع، ج3، ص: 92، كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، برقم: (2276)، و ج7، ص: 131، كتاب الطب، باب الرقى بفاتحة الكتاب، برقم: (5736)، و ص: 131، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم، برقم: (5737)، و ص: 133، باب النفث في الرقية، برقم: (5749). ومسلم، ج4، ص: 1728، كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، برقم: (2201). وأبو داود في سننه، ج5، ص: 292، أول كتاب البيوع، باب في كسب الأطباء، برقم: (3418) و (3419). والترمذي في سننه، ج4، ص: 398، أبواب الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في أخذ الأجر على التعويذ، برقم: (2063) و (2064). والنسائي في السنن الكبرى، ج7، ص70، 71، كتاب الطب، الشرط في الرقية، برقم: (7490) و (7491). وابن ماجة في سننه، ج3، ص: 284، أبواب التجارات، باب أجر الراقي، برقم: (2156).

[5] ج7، ص: 131، كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم، برقم: (5737).

[6] ذكر العراقي في التقييد أن الخطيب ذكر ذلك في كتاب المبهمات، وهو: "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" ولم أجده في الطبعة المتوفرة لدي بتحقيق: د. عز الدين علي السيد. والله أعلم.

[7] في (م) و (ح): "معها".

[8] ((أي ما كنا نعلم أنه يرقى فَنَعِيبَه بذلك)) ينظر: أبو السعادات ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، ج1 (لا.ط، بيروت، المكتبة العلمية، سنة: 1399هـ – 1979م) ص: 17.

[9] في (ز): "يرقيه".

[10] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 289، 290.

[11] الرواية التي بلفظ: «فتلاحى رجلان» أخرجها البخاري في عدة مواضع منها: ج3، ص: 43، كتاب فضل ليلة القدر، باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس، برقم: (2023)، أما لفظ مسلم: «وإني خرجت لأخبركم بها، فجاء رجلان يحتقان معهما الشيطان، فنسيتها» الحديث، ج2، ص: 826، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، برقم: (1167).

ومن أمثلة ذلك: حديث عائشة: أنّ امرأة سألت النَّبيّ ﷺ عن غسلها من الحيض، قال: «خذي فُرصة[3] من مسك[4] فتطهَّري بها». الحديث متَّفق عليه[5] من رواية منصور بن صفيّة، اسمها أسماء.

تنبيه:

اختُلف في تعيينها فقال الخطيب: هي أسماء بنت يزيد بن السَّكَن الأنصاريَّة[6]، وقال ابن بَشكَوال: هي أسماء بنت شَكَل[7]، العراقي: ((وهو الصّواب))[8]، قال النّووي: يُحتمل أن تكون القصّة جرت للمرأتين[9] في مجلس أو مجلسين[10].

وفي حديث أبي هريرة: «أنَّ امرأتين من هُذيل اقتتلتا[11]»[12]. الحديث، اسم الضّاربة أمُّ عفيف بنت مسروح[13]، وذات الجنين مُلَيْكة بنت مريم[14].

الثَّاني:الابن والبنت: كحديث أمِّ عطيّة في غسل بنت النَّبيّ ﷺ بماء وسِدر[1].هي: زينب رضي الله عنها.

عنها.

---

[1] في (م): "عبد الله أبي حدرد".

[2] ينظر: أبو القاسم بن بشكوال، غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، تحق: د. عز الدين علي السيد ، محمد كمال الدين عز الدين، ج2 (لا.ط، بيروت، عالم الكتب، د.ت) ص: 823.

[3] هكذا ضبطت في: (ز) بضم الفاء، الصواب كسرها، قال ابن الأثير: ((الفِرصة بكسر الفاء: قطعة من صوف أو قطن أو خرقة. يقال: فرصت الشيء إذا قطعته.)) ينظر: ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص: 431.

[4] في (ز): "ممسّكة". أي بها مسك. وكلا اللفظين مخرّج في الصحيح.

[5] أخرجه البخاري، ج1، ص: 70، كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل، وتأخذ فرصة ممسكة، فتتبع أثر الدم، برقم: (314)، ومسلم، ج1، ص: 260، كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم، برقم: (332).

[6] ينظر: أبو بكر الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، تحق: د. عز الدين علي السيد (ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة: 1417 هـ - 1997م) ص: 28.

[7] ينظر: أبو القاسم بن بشكوال، غوامض الأسماء المبهمة، ج1، ص: 469.

[8] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 289.

[9] في (ح): "للمرأة".

[10] ذكر العراقي أن النووي ذكر ذلك في كتاب: "المبهمات". المرجع السابق.

[11] في (ز): "افتتنتا"، وفي (ح): "افتتنا". والمثبت من: (م).

[12] أخرجه البخاري، ج7، ص: 135، كتاب الطب، باب الكهانة، برقم: (5758)، ومسلم، ج3، ص: 1309، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطإ، وشبه العمد على عاقلة الجاني، برقم: (1681).

[13] في (م): "مسروق".

[14] الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، ص: 512، أبو القاسم بن بشكوال، غوامض الأسماء المبهمة، ج1، ص: 220.

ابن أم مكتوم: عبد الله[2]، وقيل عمرو[3]، وقيل غيره، واسمها[4] عاتِكة.

الثّالث: العمُّ والعمَّة: كرافع بن خَدِيج[5]، عن[6] عمّه[7]؛ هو: ظُهَير بن رافع.

زياد بن عِلاقَة عن عمِّه مرفوعاً:«اللَّهمَّ إنِّي أعوذ بك من منكرات الأخلاق».الحديث[8]؛ هو قُطْبة بن مالكٍ[9]

ومن ذلك: عمَّةُ فلان، مثاله ما رواه النَّسائيُّ[10] من رواية حسين[11] بن مِحصَن عن عمَّةٍ له، أنّها أتت النَّبيّ ﷺ لحاجة فلمَّا فرغت قال: «أذاتُ زوجٍ أنت؟» قالت نعم. الحديث، اسم عمَّتِه هذه: أسماء قاله: أبو علي بن السَّكَن، وابن ماكُولاَ.[12]

وفي الصَّحيح من حديث جابر، في قتل أبيه يوم أُحُد: «فجعلت عمَّتي تَبكِيه». الحديث[13]، اسم عَمَّته: فاطمة بنت عَمرو بن حزم[14]، وسمّاها الواقدي: هِندٌ[15].

---

(1) أخرجه البخاري بإبهام اسم البنت، ج2، ص: 73، كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، برقم: (1253)، وأخرجه مسلم بذكر اسم البنت، ج2. ص: 648، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، برقم: (939).

(2) وهو الذي جزم به ابن حبان في الثقات، ج3، ص: 214. والمصنف في ذلك تبع للنووي، ينظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص: 116، و إرشاد طلاب الحقائق، ج2، ص: 765.

(3) حكاه ابن عبد البر عن أكثر أهل الحديث، ينظر الاستيعاب، ج3، ص: 997. وجزم به المزي في تهذيب الكمال، ج22، ص: 26، وقال: ((والأول-أي عمرو- أكثر وأشهر)).

(4) أي: أم مكتوم.

(5) في (ح): "جريح" وهو تحريف.

(6) في (ز): "من".

(7) قال العراقي: ((حديث رافع بن خديج، عن بعض عمومته في النهي عن المخابرة،)) زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 291. والحديث أخرجه: البخاري مصرحا باسم عمه: ظهير بن رافع، ج3، ص: 107، كتاب المزارعة، باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمرة، برقم: (2339). وأخرجه مسلم وذكر فيه "عن بعض عمومته" وفي نفس الموضع دون ذكر "عن عمومته"، ج3، ص: 1180، كتاب البيوع، باب كراء الأرض، برقم: (1547).

(8) أخرجه الترمذي في سننه، ج5، ص: 575، أبواب الدعوات، باب دعاء أم سلمة، برقم: (3591).

(9) في (ز): "قبطة بن ملك". ينظر: الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، ص: 270.

(10) النسائي، السنن الكبرى، ج8، ص: 185، كتاب عشرة النساء، طاعة المرأة زوجها، برقم: (8914).

(11) هكذا في جميع النسخ "حسين"، وهو خطأ والصواب: "حصين" كما في الرواية المشار إليها.

(12) ينظر: أبو القاسم بن بشكوال، غوامض الأسماء المبهمة، ج1، 69، 70.

(13) الرواية التي فيها إبهام عمته أخرجها النسائي في سننه، ج4، ص: 13، كتاب الجنائز، في البكاء على الميت، برقم: (1845). والحديث في الصحيحين وغيرهما مصرحا باسم عمته.

(14) هكذا في جميع النسخ "حزم" والصواب: "حرام"، كما جاء مصرحا به في الصحيحين.

(15) ينظر: محمد بن عمر الواقدي، المغازي، تحق: مارسدن جونس، ج1 (ط3، بيروت، دار الأعلمي، سنة: 1409هـ-1989م) ص: 266

الرَّابع: الزَّوج والزَّوجة: زوج سُبَيْعة[1]: سعد[2] بن خولة.

زوج بَرْوَع[3] بالفتح، قال في القاموس: كجروَل[4]، وعند المحدِّثين بالكسر، هلال بن مُرَّة[5].

الخامس: فلان: وتقدّم مثاله[ز/18/ب][6].

ومن المبهم: ما لم يُصرَّح بذكره، بل قد يكون مفهوما من سياق الكلام، كقول البخاريُّ[7]: وقال معاذ: معاذ: «اجلس بنا نؤمن ساعة» فالمقول له ذلك مطويٌّ، وهو الأسود بن هِلال.

النَّوع الثَّاني: الاعتبار: وهو أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة، فتَعتَبِره بروايات غيره من الرّواة، بِسَبْر طرقه أي: تَتَبُّعها من الجوامع والمسانيد والأجزاء، لأجل أن تَعرِف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره فرواه عن شيخه أم لا ؟.

فإن كان شاركه أحد ممّن يُعتبَر[8] بحديثه[9]؛ أي: يَصلُح أن يُخرَّج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به، فيُسمَّى حديث هذا الذي شاركه تابعاً، وإن [لم[10]] تجد أحداً تابعه عليه عن شيخه، فانظر هل تابع أحد[11] شيخ شيخه فرواه تابعاً له أم لا ؟، فإن وجدتَّ أحداً تابع شيخ شيخه عليه فرواه كما رواه فسمِّه أيضاً تابعا، وقد يُسمُّونه شاهداً، وإن لم تجد فافعل ذلك فيمن فوقه إلى آخر الإسناد حتَّى في الصَّحابيّ، فكلُّ من وُجِد له مُتابِع فسمِّه تابعا، وقد يُسمُّونه شاهداً كما تقدَّم، فإن لم تجد أحداً ممَّن فوقه مُتابَعا عليه، فانظر هل أتى بمعناه حديثٌ

---

(1) قال العراقي في شرح التبصرة ، ج2، ص: 293: ((كحديث سُبَيعة الأسلمية، أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليال)) والحديث أخرجه مسلم، ج2، 1122، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل، برقم: (1485).

(2) في (ز): "سعيد".

(3) في (ح): "بروح" وهو تحريف.

(4) في (ز): "كخردل". ينظر: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ج1 (ط8، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1426 هـ - 2005 م) ص: 703

(5) ينظر: الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، ص: 474، 475.

(6) في هذا الموضع من (م) زيادة جملة : " ابن الحارث قال تزوجت امرأة فجاءتنا امرأة سوداء فقالت إني قد رضعتكما، ووقع في البخاري تكنيتها بأم يحي بنت أبي إهاب ولم تسمَّ فيه، قال ابن بشكوال: اسمها عيبة بنت أبي إهاب." ولا محل لها في القسم الخامس المذكور. وقد ذكرها العراقي تحت عنوان: "زوجة فلان" ينظر شرح التبصرة والتذكرة ج2، ص:292. والذي أثبته من: (ز) و (ح).

(7) صحيح البخاري، ج1، ص10، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس».

(8) في (ح): "ممن لم يُعتبر". وهو خطأ.

(9) في (م): "تحديثه".

(10) ما بين معقوفين ساقط من: (م).

(11) في (ح): "هل أحد تابع". وهو قلب.

آخر في الباب أم لا ؟، فإن أتى بمعناه حديثٌ آخر فسمِّ ذلك الحديث شاهداً، وإن لم تجد حديثاً آخر يؤدِّي[1] معناه، فقد عُدِمت المتابَعات والشَّواهد. فالحديث إذاً فرد.

ومثال ذلك:

أن يروي أبو سلَمة؛ حمّاد بن سلَمة بن دينار البصْري مثلاً حديثاً لا يُتَابَعُ عليه، عن أيوب بن أبي سلَمة السِّجِستَانيّ، عن محمّد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ، فيُنظَر: هل تابَعَ أحدٌ أيوبَ في روايته عن ابن سيرين ؟، فإن وُجد فذاك، وإلاَّ فيُنظَر: هل تابَعَ أحد ابن سيرين على روايته له عن[2] أبي هريرة ؟، فإن وُجد فذاك، وإلاّ فيُنظَر: هل تابع [أحد[3]] أبا هريرة على روايته عن النَّبيّ ﷺ أحد ؟،[فإن وُجد[4]] فذاك،وإلاَّ فهو فرد فرد

تتمة: قد ذكرنا المتابعة والشَّواهد والأفراد، فلنذكر كلٌّ منها لتَتِمَّ الفائدة:

فالمتابعة: أن يرويه عن [ز/19/أ] أيوبَ غير حمَّاد، وهي المتابعة التَّامَّةُ، أو عن ابن سيرين [عن[5] أيوب، أو عن أبي هريرة، غير ابن سيرين[6]]، أو عن النَّبيّ ﷺ صحابيٌّ آخر، فكلُّ هذا يُسمّى مُتابعة، وتقصُر عن عن الأولى بحسب بُعدها منها، قال ابن حجر : ((ويُستفاد منها التَّقوية، – قال– : ولا اقتصار في المتابعة سواء كانت تامّة أو قاصرة على اللّفظ بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنها مُختصَّة بكونها من رواية ذلك الصَّحابي))[7]. انتهى.

والشَّاهد: أن يُروى حديث آخر بمعناه، ولا يُسمَّى هذا متابعةً. وإذا قالوا تفرَّد به أبو هريرة، أو ابن سيرين، أو أيوب، أو حمّاد، كان مُشعِرا بانتفاء المتابعات.

[أقسام الحديث الفرد]

والفَردُ قسمان:

---

[1] في (ح): "يروي".

[2] في (ز): "غير".

[3] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[5] كذا في الأصل "عن"، والذي يظهر أنها "غير" حتى تتوافق مع سياق الكلام.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (م) و (ح).

[7] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص: 74.

مطلقٌ: وهو ما تفرَّد به الرَّاوي عن جميع الرُّواة، ومقيَّد إمَّا بجهة: كأن يُقال: هذا حديث تفرَّد به أهل مكَّة، أو الشّام، أو الكوفة، أو خراسان، أو عن غيرهم، وإمَّا بشخص: [كلم يروه من أهل البصرة، أو الكوفة إلاَّ فلان، أو لم يروه عن فلان إلاَّ فلان، وإمَّا بثقة[1]]: كَلَمْ يَروِه ثقة إلاَّ ضَمرة[2]، وتركنا أمثلة ذلك خوف الطُّول.

[غريب الحديث وتعريفه]

تذنيب: يُحتَمل أن يُشير بقوله: (**وغامضه**) إلى[3] نوع ثالثٍ من أنواع الحديث وهو: **غريب ألفاظه**.

وهو عبارة عمّا يقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلَّة استعمالها، وهو فنٌّ مُهمٌّ يَقبُح جهله بأهل الحديث خاصّة، وبغيرهم عامَّة، وصنَّف فيه غيرُ واحد[4].

مثاله: الدُّخُّ، فُسِّر بالدُّخان لابن صَيَّاد، ولفظ الحديث أنّ النّبيَّ ﷺ قال لابن صيَّاد: «قد خبَّأت لك خباءا فما هو؟» قال: الدُّخّ فقال النَّبيّ ﷺ: «اخسأْ فلن تَعدُو قدرك»[5]. قال التّرمذيُّ: ((خبّأ له: ﴿... يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ١٠﴾ [الدخان: 10]))[6]، قال أبو موسى المديني: ((إنَّ السِّرَّ في كونه خبَّأ له الدُّخان، الدُّخان، أنَّ

عيسى ﷺ يقتُلُه بجبل الدُّخان))[7]، قيل وهو قريب من لُدٍّ.

وقد فسَّره غيرُ واحد بما لا يصِحُّ، ومنهم الحاكم فسَّر الدُّخَّ بالجماع في كتابه معرفة علوم الحديث، فقال: الدُّخ بمعنى الدّخّ[1]، الذي هو الجماع [ز/19/ب] انتهى. وهو غلطٌ. ومنهم الخطّابي: رجَّح أنّ الدُّخّ نبتٌ موجود موجود بين النَّخيل، قال: ولا معنى للدُّخان هنا إذ ليس ممّا يُخبَّأ، إلاّ أن يريد بخبّأت أضْمَرت[2].

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[2] في (ح): "حمزة".

[3] في (ح): "أي".

[4] قال الإمام النووي: ((قال الحاكم أول من صنف فيه النضر بن شميل، وقال غيره: أولهم أبو عبيدة معمر بن المثنى، وكتاباهما صغيران، ثم صنف بعدهما أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور القدوة في هذا الشأن، فاستقصى فيه وأجاد. ثم تتبع أبو محمد بن قتيبة ما فات أبا عبيد فجمعه في كتابه المشهور، ثم تتبع ما فاتهما أبو سليمان الخطابي، فوضع فيه كتابه المشهور، فهذه الثلاثة هي أمهات ما ألف فيه. وصنف بعد ذلك كتب كثيرة، فيها زوائد وفوائد كثيرة)) ينظر: النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، ج2، ص: 551، 552.

[5] أخرجه البخاري في عدة مواضع منها، ج2، ص: 93، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، برقم: (1354). ومسلم، ج2، ص: 2244، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، برقم: (2930).

[6] أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج4، ص: 519، أبواب الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صياد، برقم: (2249.)

[7] ينظر: محمد بن عمر أبو موسى المديني، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحق: عبد الكريم العزباوي، ج1 (ط1، مكة المكرمة- جدة، جامعة أم القرى- دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1406هـ- 1986م) ص: 645.

[تنبيه في تحري أخذ الغريب من الكتب والحواشي]

قال العراقيُّ: ((كان بعض العجم يقرأ عليَّ في المصابيح للبغويّ، فقرأ حديثَ: إذا سافرتم في الخِصْب[3] فأعطوا الإبل حقَّها، وإذا سافرتم في الجدب[4] فبادروا بها نِقْيَها، أي: فبادروا بعَلَفِها قبل أن يذهب نِقيُها أي؛ مخُّها الذي هو في العظم، فقرأ: نَقْبَها[5] بفتح النّون وبالباء الموحّدة بعد القاف، فقلتُ له إنّما هو نِقيها بالكسر والياء آخر الحروف، فقال هكذا ضبطه بعضُ الشُّرّاح في طُرّة الكتاب، وإذا على الحاشية ما ذكر، وقال[6]: النّقب[7] الطّريق الضَّيِّق بين جبلين، فقلت: هذا خطأ فاحشٌ وإنَّما النِّقيُ المخُّ الذي في العظم، ومنه قوله[8] في حديث أمّ زرعٍ: لا سمين فيُنتقَى، وفي حديث الأضحية والعجفاء التي لا تُنقي، فليحذر طالب العلم ضبط ذلك من الحواشي إلاَّ إذا كانت بخطّ من يَعرِف خطَّه من الأئمَّة)).[9]

ويدخل في ذلك معرفة لغاته، وقد صنّف في ذلك جماعة، وتفسير معانيه واستنباط أحكامه، ويحتاج في ذلك لمعرفة الأحكام الخمسة ومتعلّقاتها من خاصٍّ وعامٍّ، ومُطلقٍ ومُقيدٍ، ومُفصَّلٍ ومُجملٍ.

* * *

---

(1) في (م) و (ح): "الذّخ". وعبارة ابن الصلاح في المعرفة: ((وفي "معرفة علوم الحديث" للحاكم أنه الدخ بمعنى: الزَّخ؛ الذي هو الجماع)) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 377. قال محققا مقدمة ابن الصلاح عن كلام الحاكم: ((هو في مخطوطة معرفة علوم الحديث للحاكم (الورقة: 82) من نسختنا الخطية الخاصة، وقد سقط من موضعه في المطبوعة)).

(2) أكثر من تعرض لتفسير "الدخ" في كتب الشروح، والغريب، أو المصطلح، ينقل عن الخطابي هذا التفسير، لكن بالرجوع إلى كتبه: "أعلام الحديث" (شرح البخاري) و "معالم السنن" (شرح سنن أبي داود) و"غريب الحديث" نجده قال: ((والدخ: الدخان))، ينظر: أبو سليمان الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، تحق:د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، ج1 (ط1، السعودية، جامعة أم القرى، سنة: 1409هـ- 1988 م) ص: 708. ومعالم السنن، ج4 (ط1، حلب، المطبعة العلمية، سنة: 1351 هـ - 1932 م) ص: 348. وغريب الحديث، تحق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، ج1 (لا.ط، دمشق، دار الفكر، سنة: 1402هـ- 1982م) ص: 635.

(3) في (ح): "الخصيب".

(4) في (م) و (ح): "الجذب".

(5) في (ح): "نقيها".

(6) "وقال" غير موجود في: (ح).

(7) في (ز): "النقيب".

(8) "قوله" زيادة من: (م).

(9) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 87، 88.

[الكلام على العزيز، والمشهور]

[عزيزٌ بكم صبٌّ ذليلٌ لعزكم *** ومشهورُ أوصافِ المحب التذللُ]

(**عزيز بكم**) أي: قويٌّ، ومنه قوله تعالى: ﴿ ... فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ... ﴿١٤﴾ ﴾ [يس:14] أي: فقوّينا. (**صبٌّ**) أي: عاشق مُشتاق، والصَّبابة: رِقَّة الشَّوق وحرارته. (**ذليل لعزّكم**) أي: بيِّنُ الذّلِّ لأجل عزّكم، والذُّلُّ بضمّ الذّال المعجمة ضدّ العزّ، وبكسرها اللّين وهو ضدّ الصّعوبة، ومنه قولهم: بعض الذُّلّ أبقى للأهل والمال[1]، وفي بعض النُّسخ ذليل لغيركم[2]. (**ومشهورُ أوصاف المُحبّ التذلّل**) أي: التّخضُّع، وفي البيت[3] طباق بين العزيز والذليل، وحدُّه[4]: الجمع بين المتقابلين.

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار إلى نوعين:

الأوَّل: العزيز:

وحدَّه أبو عبد الله بن منده الحافظ الأصبهاني: بأنَّه ما رواه اثنان فأكثر[5]، وقال ابن حجر: ((هو ما لا يرويه أقلّ من اثنين عن اثنين، وسمِّي[ز/20/أ]بذلك: إمَّا لقلَّة وجوده، وإمَّا لكونه عزَّ؛ أي قَوِيَ لمجيئه من طريق آخر))[1]

---

[1] ينظر: الجوهري، الصحاح، ج4، ص: 1701.

[2] في (ز): "لعزكم".

[3] في (م): "وفي بعض البيت".

[4] في (م): "وضده".

[5] كلام ابن منده أسنده الحافظ ابن طاهر المقدسي، ينظر: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، تحق: محمود محمد محمود حسن نصار- السيد يوسف، ج1 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419 هـ - 1998م) ص: 53.

الثّاني: المشهور:

قال ابن منده: هو ما رواه أكثر من ثلاثة[2]. وقال غيره: ((هو عند المحدِّثين من أقسام الآحاد، ما له طُرُق محصورة بأكثر من اثنين. سُمّي بذلك لوُضوحه، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمَّة الفقهاء، سُمّي بذلك لانتشاره من فاضَ الماء يَفيضُ فَيضاً، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشّهور، بأن المستفيض يكون من ابتداءه إلى انتهاءه سواء، والمشهور أعمُّ من ذلك، ومنهم من غاير بكيفيَّة أخرى، ويُطلَق على ما تقدّم، وعلى ما

اشتهر على الألسنة، ويشمل ما إسناده واحد فصاعداً، بل [ما[3]] لا يوجد له إسناد أصلاً))[4].

وقال ابن الحاجب: ((المستفيض ما زاد[5] نَقَلَتُهُ على ثلاثة))[6].

وقال ابن السُّبكِي: ((المختار عندنا أنَّه ما يَعدُّه النَّاس شائعا وقد صدر عن أصلٍ، أي من مشاهدة أو سماع ليَخرج ما شاع لا عن أصلٍ، وربُّما حصلت الاستفاضة باثنين))[7]. انتهى.

فالواحد لا يُسمَّى مستفيضا، وإن سُمِّي خبر آحاد.

* * *

---

[1] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص: 47.

[2] ينظر: بن طاهر المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد، ج1، ص: 53.

[3] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[4] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص: 47، 48.

[5] في (ز): "زادت".

[6] ينظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ص: 533.

[7] : ينظر: تقي الدين السبكي، وولده تاج الدين السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، تحق: أحمد جمال الزمزمي- نور الدين عبد الجبار صغيري، ج5 (ط1، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، سنة: 1424 هـ - 2004 م) ص: 1863.

[الكلام على: الغريب]

[غريبٌ يقاسي البعدَ عنك وما له *** وحقك عن دار القِلى متحَوَّلُ]

(**غريبٌ**) أي: بعيد، غَرُب عنّي: بَعُدَ، يقال: أغرَب عنّي؛ أي: تباعد. (**يقاسي البعد عنك**) أي حُرقَته. [(**وماله**[1])] **وحقُّك**) قَسماً. (**عن دار البَلا**) بفتح الباء؛ أي: عن موضع الاختبار، وهو يكون بالخير والشّر؛ بَلَوتُه[2] بلْواً: جرّبتُه[3] واختبرته، والبِلوة بالكسر: البليَّة، والبَلْوى والبَلاَء واحد، والجمع البلايا، وفي بعض النُّسخ " القلاء "بالقاف[4] بدل البلاء. (**مُتحوَّل**) أي: تَنَقُّل ومُنقلَب[5].

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار في البيت للنّوع المسمَّى **بالغريب**:

قال ابن الصّلاح: ((وهو الذي ينفرد به بعض الرّواة، وكذلك الحديث الذي ينفرد به بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إمّا في متنه وإمّا في إسناده. وروينا عن أبي عبد الله بن منده: الغريب من الحديث كحديث الزُّهري وقَتادة وأشباههما من الأئمَّة ممَّن يُجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمَّى غريبا، [فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا يُسمَّى عزيزاً[6]]، فإذا روى عنهم الجماعة[7] حديثاً سُمّي مشهورا))[8]

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[2] في (م): "بلوغه".

[3] "جربته" غير موجود في: (ز).

[4] "بالقاف" زيادة من: (م).

[5] "ومنقلب" غير موجود في: (ز).

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[7] في (م) و (ح): "الجماعة عنهم" وهو قلب.

[8] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 374. بتصرف.

واعلم أنَّ كلّاً من الغريب والعزيز والمشهور، لا ينافي الصِّحة [ز/20/ب] والضّعف، بل قد يكون مشهورا ضعيفاً، أو مشهوراً صحيحاً[1]، أو غريباً صحيحاً أو ضعيفاً، أو عزيزاً صحيحاً، أو عزيزاً ضعيفاً، بحسب الإسناد، وإن كان الغالب على الغرائب الضّعف، وإنَّما يُحكَم عليها بالصِّحة إذا كان المُنفَرِد بها يُحتَمَل تَفرُّده، وقال مالك: ((شرُّ العلم الغريب وخير العلم الظَّاهر الذي قد رواه الناس))[2]. وقال عبد الرَّزاق: ((كنَّا نرى أنَّ غريب الحديث خير فإذا هو شرّ))[3].

[أقسام الحديث الغريب]

فـائـدة:

قسَّم الحاكم الحديث الغريب إلى[4] ثلاثة أنواع: غرائب الصّحيح، وغرائب الشُّيوخ، وغرائب المتون[5]، وقسَّمه ابن طاهر[6] خمسة أنواع: غريبٌ سنداً ومتناً، ومتناً لا سنداً، وسنداً لا متناً، وغريبٌ بعض السّند فقط، وغريبٌ بعض المتن فقط، انظر أمثلتها في شروح[7] الألفية وغيرها[8].

---

[1] في (ز): "أو مشهورا عزيز صحيحا".

[2] أسنده الخطيب في الجامع، ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، ص: 100.

[3] نفس المرجع، ج1، ص: 100.

[4] "إلى" زيادة من: (م).

[5] انظره مع الأمثلة: أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: 94، 95.

[6] ينظر: بن طاهر المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، ج1، ص: 53.

[7] في (م) و (ح): "شرح".

[8] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 78، 79، ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحق: علي حسين علي، ج4 (ط1، مصر، مكتبة السنة، سنة: 1424هـ- 2003م) ص: 12، 13.

[الكلام على: المقطوع]

[فرفقاً بمقطـــوعِ الوسائل ما له *** إليك سبيـلٌ لا ولا عنك معدِلُ]

(**فرفقا**) وهو ضدّ العُنف، رَفَق به يَرفُقُ، وحَكى أبو زيد: رَفَقتُ به وَأَرفَقتُ[1] بمعنىً، وكذا تَرفَّقتُ به وأرفقتُه[2]: نفعته، والمِرفَق والمَرفِق[3] من الأمر: ما انتفعت به وارتفقت[4]، وموضع العضُد من الذِّراع، والأرفَق: والأرفَق: ضدّ الأخرَق، وفي الخبر: «ما كان الرّفق في شيء[5] إلاَّ وزانه»[6]، وعن الشَّافعي رضي الله عنه: ((قد يُرفَق بالقليل فيكفي، وقد يَخرِق بالكثير فلا يكفي))[7]. (**بمقطوع الوسائل**) الجارُّ والمجرور متعلِّقٌ بالمصدر؛ أي: الذي ليس له ما يتوسَّلُ به إليك، والقطيعة: الهجران، ومُنقَطَع كلُّ شيء: حيث ينتهي إليه طرفه، كمُنقطَع الوادي والرَّمل والطَّريق، والوسيلة: ما يُتَقرّب[8] به إلى الغير، والجمع: الوسيل والوسائل، والتَّوسيل والتَّوسُّل واحد. (**ما له إليك سبيل**) أي: طريقٌ ولا سببٌ ولا وصلةٌ، والطَّريق يُذكَّر كقوله تعالى: ﴿... وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا... ﴿١٤٦﴾ ﴾ [الأعراف: 146]، ويؤنَّث كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ... ﴿١٠٨﴾ ﴾ [يوسف: 108]، وأمّا قوله: ﴿ ... يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ ﴾ [الفرقان: 27] فالمراد سبباً ووصلةً. (**لا ولا**) له (**عنك مَعْدل**) بفتح الدّال وكسرها، أي: مصرف يصرِفُني عنك، أي: ليس لك عندي نظير يساويك ويعادُلك فأنصَرِف عنك إليه [ز/21/أ]، وقال الفرَّاء[9]: ((العَدَلُ بالفتح ما عادل الشّيء من غير جنسه))[1]. انتهى. وهذا على

---

[1] في (ز): "وارتفقت". وفي الصحاح: ((وأرفقته))، ينظر: الجوهري، الصحاح، ج4، ص: 1482.

[2] في (ز): "وارتفقته".

[3] في (ز): "والمرافق".

[4] في (م): "وارتفعت".

[5] في (ح): "عزّ".

[6] أخرجه مسلم، ج4، ص: 2004، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، برقم: (2594).

[7] ينظر: الشافعي، الأم، ج1، ص: 44.

[8] في (ز): "يُتوسّل".

[9] يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، مولى بني أسد، أبو زكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، عارفا بالنجوم والطب،كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، روى عن قيس بن الربيع، ومندل بن علي، والكسائي وعليه اعتمد، وعنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السمري، عهد إليه المأمون بتربية ابنيه. وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، توفي في طريق مكة سنة: (207هـ) من آثاره: معاني القرآن، آلة الكتاب، الوقف والابتداء، المقصور والممدود، وغيرها. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص: 333، الزركلي، الأعلام، ج8، ص: 145.

إهمال الدّال، وأما على إعجامها؛ أي: ليس لي عاذل؛ أي: لائم أُصغِي لِعَذلة، يُقَال: عَذلْنا فلاناً فاعتذل، أي: لام نفسه وأعتَب، رَجَعَ[2].

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

واشتمل البيت على نوع واحد وهو: **المقطوع**: وهو غير المنقطع السَّابق، فإن المنقَطع [من مباحِث علم الإسناد، والمقطوع[3]] من مباحث المتن، ويُجمَع على مقاطيع ومقاطِع.

[تعريف الحديث المقطوع]

وهو الموقوف على التَّابعي، سواء كان قولاً له أو فعلاً، إذا كان له فيه مجالٌ[4]، قال ابن حجر: ((وكالتَّابعي؛ مَن دونَه من أتباع التَّابعين فمن بعدهم في التَّسمية، مثل ما ينتهي إلى التَّابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً))[5]،وللشَّافعي[6]، وأبي القاسم الطَّبراني[7]، وأبي بكر الحُمَيدي، وأبي الحسن الدّارقطني، التعبير عنه بالمنقطع[8]، وعكسه هو التَّعبير عن المضاف إلى التَّابعي بالمنقَطع للحافظ أبي بكر بن هارون البَرْدِيجي البَرْدَعيّ[9].

---

[1] ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحق: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ج1 (ط1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت) ص: 320.

[2] "رجع" غير موجود في: (م).

[3] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[4] في هذا الموضع من: (ح) "أي طريق".

[5] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 114.

[6] قال الإمام السيوطي: ((إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح، كما قال في بعض الأحاديث: " حسن وهو على شرط الشيخين ")) ينظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج1، ص: 218.

[7] صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها. (ت: 360هـ).

[8] كلام المصنف يوهم أنهم عبّروا بالمنقطع عن المقطوع، وهو خلاف ما نقل عنهم، وهو التعبير بالمقطوع عن المنقطع، فلو كانت العبارة: "التعبير به للمنقطع" لكان صوابا، فالظاهر أن الإمام التتائي تصرف في النقل عن ابن الصلاح أو العراقي، أو النووي، لأنه كان كثير النقل عنهم، وعبارة ابن الصلاح: ((وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام الشافعي، وأبي القاسم الطبراني وغيرهما، والله أعلم))، والعراقي نقل كلام ابن الصلاح بنصه، ونص عبارة النووي: ((واستعمله الشافعي، ثم الطبراني في المنقطع)) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 119، النووي، التقريب والتيسير، ص: 34، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، 186.

[9] في (م): "البرزغي". وهو تصحيف، ويجوز فيها: البرذعي، بالذال المعجمة، قال الفيروزآبادي: ((البرذعة: البردعة، وينسب إلى عملها محدثون، وأرض لا جلد ولا سهل، ود بأذربيجان، وإهمال ذاله أكثر))، ينظر: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص: 702.

[فـلا نزلتَ ـفي عـزٍ منيـعٍ ورفعـةٍ***ولا نزلتَ تعلو بالتجنّـي فأنزلُ]

(**ولا زلت**) أيُّها الحبيب (**في عزٍّ**) وهو خلاف الذُّلِّ، عَزَّ الشَّيء يَعِزُّ عِزّاً وعِزَّةً وعَزَازَة أيضا، صار عزيزاً أي: قويَ بعد[1] ذِلَّةٍ، وجَمعُ العزيز: عِزازٌ ،ككَرِيم وكِرام، أي: دمت واستمرَّيت على عزِّكَ بغير زوال، يُقال: زال الشَّيء من مكانه يزولُ زوالاً، وَزَوَّلَه غيره فانزال، ومازال فلان يفعل[2] كذا. (**مَنِيعٍ**) يُقال: فلان في عِزَّة ومَنَعة بالتَّحريك، وقد تُسكَّن عند ابن السِّكِّيت[3]، والمَنَعَة جمع مَانِع؛ أي: هو في عزّةٍ ومن يَمنَعُه من عشيرته، وقد يمنع[4]. (**ورِفعة**) أي: شرف، والرَّفع خلاف الوَضع، قال أبو بكر محمَّد بن السَّرَّاج[5]: لم يقولوا منه: رَفُعَ، وقال غيره: رَفُعَ رِفعَةً أي ارتفع قدره[6]. (**ولازلت تعلوا**) علاَ في المكان يَعْلُوا عُلوّاً، وعَلِيَ في الشَّرف بالكسر يَعلَى يَعلَى عَلاءً، ويقال أيضاً: عَلاَ بالفتح يَعلَى، وقال الشَّاعر[7]:

لَمَّا عَلاَ كعبُكَ لي عَلِيتُ***.....[8]

---

[1] في (ز): "بغير".

[2] في (م): "يفعل بفلان كذا".

[3] يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت: إمام في اللغة والأدب. كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين، كالفراء، والأثرم، وابن الأعرابي، روى عنه: أبو عكرمة الضبي، وأحمد بن فرح المفسر، وجماعة. أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد. واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، قيل: سأله عن ابنيه المعتز والمؤيد: أهما أحب إليه أم الحسن والحسين؟ فقال ابن السكيت: والله إن قنبرا خادم عليّ خير منك ومن ابنيك! فأمر فداسوا بطنه، أو سلوا لسانه، وحمل إلى داره فمات ببغداد. من كتبه: إصلاح المنطق، والأضداد، وغيرها، توفي سنة: (244هـ). ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص: 349، الزركلي، الأعلام، ج8، ص: 195

[4] في الصحاح: ((وقد تَمَنَّعَ)) الجوهري، الصحاح، ج3، ص: 1287.

[5] محمد بن السري بن سهل، أبو بكر بن السراج: أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد، كان أحدث أصحاب المبرد سنا، فقرأ عليه كتاب سيبويه، عول على مسائل الأخفش والكوفيين، أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي وغيرهم،من كتبه: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء وغيرها. توفي سنة: (316هـ). ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص: 109، الزركلي، الأعلام، ج6، ص: 136.

[6] ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ج3، ص: 1221.

[7] هو: رؤبة بن عبد الله العجَّاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة، سمع: أباه، والنسابة البكري. وروى عنه: يحيى القطان، والنضر بن شميل، وأبو عبيدة، وأبو زيد النحوي، وطائفة. وكان رأسا في اللغة، وكان أبوه قد سمع من أبي هريرة. أخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة. وله: ديوان رجز. مات في البادية سنة: (145هـ).ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص: 162، الزركلي، الأعلام، ج3، ص: 34.

[8] تتمته: وقعك دوانى وقد جويت. ينظر: رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة، تحق: وليم بن الورد البروسي(لا.ط، الكويت، دار ابن قتيبة، د.ت) ص: 25.

فجمع بين اللُّغتين، وفلان من عِلِيَةِ النَّاس، قال في الصّحاح: وهو جمعُ رجُلٌ عَلِيٌّ؛ أي: شَريفٌ رَفيعٌ، مثل صبيّ وصبْيَة[1]. انتهى. والعُلا والعَلا: الرِّفعة والشَّرف، وكذلك المَعْلاَة[2] [ز/21/ب] والجمع المعالي.

(**بالتَّجنّي**[3]) هو مِثل التّجرُّم، وهو: أن يُدَّعَى عليك ذنباً لم تفعله. (**فأنزل**[4]) أي: أَنزِل عن مرتبتي لأجل رضاك، والمنزِلة: المرتبة، واستُنزِل فلانٌ: حُطَّ عن مرتبته، ولو غَيَّر زِلت[5] في أحد الموضعين بلفظٍ مُرادفٍ له كدُمت كدُمت مثلاً لكان أحسن. [وفي المثل: أجناؤها أبناؤها، أي: الذين جنو على هذه الدَّار بالهدم هم الذين كانوا بَنَوها، حكاه أبو عبيدة، قال في الصِّحاح: وأنا أظنّ أنّ أصل المثل جُناتُها بُناتُها، لأنَّ فاعلاً لا يُجمع على أفعال، فأمّا الأشهاد والأصحاب فإنّما جمع على شَهْدٍ وَصَحبٍ، إلاَّ أن يكون هذا من النَّوادر، لأنّه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها[6]. انتهى[7]].

[ما اشتمل عليه البيت من أنواع علوم الحديث]

وأشار لنوع واحد وهو:

الإسناد العَالي والنَّازل.

وأصل الإسناد[8] خصيصة فاضلةٌ من خصائص هذه الأمَّة، وسُنَّةٌ بالغة من السُّنن المؤَكَّدة، قال ابن المبارك: ((لولا الإسناد لقال مَنْ شاءَ ما شاءَ))[9]. وطلبُ العُلُوِّ سُنّة، قال الإمام أحمد: ((الإسناد العالي سُنَّةُ مَن سَلَفَ))[10]. انتهى.

[تعريف السند العالي والنازل]

والسَّند العالي: ما قلَّت رجالهُ بالنّسبة إلى سندٍ آخر يَرِدُ به[1] ذلك الحديث بعينه بعدد كثير.

---

[1] ينظر: الجوهري، الصحاح، ج6، ص: 2435.

[2] في (ز): "العلاة".

[3] في (ز) و (م): "في التحني".

[4] في (م): "فأترك".

[5] في (ز): "ولو عبّر بزلت".

[6] ينظر: الجوهري، الصحاح، ج6، ص: 2305.

[7] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[8] في (ح): "الإشهاد".

[9] أسنده الخطيب في الجامع، ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص: 213.

[10] أسنده الخطيب في الجامع، ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، ص: 123.

والنَّازل ضدُّه وهو: ما كثرت رجاله.

[أقسام العلو في الإسناد]

وقسَّم أبو الفضل محمَّد بن طاهر العلوَّ على خمسة أقسام[2]:

الأوَّل:العلوُّ المطلق وهو القُرب من زمن[3] رسول الله ﷺ من حيثُ العددُ بإسناد نظيف[4] غير ضعيف إذ لو قَرُب مع ضعف بعض روّاته لم يُلتَفت إلى ذلك العلوّ، لاسيما إن كان فيه بعض الكذَّابين المتأخِّرين ممّن ادَّعى سماعا من الصَّحابة؛ كإبراهيم بن هُدبة وأشباهه[5].

قال محمَّد بن أسلم الطُّوسي: ((قُرب الإسناد [قُربٌ أو[6]] قُربةٌ إلى الله عزّ وجل))[7]، أي: لأنَّ قُربَ الإسناد قربٌ إلى رسول الله ﷺ، والقرب إليه قرب إلى الله عزّ وجل، ولذا استُحِبَّ له الرِّحلة، قال الحاكم: ((ويُحتَجُّ لذلك بحديث[8] أنس في مجيء ضِمَام بن ثعلبة[9] إلى رسول الله ﷺ ليَسمَع منه مشافهةً ما سمعه من رسوله إليه، إذ لو كان طلبُ العُلوِّ غير مستحبّ لأنكر عليه [عليه[10]] الصَّلاة والسَّلام [ز/22/أ]، سؤاله عن ما أخبر به رسوله عنه ولأمره بالاقتصار على خبر رسوله عنه))[11]، ونظر فيه بعض مشايخي[12]: ((بجواز أن يكون إنَّما جاءه وسأله لأنّه لم يُصدّق رسوله، أو أنَّه أراد الاستئناف[13] لا العلوّ))[1] انتهى.

---

[1] في (ز): "يؤديه".

[2] ينظر مع الأمثلة: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، مسألة العلو والنزول في الحديث، تحق: صلاح الدين مقبول أحمد (لا.ط، الكويت، مكتبة ابن تيمية، د.ت) ص: 57.

[3] "زمن" زيادة من: (ز).

[4] في (م): "لطيف".

[5] قال العراقي: ((ودينار بن عبد الله، وخراش، ونعيم بن سالم، ويعلى بن الأشدق وأبي الدنيا الأشج، ونحوهم)). ثم نقل عن الحافظ الذهبي قوله: ((قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في: الميزان : "متى رأيت المحدث يفرح بعوالي أبي هدبة، ويعلى بن الأشدق، وموسى الطويل، وأبي الدنيا، وهذا الضرب، فاعلم أنه عامي بعد")) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 61.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[7] أسنده الخطيب في الجامع، ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، ص: 123.

[8] في (م): "بخبر".

[9] أخرجه البخاري، ج1، ص: 23، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم. وقوله تعالى: {وقل رب زدني علما} برقم: (63). ومسلم، ج1، ص: 41، كتاب الإيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين، برقم: (12).

[10] ما بين معقوفين ساقط من: (م) و (ح).

[11] أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: 5.

[12] يريد شيخه شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري،

[13] هكذا في جميع النسخ وهو خطأ، والصحيح: "الاستثبات" كما في فتح الباقي لشيخ المصنف.

القسم الثَّاني: القرب إلى إمام من أئمَّة الحديث كالأعمش، وهُشيم، وابن جُرَيْج، والأوزاعي، ومالك، وسفيان، وشُعبة، وزُهير، وحمَّاد بن زيد، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.

القسم الثَّالث: العلوُّ النِّسْبِيّ أي: المقيد بالنّسبة إلى الكُتب المعروفة المعتمدة، الصحيحين[2] وبقية الكتب المعتمدة، وسمّاه ابن دقيق العيد: علوّ التَّنزيل[3]. وليس عُلوّاً مطلقا في هذا القسم[4].

القسم الرَّابع: تقدُّم وفاة الرّاوي عن شيخ، على[5] وفاة راو آخر عن ذلك الشَّيخ.

القسم الخامس: علوُّ قِدَمِ السَّماع من شيخه، فمن تقدَّم سماعه من شيخه، كان أعلى ممّن سمع من ذلك الشيخ بعده[6].

وضدّه النُّزول، فكلُّ قسم[7] من أقسام العالي ضدّه قسم من أقسام النَّازل.

واعلم أنَّه كما مُدِحَ العلوّ ذُمَّ النُّزول، قال ابن المديني: ((هو شؤم))[8]. وقال ابن معين: ((إنَّه قُرحة في الوجه))[9]، وهذا ما لم ينجبر بصفة مرجِّحة، فإن جُبر بها كزيادة الثِّقة في رجاله على العالي، أو كونهم، أحفظ، أو أضبط، أو كونه متَّصلاً بالسَّماع، وفي الثّاني حُضور، أو إجازة، أو مناولة، فالنَّازل حينئذٍ غير مذموم ولا مفضولٍ بل فاضل، صرحَّ به السِّلَفِي وغيره[10] قالوا: والنَّازل حينئذٍ هو العالي في المعنى عند النَّظر والتَّحقيق[1].

---

[1] ينظر: زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج2، ص: 138.

[2] في (ح): "الصّحيحة".

[3] ينظر: تقي الدين ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (لا.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1406هـ- 1986م) ص: 47.

[4] قال العراقي: ((ولم يذكر ابن طاهر هذا القسم ... ولكن هذا القسم يؤخذ من كلام ابن طاهر في آخر الجزء المذكور، وإن لم يذكره في الأقسام. وليس هذا علوا مطلقا في جميع هذا القسم، وإنما هو بالنسبة لهذه الكتب)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 62.

[5] في (ز): "عن".

[6] قال العراقي: ((قلت: وأهل الحديث مجمعون على أفضلية المتقدم في حق من اختلط شيخه، أو خرف لهرم، أو مرض، وهو واضح. أما من لم يحصل له ذلك فربما كان السماع المتأخّر أرجح، بأن يكون تحديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإتقان، والضبط، ثم كان الشيخ متصفا بذلك في حالة سماع الراوي المتأخر السماع، فلهذا مزية، وفضل على السماع المتقدم، وهو أرفع وأعلى، لكنه علو معنوي)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 69.

[7] "قسم" غير موجود في: (ح).

[8] أسنده الخطيب في الجامع، ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، ص: 123.

[9] أسنده الخطيب في الجامع، ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، ص: 123. بلفظ: ((الحديث بنزول كالقرحة في الوجه))

[10] قال يحي بن معين، قال: ((الحديث النزول عن ثبت خير من علو عن غير ذي ثبت))، وقال عبيد الله بن عمرو وذكر له قرب الإسناد، فقال: ((حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من حديث قريب الإسناد سقيم، أو قال ضعيف)) أسنده عنهما الخطيب في الجامع، ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، ص: 124.

[أورّي بسُعدى والرباب وزينبٍ *** وأنت الذي تُعـــنى وأنت المؤَمَلُ

فـخـذ أولاً مـن ءاخـرٍ ثـــم أولاً *** من النصف منه فهو فيه مُكمَّلُ

أبـــرُّ إذا أقـــسمـــتُ أنـي بحبـــه *** أهيـــمُ وقلبـــي بالصبابة مُشعَلُ]

(**أُورِّي**) في تغزُّلي فيك[2]. (**بسُعدى والرَّباب وزينب وأنت الذي تُعنَى**[3])، أي: نريد بالتّغزُّل[4] لا واحدةً منهُنَّ، ومعنى الكلام ومعنَاتُه[5] واحد، تقول: عرفت ذلك في معنى كلامه، وفي معناة[6] كلامه، [وفي مَعْنِيِّ كلامه[7]].

فائدة: قال في الصِّحاح[8]: ((العِنْية[9] على فعله[10] بول البعير يُعقد في الشّمس يُطلَى به الأجرب، عن أبي عمرو. وفي المثل: العَنِيَّة تشفي[11] الجرب. ويقال عنَّيتُ البعير تَعنِيَةً إذا[ز/22/ب] طَليتَه بها)).

(**وأنت المُؤمَّل**) تقدَّم أنَّ الأمل هو الرجاء[12].

[تعريف التورية]

والتّورية وتُسمّى الإيهام[13] أيضا، أن يُطلَق لفظٌ له معنيان قريب وبعيد، ويُراد البعيد اعتمادا على قرينة خفيَّة.

---

(1) ينظر لزيادة تفصيل: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 71.

(2) "فيك" غير موجود في: (ز).

(3) في (ح): "نعني".

(4) "بالتّغزّل" غير موجود في: (م).

(5) في (ز): "معناه".

(6) في (ز): "وفي معنى"، وفي (م): "وفي معناه". والمثبت من: (ح).

(7) ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (ح).

(8) ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، ص: 2440.

(9) هكذا ضبطت في الأصل وسيأتي تصحيحها من الصِّحاح.

(10) في (م) و (ح): "فعليه". وعبارة الصّحاح الصّحيحة: ((والعَنِيَّةُ على فَعِيلَةٍ)).

(11) في (ز): "تنفي".

(12) في (م): "أن الأمل والرجاء".

(13) في (م) و (ح): "الإبهام".

[أقسام التورية]

وهي ضربان:

الأولى: مُجرّدة: وهي التَّورية التي لا تحتاج شيئا ممّا يُلائم المعنى القريب، [نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: 5] فإنّه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى، ولـم يُقرِن به شيء ممّا يلائم المعنى القريب[1]] الذي هو الاستقرار[2].

والثّانية: مرشّحة[3] وهي التي تجامع شيئا مما يُلائِم المعنى القريب المورّي به عن المعنى البعيد المراد، إمّا بلفظٍ قبله كقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ... ۝٤٧ ﴾ [الذاريات: 47] [فإنّه أراد بأيد[4]] معناها البعيد أعني القدرَة، وقد قَرَن بها ما يُلائم المعنى القريب أي: الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها، أو بلفظ بعده كقول القاضي عياض يصف ربيعا بارداً:

كأنَّ كانون أهدى [مِن[5]] ملابسه *** لشهر تمّوز أنواعاً من الحُلَل

أو الغزالة من طول المدى خَرِفت[6] *** فما تُفرّق بين الجَدْي والحَمل[7]

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[2] يتوارد البلاغيون في ذكر هذا المثال عند الكلام على التورية، والذي يظهر أن كلًّا من المعنيين المشار إليهما في كلامهم غير صحيح، فلا الاستواء في حق الله تعالى يعني الاستقرار، ولا هو يعني الاستيلاء، وإنما هو استواء على ظاهره وعلى حقيقته، وهو مخالف لاستواء المخلوقات، وهو له سبحانه على النحو اللائق بجلاله – جل وعلا– دونما تشبيه، أو تأويل، أو تمثيل، أو تجسيم، أو تعطيل. قال أبو عمر ابن عبد البر، التمهيد، ج7، ص: 145: ((أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله))
ولا أسلم وأعلم وأحكم في هذه الصفة–وفي باب الصفات عموما– من قول إمامنا مالك: ((الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)) قال الذهبي بعد روايته للأثر من أكثر من طريق: ((وقد تقدم نحوه عن أم سلمة، ووهب بن منبه، وربيعة الرأي.فانظر إليهم كيف أثبتوا الاستواء لله، وأخبروا أنه معلوم لا يحتاج لفظه إلى تفسير، ونفوا الكيفية عنه، وأخبروا أنها مجهولة.)) شمس الدين الذهبي، العرش، تحق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، ج2 (ط2، المدينة النبوية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، سنة: 1424هـ/2003م) ص: 234.

[3] في (م): "موشّحة".

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[6] في (م): "خرقت". وتكرر فيما تصرّف عنها: "خرقة" و "الخراقة".

[7] هذا الشاهد الشعري مما لا يخلوا منه كتاب في علوم البلاغة، والجميع ينسبه للقاضي عياض، ولم أقف على هذه الأبيات في شيء من كتب القاضي، القاضي، وقد ذكرها ابن ناصر الدين الدمشقي (842هـ) في ختمه لكتاب الشفا للقاضي عياض، حيث قال: ((ومن نظمه المستجاد الوارد، ما قاله في فصل ربيع بارد...)) ثم ذكر البيتين، ينظر: ابن ناصر الدين الدمشقي، مجلس في ختم كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ [مطبوع ضمن سلسلة

أي: كأنَّ الشَّمس من كبرها وطول مدّتها صارت خَرِفَة قليلة العقل، فتدلَّت في برج الجدْي في أوان حلولها ببرج الحمْل، وأراد بالغزالة معناها البعيد؛ أي[1]: الشَّمس، وقد قرن بها ما يُلائِم المعنى القريب الذي ليس بمراد أي: الرَّشا، حيث ذكر الخرافة ولذا[2] ذكر الجدي والحمل، وقد [يكون[3]] كلٌّ من التَّورِيتين ترشيحاً للأخرى، كبيت السّقط، "حيث قال[4]":

إذ صدق الجدّ افترى العمّ للفتى *** مكارم لا تخفى وإن كذب الخال[5]

أراد [بالجدّ[6]]: الحظّ، وبالعمّ: الجماعة من النّاس، وبالخال: المخيلة.

(**فخذ أوَّلا**) أي: أوَّل اسم الذي تغزّلتُ فيه، (**من آخر**) من أبيات النّظم، (**ثمّ**) خذ (**أولاً من النّصف**) الثاني (**منه**) أي[7]: من البيت الأخير (**فهو**) أي: اسم المتغَزَّل (**فيه**) أي: في البيت (**مكمّل**). وأول كلمة من البيت الأخير (**أبرّ**) وورّى بقوله: (**إذا أقسمت أنّي أُحبّه**) وأوّل كلمة من النّصف الثاني منه (**أهيم**) فهو: إبراهيم[8] على ترتيبه[ز/23/أ] (**وقلبي بالصّبابة**) أي: الحبّ (**مُشعل**).

وما قلناه أقعدُ من قول الشّيخ بدر الدّين[9] بن جماعة –رحمه الله تعالى–: ((فخذ أوّل الكلمة الأولى من النّصف الأخير وهي: أهيم[1]، ثمّ الكلمة الأولى من النّصف الأوّل وهي: أبرّ، يصير ذلك اسم من تغزَّل فيه وهو: وهو: إبراهيم))[2]، لما في هذا من التّقديم والتّأخير. والله تعالى أعلم.

لقاء العشر الأواخر، رقم: (51)]، تحق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني (ط2، بيروت، دار البشائر الإسلامية، سنة: 1426 هـ – 2005 م) ص: 36.

[1] "أي" غير موجود في: (م).

[2] في (م): "وكذا".

[3] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[4] "حيث قال" غير موجود في: (ح).

[5] البيت لأبي العلاء المعري، ينظر: شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج7 (ط1، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، سنة: 1423 هـ) ص: 131.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[7] في (ح): "أو".

[8] ((وقد أعظم ابن فرح التعمية في التورية، إذ ورّى بهذا الاسم؛ لأن الله تعالى وصف مسماه بقوله: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ فهذه المحبة التي اشتعل قلبه بها هي في عاقبتها برد وسلام، لأنها في طاعة الله وحب العمل بكتابه وسنة رسوله فورّى بذلك عن عاقبة أمره والله تعالى أعلم.)) ينظر: أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي، الغرامية في مصطلح الحديث، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني (ط1، المدينة المنورة، دار المآثر، سنة: 1424 هـ – 2003 م) ص: 114.

[9] في (م): "عز الدين".

"صورة ما كتبه الشّارح، أنهاه جامعه وكاتبه محمّدُ بن إبراهيم التّتائي المالكيّ، حامداً ومصلياً ومسلماً على رسول الله ﷺ، في أواخر جمادى الآخر سنة سبع وعشرين وتسعمائة، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل".[3]

---

[1] في (ح): "إبراهيم". وهو خطأ.

[2] ينظر: ابن جماعة، زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ضمن (أربعة شروح لمتن غرامي صحيح) ص: 94.

[3] -في (م): " وقد أنهاه جمعا موالفه كاتبه سيدنا وشيخنا الشّيخ الإمام العالم العامل العلامة مفتي المسلمين مفيد الطالبين شمس الدنيا والدين أبو عبد الله محمد التّتائي المالكي حامدا ومصليا ومسلّما على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أواخر جمادى الآخر عام سبعة وعشرين وتسع مائة.".

-وفي (ح): "قال مؤلفه الشّيخ الفهّامة والإمام العلاّمة محمّد شمس الدّين بن إبراهيم التّتائي المالكي، انتهيت جمعا في أواخر جمادى الآخر عام سبعة وعشرين وتسع مائة، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل ".

مُلحق

الأبيات التي زادها التتائي مُكمِّلا بها الأنواع التي تركها ابن فرح الإشبيلي

وبعد تمام شرح الأبيات المذكورة رأيتُ أبياتا[1] [كنتُ نظمتُها كمّلت[2]] بها أنواعاً تركها النّاظم، فأحببت[3] إلحاق شرح ما فيها من الأنواع بما تقدم، من غير شرح لألفاظ الأبيات لعدم قوّتها.

[الكلام على: المعلّق، والمعلل، والمفرد، والمقلوب، والشاذ، ومعرفة من تُقبل روَايتُه أو تُردّ]

فأوّل الأبيات:

وتعليق قلبي بالتّعلُّلِ مُفرَد * ومقلوب أحوالي تَشذُّ[4] وتُقبل**

وأشرتُ[5] فيه إلى ستَّة[6] أنواع:

النوع[7] الأوَّل: المعلَّق: بفتح اللاَّم المشدَّدة، وهو ما حُذف في مُبتدأ إسناده واحد من الرُّواة فأكثر، وعُزِي المتن لمن فوق المحذوف مع صيغة الجزم أو التَّمريض، بل لو حُذف رواة الإسناد من أوله إلى آخره، بأن اقتصر على الرَّسول في المرفوع، أو على الصَّحابي في الموقوف، كان تعليقاً أيضاً، أخْذاً[8] من تعليق الجدار والطَّلاق ونحوهما بجامع قطع الاتِّصال.

وأمّا ما حُذف من آخره، "أو أثنائه[9]"، فليس تعليقاً لاختصاصه بألقاب[10] غيره كَعضْلٍ، وقطْعٍ، وإرْسالٍ.

وإرْسالٍ.

واختُلِف فيما عزاه مُصنِّفٌ لشيخه بقال، أو زاد فلان، [أو نحوه من صِيَغ الجزم، هل هو كالمعنعن فيكون متَّصلاً، من البخاريِّ[11]،] ونحوه، لثبوت اللِّقاء والسَّلامة من التَّدليس، إذ شَرْطُ المُعَنعَن[12] ثبوت ذلك، أو هو تعليقٌ ودرج [عليه[1]] الحُمَيديّ وغيره[2].

---

[1] في هامش النسخة: (ز) "هي سبعة أبيات".

[2] العبارة ما بين معقوفين في (م) بتعبير آخر حيث جاء فيها: "ذكر ناظمها أنه كمّل"، بإبهام النّاظم للأبيات الزائدة، والمثبت من: (ز) و (ح).

[3] في (م) و (ح): "فأجبت".

[4] في (ز): "ينبذ"، وفي (ح): "يشد".

[5] في (ز) و (م): "وأشار".

[6] "ستة" غير موجود في: (م).

[7] "النَّوع" زيادة من: (ح).

[8] في (ح): "أحرا".

[9] العبارة في (م) هكذا: "راو أو اثنين"

[10] في (م): "باتصاف".

[11] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[12] في (ز): "المعضل".

النَّوع الثَّاني: المُعلَّل: وقد بيّناه[3] في التَّنبيه الرَّابع عند قول النَّاظم: يتحلَّلُ.

النَّوع الثَّالث: المُفرد[4]: وقد بيّناه أيضاً عند ذكر النَّاظم للمُنكر.[ز/23/ب]

النَّوع الرَّابع: المقلوب: وهو [من[5]] الضَّعيف[6] وهو قسمان:

أحدهما: أن يأتي إلى حديثٍ مشهور براوٍ، فيُبدله براوٍ نظيره في الطَّبقة ليُرغب فيه، كحديثٍ مشهورٍ بسالم[7] فجعل مكانه نافع[8]، قال ابن دقيق العيد: ((وهذا يُطلق على رواية أنَّه يسرق الحديث))[9]، وقال ابن حجر: ((المقلوب مخالفة الرَّاوي للثِّقات بتقديم وتأخير في الأسماء كمُرّة بن كعبٍ، وكعب بن مرّة، لأنَّ اسم أحدهما اسم أبي الآخر، وللخطيب فيه كتاب: "رافع الارتياب"[10]))[11].

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[2] وفي المسألة رأي ثالث ذكره ابن الصَّلاح في المعرفة حيث قال: (وبلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسما من التعليق ثانيا، وأضاف إليه قول البخاري – في غير موضع من كتابه –: ((وقال لي فلان، وزادنا فلان)) فوسم كل ذلك بالتعليق المتَّصل من حيث الظَّاهر، المنفصل من حيث المعنى، وقال: متى رأيت البخاري يقول: ((وقال لي، وقال لنا))؛ فاعلم أنه إسناد لم يذكره للاحتجاج به، وإنما ذكره للاستشهاد به.) ينظر: ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث، ص148. فكأنَّه توسَّط بين القولين. قال ابن حجر في النكت معلقا عليه: (قلت: لم يُصب هذا المغربي في= =التسوية بين قوله: "قال فلان" وبين قوله "قال لي فلان"، فإن الفرق بينهما ظاهر لا يحتاج إلى دليل فإنّ "قال لي" مثل التصريح في السماع و"قال" المجردة ليست صريحة أصلا.) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص: 601.

قال الإمام السخاوي في شرحه على الألفية : (وبالجملة فالمختار الذي لا محيد عنه، كما قال شيخنا: (أنَّ حكم ((قال)) في الشُّيوخ مثل غيرها من التَّعاليق المجزومة) ينظر: شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، ج1، ص: 81.

المغربي الذي أشار إليه ابن الصَّلاح هو: ابن القطَّان الفاسي، كما ذكر ذلك البقاعي في النُّكت. ينظر: برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ج1، ص: 204.

[3] في (م) و (ح): "وقدّمناه".

[4] في (م): "الفرد".

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[6] في (ز): "الصَّعب".

[7] في (ز): "مشهور براو له بسالم".

[8] في (ز): "رافعاً".

[9] ينظر: ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص: 26.

[10] وهو: رافعِ الارْتِيابِ في المقلوب من الأسماء والأنساب

[11] ينظر: ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 94.

وقد يقع القلب في المتن أيضاً، كحديث أبي هريرة عند مسلمٍ[1] في السَّبعة الذين يُظلُّهم الله في ظلِّ عرشه ففيه: «ورجل تصدَّق بصدقة أخفاها حتّى لا تعلم يمينه ما تُنفق شماله»[2]، [فهذا ممّا انقلب على الرُّواة، وإنَّما هوَ «حتَّى لا تَعلم شماله ما تُنفق يمينه[3]»[4]][5].

القسم الثَّاني: قلْبُ سندٍ لمتن، فيُجعلُ سنداً[6] لمتنٍ آخر، ومتن هذا لسندٍ آخر، وقد يقع ذلك عمداً لمن يُراد[7] اختبارُ حفظه [امتحانا[8]] من فاعله، كما وقع ذلك للبخاريّ والعُقيليّ وغيرهما، فقد[9] قلَب أهل

بغداد على البخاري مائة حديثٍ امتحانا، وجعلوا مع كلِّ [رجلٍ[10]] عشرة منها، وألقوها عليه في مجلسٍ، واحداً بعد واحدٍ وهو يقول: [في كلٍّ[11]] واحد لا أعرفه، فلمّا انتهى العشرة أجابهم الأوَّل فالأوَّل، وردَّ كلَّ سند لمتنه فأذعنوا لحفظه.

وقد يقع ذلك بغير قصد، كحديث رواه جرير بن حازم، عن ثابت البُناني، عن أنسٍ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصّلاة فلا تقوموا حتّى تَرَوْني». فهذا حديثٌ انقلب إسناده على جرير بن حازم، وهو مشهور ليحي بن كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النَّبيّ ﷺ، هكذا رواه الأئمَّة الخمسة[12] مِن طرُقٍ

---

[1] أخرجه مسلم، ج2، ص: 715، كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، برقم: (1031).

[2] قال النووي: ((هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم.)) أبو زكريا يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج7 (ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 1392هـ) ص: 122.

[3] أخرجه البخاري وغيره، ينظر: البخاري: ج1، ص: 133،كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم:(660)

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[5] قال الحافظ ابن حجر: ((فاليمين آلة الإنفاق لا الشمال، لكن حمل بعضهم هذا على ما إذا كان الإنفاق باليمين مستلزما إظهار الصدقة، والإنفاق بالشمال يستلزم إخفاءها، فإن الإنفاق بالشمال والحالة هذه يكون أفضل من الإنفاق باليمين.)) ينظر: ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص: 882.

[6] "سند" غير موجود في (م) و (ح).

[7] في (ز): "أراد".

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[9] في (ح): "فعمد".

[10] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[11] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[12] أخرجه البخاري، ج1، ص: 129، كتاب الأذان، برقم: (637) و (638) وفي كتاب الجمعة، برقم: (909). ومسلم، ج1، ص: 422، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم: (604). والترمذي، ج2، ص: 487، أبواب السفر، برقم: (592). وأبو داود، ج1، ص: 404، كتاب الصلاة، برقم: (539)، والنسائي، ج2، ص: 31، كتاب الأذان، برقم: (687) وفي كتاب الإمامة، برقم: (790). كلهم من طرق عن يحي بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه عن النبي ﷺ.

عن يحي، وهو عند مسلمٍ، والنَّسائيّ من رواية حجّاج بن أبي عثمان الصَّوَّاف عن يحي، وجريرٌ إنَّما سمعه من حجّاج بن أبي عثمان الصَّوَّاف فانقلب عليه[1].

النّوعُ [ز/24/أ] **الخامس: الشَّاذُّ**: وقدّمناه عند ذكر النَّاظم للمنكر فتَتَبّعه[2] هناك.

النَّوع السَّادس: معرفة من تُقبل روَايتُه أو تُردّ: قال ابن الصَّلاح: ((أجمع جماهير أئمَّة الفقه والحديث على أنَّه يُشترط فيمن يُحتجّ بروايته شرطان[3]: أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه))[4]، وهذا بابٌ واسعٌ انظره في المطوَّلاَت.

* * *

[1] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 322.

[2] في (م) و (ح): "فراجعه".

[3] "شرطان" غير موجودة في كلام ابن الصلاح.

[4] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 212.

ومضطرب التّعديل والجرح قادح * وسِنُّ سماعي للحديث التّحمُّل**[1]

أشار في البيت إلى أربعة[2] أنواع:

الأوَّلُ: المضطرِب: بكسر الرّاء وهو نوع من المُعلِّ، وهو: ما يُروى على وجوه مختلفة من راوٍ واحدٍ مرّتين فأكثر، أو من راويين، أو روّاة متساوية، [غير ابن الصّلاح [3]، وقال النّووي[4]: متقاربة[5]]، وقال ابن جماعة: متقاربة[6]، أي: ولا مرجّح، فإن رَجَحَت واحدة يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحَّة، أو بوجه من وجوه التّرجيح، حُكِم للرّاجحة ولم يكن مضطربا، وكذا إن أمكن الجمع.

والاضطراب يُوجِب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضَّبط.

[مثال الاضطراب في السند]

ويقع في السَّند كحديث الخطِّ من المصلِّي للسُّترة المرويّ بلفظ: "فإذا لم يجد عصاً ينصِبُها بين يديه فليخُطَّ خطّاً"، فإنّ إسنادَه كثير الاختلاف على راويه وهو إسماعيل بن أُمَيَّة، فإنَّه:

رُوي عنه "عن أبي عمرو محمّد بن حُريث عن جدّه حُريث [7]" عن أبي هريرة.

{ورُوي عنه عن أبي عمرو بن حُريث [عن أبيه[8]] عن أبي هريرة.

[ورُوي عنه عن أبي عمرو بن محمّد بن عمرو بن حُريث عن جدّه حُريث بن سليم عن أبي هريرة[1]][2]}.

---

[1] في (ز): "التّحمّل".

[2] في (م): "ثلاثة".

[3] هكذا في: (م)، ولعلَّها تكون هكذا: (هكذا عبّر ابن الصلاح). لأنَّ ابن الصّلاح عبَّر في المضطرب بالتساوي، بدل: التقارب. ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 192.

[4] ينظر: النووي، التقريب والتيسير، 45.

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (ح).

[6] ينظر: بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ص: 52.

[7] في (ز): "عن عمرو محمد بن حريثة عن جده حريثة"، وفي (م): "عن أبي عمر". وفي (ح): "عن أبي عمرو محمد بن حويت" بتصحيف حريث إلى حويت.

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

ورُوي عنه عن ابن محمّد بن عمرو بن حزم[3] عن أبيه عن جدّه عن أبي هريرة.

ورُوي عنه عن محمّد بن عمرو بن حُريث[4] عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وروي عنه غير ذلك[5].

[مثال الاضطراب في المتن]

ويقع في المتن كحديث فاطمة بنت قيس قالت: سألتُ أو سُئل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: «إنَّ في المال حقّاً سوى الزّكاة». فرواه التّرمذي هكذا[6]، ورواه ابن ماجة[7] عنها بلفظ: «ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة».

النَّوع الثَّاني: [تعارض الجرح والتَّعديل[8]]:

إذا تعارض الجَرح والتَّعديل قُدِّم الجرح مُطلقاً ولو كان المعدِّلون[ز/24/ب] أكثر، نقله الخطيب[9] عن جمهور العلماء.

وفيه قولٌ ثانٍ: تقديم التّعديل إن كان المعدِّلون أكثر[10].

وقولٌ ثالثٌ: لا يُرجَّح أحدُهما إلاَّ بِمُرجِّح[11].

ويُحتَمل أن يشير [بالقدح[12]] إلى معرفة جَرح الرَّاوي وتعديله، أي معرفة رُتَب ألفاظهما.

النَّوع الثَّالث: [معرفة رُتَب ألفاظ الجرح والتَّعديل[1]]:

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[2] ما بين حاضنتين ساقط من: (ح).

[3] في (ز): "عن ابن محمّد بن عمرو بن محمّد"، وفي (ح): "عن محمّد بن عمرو بن حزم".

[4] في (ح): "بن حرير".

[5] ينظر لزيادة بيان وتفصيل في هذا المثال: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 291- 293.

[6] سنن الترمذي، ج3، ص: 39، أبواب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة، برقم: (660).

[7] سنن ابن ماجة، ج1، ص: 570، كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته ليس بكنز، برقم: (1789).

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (م).

[9] ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 107

[10] ذكره الخطيب، نفس المرجع.

[11] حكاه ابن الحاجب، ينظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ص: 583.

[12] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

قال النَّووي: ((وقد رتَّبها "ابن حاتم"[2] فأحسن وأجاد))[3]، انتهى.

فألفاظ التَّعديل مراتبٌ بعضها أقوى من بعضٍ، والتَّعديل نِسبةُ العَدَالة إلى الشَّخص، والتَّجريح نِسبةُ الجرَح إليه.

[مراتب ألفاظ التعديل]

-وأعلاها ما فيه أفْعَلُ التَّفضيل كأوثق النَّاس أو الأنام[4].

-ويليها تكرير ما يدلُّ على صفةِ القَبول كثقةٍ ثقةٍ، أو ثقة ثبت[5]، وعند صاحب الميزان[6] وغيره أنَّ هذه الرُّتبة أرفع رُتَب التَّعديل، [وعند الخطيب[7] أرفعُها حُجَّةٌ أو ثقةٌ.

-وأَّما أخفض مراتب التَّعديل[8]] فما أَشعَر بالقُرب من أسهل[9] مراتب التَّرجيح[10] كقولهم: فلانٌ شيخٌ، قال ابن القطَّان: يعنون بذلك أنَّه ليس من طلبة العلم بل رجل اتَّفقت له رواية[11]. المِزِّي: المراد أنَّه لا يُترك ولا يُحتجُّ بحديثه مُستقِلاً[12].

[مراتب ألفاظ التجريح]

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (م).

[2] كذا في (م)، وفي (ز) و (ح): "ابن أبي حازم" والصواب: ابن أبي حاتم.

[3] ينظر: شرف النووي، التقريب والتيسير، ص: 52.

[4] في (ز): "أو الإسلام".

[5] في (م): "بقيد".

[6] ينظر: شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحق: علي محمد البجاوي، ج1 (ط1، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، سنة: 1382 هـ - 1963 م) ص: 4.

[7] ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 22.

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[9] في (ز): "أجمل".

[10] هكذا في جميع النسخ، والصواب: "التجريح".

[11] ينظر لكلام ابن القطان، أبو الحسن ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحق: د. الحسين آيت سعيد، ج3 (ط1، الرياض، دار طيبة، سنة: 1418هـ-1997م) ص: 539. والظاهر أن المصنف أخذه عن طريق نكت الزركشي على ابن الصلاح. ينظر: بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج3، ص: 434، ونص كلام ابن القطان: ((فإن هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفا بالرواية ممن أخذ وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث، فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: شيخ.))، وقال في: ج4، ص: 627: ((فأما قول أبي حاتم فيه: " شيخ " فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مقل ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه.)).

[12] ذكره الزركشي في النكت، ينظر: بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج3، ص: 434

وألفاظ التَّجريح مراتبُ أيضا:

-أدناها ما قَرُب من التَّعديل، كليِّن الحديث، فيُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه.

-ونحو قولهم: ليس بقويّ فيُكتب حديثُه للاعتبار وهو دون ليِّن، فهو أشدُّ في الضّعف.

-وقولهم ضعيف الحديث دون ليس بقويّ فلا يُطرح بل يُعتبر[1].

-وقولهم متروك للحديث أو كذَّاب فلا يُكتب حديثه.

النَّوع الرَّابع: سنُّ السَّماع للحديث: وهو التَّمييز عند الجمهور؛ لإجماع الأمّة على قَبول حديث جماعة تحمَّلوا في صِغَرهم كالسِّبْطين، وقبولهم ما حدَّثوا به من ذلك بعد البُلوغ.

ونقل القاضي عياض[2] أنَّ أهل الفنِّ حدَّدوا أوَّل زمن يصحُّ فيه السَّماع بخمس سنين ونسبه غيره للجمهور، قال ابن الصَّلاح: ((وعليه استقرّ العمل من أهل الحديث فكتبوا[3] لابن خمس سنين فصاعدا: [سمع[4]]، ولمن دونَه: حَضَر أو أُحضِر))[5] انتهى. [وقال النَّووي في كتابه التَّقريب: ((الصَّواب اعتبار التَّمييز، فإنْ فإنْ فَهِم الخطاب [ز/25/أ] وَرَدّ الجواب، كان مُميّزاً صحيح[6] السَّماع، وإلاّ فلا، ورُوي نحو هذا عن موسى بن بن هارون، وأحمد بن حنبل))[7]. انتهى[8]].

---

[1] في (ح): "بصره". وهو تحريف بيِّن.

[2] ينظر: القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 62.

[3] في (م): "فيكتبوا".

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[5] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 249.

[6] في (ح): "صح".

[7] ينظر: شرف النووي، التقريب والتيسير، ص: 54.

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

وشاهدُ حُبّي في هواه مُتابِع * وأمَّا اختلافي فيه لا يَتَملمَلُ**

أشار في هذا[1] البيت إلى ثلاثة أنواع:

النَّوع الأوَّل: الشّاهد.

النَّوع الثَّاني: المتابعات، وقد بيّناهما[2] عند قول ابن فرج: وذي نبذ من مبهم الحبّ فاعتبر.

النَّوع الثَّالث: معرفة المختلَف[3] من الأحاديث، وهو فنٌّ مُهمٌّ تكلَّم فيه الأئمَّة الجامعون بين الفقه والحديث، كالإمام الشَّافعي[4]، وأبي محمَّد بن قُتَيبة[5]، ومحمَّد بن جرير الطّبري وغيرهم.

[تعريف مختلف الحديث]

وهو: أن يأتي حديثان مُتعارضان[6] في المعنى ظاهراً، فيُوفَّق بينهما بما يُزِيل التَّعارض، أو يُرجَّحُ أحدهما فيُعمَل به دون الآخر، ولا يُصَار إلى التَّعارض ولا إلى النَّسخ مع إمْكان الجمع بوجهٍ صحيحٍ[7].

كحديث «لا يُورِد[8] مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ»[9]، مع[10] «فِرَّ من الأجذم فرارك من الأسد»[11]، ومع «لا «لا عدوى ولا طِيرة»[12]، فبعضهم جعلها مُتعارضةٌ، وبعضهم أدخلها في النَّاسخ والمنسوخ، والصَّواب الجمع بينهما، ووجهُهُ: أنَّ «لا عدوى» نفيٌ لما تعتقده الجاهلية وبعض الحكماء من أنَّ هذه الأمراض تُعدي بطبعها،

---

[1] "هذا" غير موجود في: (م).

[2] في (م) و (ح): "وقدّمناهما".

[3] في (ز): "المختلق"، وهو تحريفٌ غير المعنى وأفسده.

[4] وكتابه: "اختلاف *الحديث*".

[5] وكتابه: "تأويل مختلف الحديث".

[6] في (ز): "حديثا متعارضا".

[7] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 109.

[8] في (ح): "يرد".

[9] أخرجه البخاري، ج7، ص: 138، كتاب الطب، باب لا هامة، برقم: (5770). ومسلم، ج4، ص: 1743، كتاب السلام، باب لا عدوى...برقم: (2221).

[10] في (ح): "وحديث".

[11] أخرجه البخاري، ج7، ص: 126، كتاب الطب، باب الجذام، برقم: (5707).

[12] أخرجه البخاري، ج7، ص: 135، كتاب الطب، باب لا هامة، برقم: (5757). ومسلم، ج4، ص: 1743، كتاب السلام، باب لا عدوى...برقم: (2220).

ولذا قال [ﷺ[1]]:«فمن أعدى الأوَّل» أي: أنَّ الله هو الخالق لذلك بسببٍ وغيره، وأنَّ قوله: «لا يُورِد مُمرِضٌ على مُصحٍّ» و«فرّ من الأجذم» بيان لما يخلقه الله من الأسباب عند المخالطة للمريض[2]، وقد يتخلَّف ذلك عن سببه، وهذا مذهب أهل السُّنّة، كما أنَّ النَّار غير مُحرقة بطبعها، وكذا الطّعَام غير مُشبِع بطبعه، والماء غير مرو بطبعه، وإنَّما هي أسباب عاديّة، وقد شُوهد من خالط المُصَاب بشيء ممّا ذُكِر ولم يُؤثِّر ذلك فيه وهو كثير، وشُوهد من تَحرَّز من ذلك ونفر منه وأُصِيب به.

فإن لم يُمكن الجمع فإنْ علمنا أحدهما ناسخاً قدَّمناه، وإلاَّ عمِلنا بالرَّاجح، كالتَّرجيح بصفات الرُّواة، وكثرة العدد[3] في أحد الحديثين.

* * *

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (م).

[2] في (ح): "للمرض".

[3] في (م) و (ح): "وكثرتهم".

وناسخُ حُبّي ما وجدتُّ له دوا * وتصحيف ألفاظي[1] بها يتغزّل[2]**

وأشار في هذا البيت إلى نوعين:

الأوَّل: النَّاسخ والمنسوخ:

[تعريف النسخ لغة واصطلاحا ومحترزاته]

والنَّسخ لغة: [ز/25/ب]: الإزالة، كنَسَخَتِ الشمسُ الظّلَّ، أي: أزالته، والنَّقل مع بقاء الأوَّل، فيكون المراد مماثلته، يقال: نسَخْت الكتاب، أي: نقلت ما فيه إلى آخَرَ، مع بقاء الأوّل[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ...إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الجاثية: 29]، والنَّقل مع عدم بقاء الأوَّل، يُقال: نسخت النّحلة[4] أي: نقلتها من مكان لآخر، ومنه مُناسَخات المواريث، أي انتقال المال من وارثٍ إلى وارثٍ.

واختُلف في حقيقته؛ هل هو مُشترك بين الإزالة والنقل، أو حقيقة في الأوَّل، مجاز في الثاني، ونُقِل عن الأكثرين، أو عكسه، والأخيران خير من الأوَّل، لأنَّ المجاز وإن كان على خلاف الأصل إلاَّ أنَّه خير من الاشتراك، [وقيل[5]] للقدر المشترك[6] بينهما وهو الرَّفع فيكون متواطئا، لكن لا يتأتَّى في نحو نسخ الكتاب إذ لا رفع فيه.

واختُلف فيه اصطلاحاً: هل هو رفع الحُكم، أو بيان انتهاء مُدّته، والمختار الأوَّل، وعليه أكثر المحقِّقين من الأصوليّين، لشُموله النَّسخ قبل التَّمكُّن منه، بأن لم يدخل وقته أو دخل ولم يمض منه ما يسعه.

فمن قال بالأوَّل قال في حدِّه: "رفع الشَّارع لحكم من أحكامه بلاحق منها"، أي: من أحكامه، والمراد برفع الحكم قطع تَعَلُّقه بالمكلَّف، وإلاَّ فالحكم قديم لا يرتفع، والنَّاسخ ما دلَّ على الرَّفع المذكور، وتَسميتُه ناسخا مجاز، لأنَّ النَّاسخ في الحقيقة هو الله تعالى.

---

[1] في (ح): "القاضي".

[2] في (م): "يتعول".

[3] في (م) و (ح): "مع بقائه في نفسه".

[4] في (ز): "البقلة".

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[6] في (ح): "للعهد من المشترك".

فقوله: "رفع[1]"، احتراز عن بيان مُجمَل، وهو ما أفاد شيئاً معيَّنا في نفسه واللّفظ [لا[2]] "بعينه[3]"، أو ما لا يُعرف معناه إلاَّ بقرينة كاشفة، فإنَّه ليس برفع.

وقوله: "الشّارع"، احتراز عن إخبار بعض من شاهد النَّسخ من الصَّحابة، فإنَّه لا يكون نسخاً، وإن كان التّكليف إنَّما حصل بإخباره لمن لم يكن بلغه[4] قبل ذلك.

وقوله: "من أحكامه"، احتراز عن رفع الإباحة الأصليَّة، فإنَّه لا يُسمَّى نسخاً لثبوتها بالعقل لا بالشَّرع، وذلك نحو البول قائماً، فإنَّه لمَّا ورد النَّهي عن ذلك ارتفعت الإباحة وبقيت الكراهة للتَّنزيه.

وقوله[5]: "السَّابق"،[أي: المفهوم من لاحق[6]]،احتراز عن التَّخصيص المتَّصل بالتَّكليف كالاستثناء ونحوه ونحوه

وقوله: "بلاحق"، احتراز عن انتهاء الحكم بانتهاء الوقت [ز/26/أ]، كقوله[7] عليه الصَّلاة والسّلام: «إنّكم ملاقوا العدوَّ غداً والفطر أقوى لكم فافطروا[8]»[9]. فالصَّوم مثلاً[10] بعد ذلك اليوم ليس بنسخٍ[11] مُتأخِّر، وإنّما المأمور[12] به مؤقّت[13]، وقد انقضى وقته بعد ذلك اليوم المأمور بإفطاره.

وقوله: "من أحكام"، احترازٌ عن رفع الحكم لموت[1] المُكلَّف، أو زوال التَّكليف بجنون ونحوه[2]، ومحلُّ ومحلُّ تحقيق ذلك كتب الأصول.

---

[1] في (ز): "رافع".

[2] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[3] كذا في: (ز) و (م) وفي (ح): "يعنيه"، والصّحيح: "يُعيِّنُه". ينظر: أبو الحسين البَصْري، المعتمد في أصول الفقه، تحق: خليل الميس، ج1 (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1403هـ) ص: 293. وغيرها من كتب أصل الفقه، في مبحث تعريف المجمل.

[4] في (ز): "مانعه".

[5] في (ح): "وقولنا".

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[7] في (ح): "لقوله". وهو خطأ، لأنَّه بصدد التمثيل لا التعليل.

[8] في (ح): "إنكم لاقوا هذا والنظر أقوى لكم فانظروا". وهو تحريف غريب.

[9] جزء من حديث أخرجه مسلم وغيره، ينظر: صحيح مسلم، ج2، ص: 789، كتاب الصيام، باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل، برقم: (1120).

[10] "مثلا" غير موجود في: (ز).

[11] في (م): "لنسخ" وفي (ح): "نسخ".

[12] في (م): "المور".

[13] في (ز): "ذلك الوقت".

واعلم أنَّ فنَّ النَّاسخ[3] والمنسوخ فنٌّ مهمٌّ مُستَصعَبٌ، وممّن[4] عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه

ما ليس منه لخفاء معنى النَّسخ، قال الزّهري[5]: ((أعيَ الفقهاء وأعجزهم أن يعرِفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه))[6]. وكان الإمام الشَّافعيّ –رحمه الله– صاحبَ علمه، قال ابن الصَّلاح: ((كان له فيه[7] يدٌ طولى، وسابقة أولى، حتَّى قال الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله– لمحمَّد بن مُسلم بن وَارَة –أحد أئمّة الحديث– وقد قدِم من مصر: "كتبتَ كُتَب الشَّافعي؟" قال: لا، قال "فرَّطتَّ! ما علمنا المُجمل من المفسَّر، ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتّى جالسْنا الشَّافعيّ"[8]))[9]. وقد سُئِل حذيفة عن شيء فقال: ((إنّما يُفتي من عرَف النَّاسخ والمنسوخ))[10].

[طرق معرفة النسخ]

ويتبينُ النّسخ بأحد أمورٍ أربعة:

الأوَّل: نصُّ الشّارع ﷺ على النّاسخ: كحديث[11]: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا ما بدا لكم»[12].

الثّاني: نصُّ صحابيّ عليه: كقول جابر ﷺ:«كان آخر الأمرين[1] من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممَّا مسَّت[2] النَّار». رواه أبو داود[3] والنسائي[4].

---

[1] في (ز): "كموت".

[2] في (ح): "إذ زوال التكليف لجنون ونحوه".

[3] في (ز): "النسخ".

[4] في (م) و (ح): "وفيمن".

[5] في (ح): "الأزهري". وهو تصحيف.

[6] أسنده ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، تحق: سمير بن أمين الزهيري (ط1، الزرقاء، مكتبة المنار، سنة: 1408هـ – 1988م) ص: 36.

[7] "فيه" غير موجود في: (م).

[8] أسند القصة الحازمي في الاعتبار، ينظر: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ط2، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، سنة: 1359 هـ) ص:3.

[9] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 381.

[10] أسنده الحازمي في الاعتبار بلفظ: ((سئل حذيفة عن شيء فقال: إنما يفتي أحد ثلاثة: من عرف الناسخ والمنسوخ، قالوا: ومن يعرف ذلك؟ قال: عمر، أو رجل ولي سلطانا، فلا يجد من ذلك بدّاً، أو متكلّف)) ينظر: أبو بكر الحازمي، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، ص: 4، 5.

[11] في (م): "كقوله" وفي (ح): "لقوله".

[12] أخرجه مسلم وغيره، ينظر: صحيح مسلم، ج2، ص: 672، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، برقم: (977).

تنبيه:

أَطلق ابن الصّلاح[5] أنّ ممَّا يُعرف به النَّسخ قول الصَّحابي[6]، وخصَّصَ أهل الأصول ثبوت النَّسخ

بقوله فيما أخبر بأنَّ هذا متأخّر، فإن قال: هذا ناسخ[7] [بالتّنكير[8]]، لم يثبت به النَّسخ، قالوا: لجواز أن يقوله عن اجتهاد، بناءاً على أنَّ قوله ليس بحجّةٍ[9].

الثَّالث: أن يُعرَف تاريخ الواقعتين: كحديث شدّاد بن أوس [أنّ النّبيّ ﷺ [قال[10]]:«أفطر الحاجم والمحجوم». رواه أبو داود[11] والنَّسائي[12] وابن ماجة[13]. وقال الشَّافعيّ[14] إنَّه منسوخٌ بحديث ابن عبّاس[15]]: «أنَّ النَّبيّ ﷺ احتجم وهو مُحرِم صائم». أخرجه مسلم[16]. [فإنَّ ابن عباس إنَّما صَحِبه مُحرِماً في حجَّة الوداع

---

[1] في (ز): "الأمر".

[2] في (ز): "مسته".

[3] سنن أبي داود، ج1، ص: 137، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار، برقم: (192).

[4] سنن النسائي، ج1، ص: 108، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما غيرت النار، برقم: (185).

[5] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 382.

[6] في (ح): "الطَّحاوي". وهو تصحيف ظاهر.

[7] في (ح): "النسخ". بالتعريف.

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[9] قال العراقي: ((وما قاله أهل الحديث أوضح وأشهر. والنسخ لا يصار إليه بالاجتهاد والرأي، وإنما يصار إليه عند معرفة التأريخ. والصحابة أورع من أن يحكم أحد منهم على حكم شرعي بنسخ من غير أن يعرف تأخر الناسخ عنه)) ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 99.

[10] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[11] سنن أبي داود، ج4، ص: 48، أول كتاب الصوم، باب الصائم يحتجم، برقم: (2368) و (2369).

[12] السنن الكبرى للنسائي، ج3، ص: 323، كتاب الصيام، برقم: (3126) وما بعده.

[13] سنن ابن ماجة، ج2، ص: 585، أبواب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، برقم: (1681).

[14] ينظر: محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، تحق: محمد أحمد عبد العزيز (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1406هـ-1986م) ص: 144.

[15] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[16] الذي في صحيح مسلم برقم: (1202): «احتجم وهو محرم» دون زيادة: «صائم» التي هي محل الشاهد، وهذه الزيادة موجودة في غير الصحيح، فرواها الترمذي، ج2، ص: 139، أبواب الصوم، برقم: (777). وأبو داود، ج4، ص: 51، كتاب الصوم، برقم: (2373). وأحمد في المسند، ج3، ص: 348، برقم: (1849). وغيرهم.

سنة عشر[1]]، وفي بعض طُرق شدَّاد أنَّه كان مع النَّبيّ ﷺ زمان [ز/26/ب] الفتح، فرأى رجُلاً يحتجِم في شهر رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم». وزمن الفتح في سنة ثمان.

الرَّابع: "أن تجتمع الأمَّة[2]" على ترك العمل بالحديث: كحديث معاوية: قال رسول الله ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرّابعة فاقتلوه» رواه أصحاب السُّنن، أبو داود[3]، والترمذي[4]، وابن ماجة[5]. ماجة[5]. فإنَّه منسوخٌ عُرِف نسخُه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به، وفي دعوى هذا الإجماع نظرٌ لمخالفة ابن حزم في ذلك، إلاَّ أن يقال خلافُ الظّاهريّة لا يقدح في الإجماع.

النَّوع الثَّاني: التَّصحيف: وهو يقع في السّند[6]، كما ذكر الدَّارقطنيّ: أنَّ محمَّد بن جرير الطبّري قال فيمن روى عن النَّبيّ ﷺ من[7] بني سُليم ومنهم عُتبة[8] بن البُذَّر، قاله[9]بالباء الموحّدة والذَّال المعجمة، وإنَّما هو هو بالنُّون المضمومة وفتح الدَّال المهملة المشدَّدة. وكقول يحي بن معين: العوّام بن مزاحم؛ بالزَّاي والحاء المهملة، وإنَّما هو بالرَّاء والجيم.

ويقع في المتن ومثاله: ما ذكره الدَّارقطنيّ: أنَّ أبا بكر الصولي أملى في الجامع حديث أبي أيوب مرفوعاً[10]: «من صام رمضان وأتبعه ستّاً[11] من شوَّال»[12]، فقال فيه: شيئاً، بالشِّين المعجمة والياء آخر الحروف[13]. وكقول أبي موسى [محمَّد[14]] بن المُثنَّى في حديثِ: «أو شاة تَنْعرُ[1]»[2] بالنُّون، وإنَّما هو بالياء آخر الحروف[3].

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[2] في (م) و (ح): "أن يجمع".

[3] سنن أبي داود، ج6، ص: 530، كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر، برقم: (4482).

[4] سنن الترمذي، ج3، ص: 101، أبواب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرابعة فاقتلوه، برقم: (1444).

[5] سنن ابن ماجة، ج3، ص: 604، أبواب الحدود، باب من شرب الخمر مرارا، برقم: (2573).

[6] في (ح): "السُنّة".

[7] في (م): "في".

[8] في (ز) و (ح): "عقبة" وهو خطأ.

[9] "قاله": غير موجود في: (ز).

[10] في (ز): "موقوفا".

[11] في (م) و (ح): "بستٍّ".

[12] اخرجه مسلم، ج2، ص: 822، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، برقم: (1164).

[13] ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،ج1، ص: 296.

[14] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

ويقع[4] في السَّمع كأن يكون الاسم واللَّقب، [أو الاسم واسم الأب[5]، على وزن اسم آخر ولقبه[6]]، أو اسم آخر واسم أبيه، والحروف مختَلفةٌ شكلاً ونقطاً، فيَشتَبِه ذلك على السَّمع، كأن يكون الحديث لعاصمٍ الأحْول، فيجعله بعضهم على واصل الأحْدب، فيُبدل واصل بعاصم، وأحدب بأحول، وعَلقمة بعُرفُطَة، وذكر الدَّارقطنيّ أنَّه من تصحيف السَّمع، وكذلك عكسه.

ويقع في البصر كما تقدَّم في تنعر[7] . وكحديث جابر : « رُمِيَ أُبيٌّ يوم الأحزاب على أَكحُلِه ، فكواه

رسول الله ﷺ»[8]. صحَّفه غُندر بأبي بكير، وإنَّما هو أُبيّ بن كعب. وكحديث أنس: «يَخرج من النّار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذَرَّة»[9]. صحَّفه شعبةُ فقال: ذُرَة بضمِّ الذَّال والتَّخفيف[10].

ويقع في المعنى كتصحيف أبي موسى محمّد بن المثنّى العَنَزي[11] الملقَّب بالزَّمِن، أحد [ز/27/أ] شيوخ الأئمَّة السّتة، ما ثبت في الصَّحيحين[12]: أنَّه ﷺ «صلَّى إلى عَنَزَة»[13]، قال الدَّارقطنيّ [عنه أنَّه قال: نحن[14]]

---

(1) قال ابن الأثير: ((يقال: يَعَرَت العنز تَيعِر، بالكسر، يُعَاراً، بالضم: أي صاحت.)) ينظر: ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج5، 297.

(2) أخرجه البخاري، ج9، ص: 28، كتاب الحيل، باب احتيال العامل ليهدى له، برقم: (6979)، ومسلم، ج3، ص: 1463، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، برقم: (1832).

(3) ينظر: أبو أحمد العسكري، تصحيفات المحدثين، تحق: محمود أحمد ميرة، ج1 (ط1، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، سنة: 1402هـ) ص: 28. والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،ج1، ص: 295.

(4) في (ح): "ويقول".

(5) في (ح): "ثلاث".

(6) العبارة ما بين معقوفين في: (ز) جاءت هكذا: "أو اسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه أو اسم آخر ولقبه"

(7) في (م): "تيعر" وفي (ح): "شعر".

(8) أخرجه مسلم، ج4، ص: 1730، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي، برقم: (2207).

(9) أخرجه البخاري، ج1، ص: 17، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، برقم: (44). ومسلم، ج1، ص: 182، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (193).

(10) ذكره ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 385.

(11) في (م): "العثري" وفي (ح): "العتري".

(12) في (م) و (ح): "الصّحيح".

(13) أخرجه البخاري، ج1، ص: 106، كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى العنزة، برقم: (499)، ومسلم، ج1، ص: 361، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، برقم: (503).

(14) ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

قومٌ لنا شرفٌ نحن من عنزة [صلَّى النَّبيّ ﷺ إلينا. يريد[1]] أنَّ النَّبيّ ﷺ [صلَّى[2]] إلى عَنَزة، فتوهَّم أنَّه ﷺ صلَّى إلى قبيلتهم، وإنَّما العَنَزة هنا؛ الحَربة تُنصَب بين يديه[3]، [وأعجب منه ما ذكر الحاكمُ[4] عن أعرابيّ: أنَّه ﷺ كان كان إذا صلَّى نصَب بين يديه[5]] شاة، فصحَّفها عنْزة بإسكان النُّون، [ثُمَّ رواهُ بالمعنى على وهْمِهِ، فاخطأَ في ذلكَ ذلكَ من وجهينِ، وهو كثير وقد صنَّفَ فيه جماعةٌ[6]].

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[2] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[3] ينظر: والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،ج1، ص: 295.

[4] ينظر: أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: 148.

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[إبدال الرَّسول بالنَّبيّ، وتقديم المتن على السَّند]

وبدل رسولٍ[1] بالنَّبيّ فجائزُ * كتأخير إسنَادٍ عن المتن يُجعَل**

فيه مسألتان:

إحداها: جواز إبدال الرَّسول بالنَّبيّ، أي: وعكسه، واختاره النَّوويّ[2]، إذ لا يختلف المعنى به هنا، وإنِ اختُلف في معنى النَّبيّ والرَّسول، ومنَع ذلك ابن الصَّلاح[3] فقال: إذا وقع في الرِّواية عن النَّبيّ، لا يجوز للسَّامع تغييره[4] ويقول عن الرَّسول، وكذا عكسه، وحكى ابن النَّحويّ[5] عن بعضهم[6]: لو قيل يجوز تغيير النَّبيّ إلى الرَّسول دون عكسه لَمَا بَعُدَ، "لأنَّ في الرَّسول معنى زائدا على النَّبيّ وهو الرِّسالة[7]"، فإنَّ كل رسول نبيّ دون عكسه .

الثَّانية: يجوز للرَّاوي تقديم المتن على السَّند، كأن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، أنبأنا به فلانٌ ويذكُر سَندَه.

أو يُقدِّم بعض الإسناد مع المتن على بقية السَّند، كأن يقول: روى عَمرو بن دينار [عن جابر[8]] عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أنبأنا به فلانٌ ويسوق سَندَه إلى عمرو، فهو إسناد متَّصلٌ لا يمنع ذلك الحُكم باتِّصاله، ولا يمنع ذلك من روى كذلك، أي: يحمله عن شيخه.

---

[1] في (ز): "رسول الله".

[2] ينظر: شرف النووي، إرشاد طلاب الحقائق، ج1، ص: 493.

[3] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 341.

[4] في (ز): "تفسيره"، وفي (ح): "للبائع تغييره". وهذا الأخير خطأ بيّن.

[5] ينظر: سراج الدين ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ج1، ص: 390.

[6] هو بدر الدين بن جماعة في: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ص: 104.

[7] العبارة في (م) هكذا: "لأنّ في الرّسول عُلَى وهو الرّسالة" والمثبت من: (ز) و (ح) أنسب في السياق.

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

كذلك أن يبتدئ بالإسناد جميعه أولاً ثمَّ يذكر المتن، كما جوَّزه بعض المتقدِّمين من أهل الحديث، قال ابن الصَّلاح: ((وينبغي أن يكون فيه خلافٌ نحو الخلاف في تقديم بعض المتن على بعض، فقد حكى الخطيبُ المنع من ذلك على القول بأنَّ الرّواية على المعنى لا تجوز، والجواز على القول بأنَّ الرّواية على [ز/27/ب] المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك))[1]

[رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن الآباء]

وراوٍ كَبير عَن صَغيرٍ ومثله[2] * أبٌ عن بُنَيٍّ عَكسُه ليس يُغفل[3]**

أشار في البيت إلى مسائل:

الأولى: [صحّةُ[4]] رواية الأكابر عن الأصاغر، وأصل رواية الأكابر عن الأصاغر رواية النَّبي ﷺ عن تميمٍ تميمٍ الدَّاري حديث الجسَّاسة. وهو عند مسلمٍ[5].

[أنواع رواية الأكابر عن الأصاغر]

واعلم أنَّ رواية الأكابر عن الأصاغر على أضرُبٍ:

- **منها:** كون الرَّاوي أقدمُ طبقةً وأكبرُ[6] سنّاً ممّن روى عنه، كالزُّهري ويحي بن سعيد الأنصاري، عن مالك بن أنس.

-**ومنها:** كون الرَّاوي أكبر قدراً من المروِيِّ[7] [عنه[8]]، لعلمه وحفظه، كرواية مالك وابن أبي ذئب[9]، ذئب[9]، عن عبد الله بن دينار وشِبهُه، وروايَة أحمد وإسحاق، [عن[10]] عبيد بن موسى العبْسيّ [11].

---

(1) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 338.

(2) في (ز) و (ح): "وعكسه".

(3) في (ح): "يفعل".

(4) ما بين معقوفين ساقط من: (م).

(5) صحيح مسلم، ج4، ص: 2261، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، برقم: (2942).

(6) في (ز): "وأقدم".

(7) في (ز): "الرّاوي".

(8) ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

(9) في (ز): "ذؤيب".

(10) ما بين معقوفين ساقط من: (م).

(11) في (ز): "عبيد الناموسي العبسي"، وفي (ح):" عبيد النَّاموسي والعيني". والمثبت من: (م).

-**ومنها**: كون الرَّاوي أكبر في الوجهين، كرواية عبد الغنيّ بن سعيد، عن محمّد بن علي الصُّوري.

-ومن روَاية الأكابر عن الأصاغر: رواية الصَّحابة عن التَّابعين، كرواية العبادلة الأربعة، وأبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان، عن كعب الأحبار.

-وكرواية التَّابعين عن أتباع التَّابعين، كما تقدّم من رواية الزُّهري ويحي بن سعيد، عن مالك.

ومن فوائد معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر تنزيل أهل العلم منازلهم، وقد روى أبو داود[1] من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أنزلوا النَّاس منازلهم».

المسألة الثَّانية: رواية الآباء عن الأبناء، كرواية العبَّاس بن عبد المطَّلب، عن ابنه الفَضل أنَّ رسول الله ﷺ «جمع بين الصَّلاتين بالمزدلفة»[2]، وذكر ابن الجوزيّ أنَّ العبَّاس روى عن ابنه عبد الله حديثاً.

وروى وائل بن داود عن ابنه بكر ثمانية أحاديث، وكذا روى سُليمان عن ابنه مُعْتمر[3] حديثين، وقد روى الخطيب عن مُعتمر بن سُليمان التَّيميّ قال: حدّثني أبي قال: حدَّثتني أنت عنِّي، عن أيوب، عن الحسن قال: «ويح: كلمة رحمة»[4]. قال ابن الصّلاح [ز/28/أ]: ((وهذا طريقٌ يجمع أنواعاً))[5].

فائدة: قال ابن النَّحوي: ((الأنواع التي يجمعها رواية الأكبر عن الأصغر، والأب عن ابنه، والتَّابعي عن تابعه، [فإن سُليمان تابعيٌّ[6]]، ومُعتمر تابع التَّابعيّ، وإنَّه حدَّث [عن[7]] واحدٍ عن نفسه، ورواية ثلاثةُ تابعين بعضهم عن بعضٍ))[8]. انتهى.

---

[1] سنن أبي داود، ج7، ص: 210، كتاب الأدب، برقم: (4842). والحديث منقطع، قال أبو داود عقب الحديث: ((ميمون لم يدرك عائشة)).

[2] الحديث أخرجه البخاري من حديث أسامة ابن زيد، ج2، ص: 164، كتاب الحج، باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة، برقم: (1672)، ومسلم من حديث أسامة ابن زيد وغيره ، ج2، ص: 934، كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعا بالمزدلفة في هذه الليلة، برقم: (1280).وهو مخرج كذلك في غير الصحيحين، أما رواية العباس عن ابنه الفضل لهذا الحديث، فهي التي رواها الخطيب في كتابه: "رواية الآباء عن الأبناء" كما ذكر النووي، والعراقي وغيرهما، وكتاب الخطيب مفقود. ينظر: النووي، إرشاد طلاب الحقائق، ج2، ص: 632، والعراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 180.

[3] في (ز): "معمر".

[4] رواه: أبو محمد بن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ج2 (لا.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1418 هـ) ص: 150.

[5] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 420.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[7] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[8] ينظر: سراج الدين ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ج2، ص: 537.

قيل: وروى إسحاق بن البَهلُول، عن ابنه[1] يعقوب حديثين، وروى محمَّد بن عبد الله بن أحمد الصَّفّار عن ابنه أبي بكر أبياتاً قالها[2]، وروى "أبُو الفتح[3]" بن حبّان عن ابنه[4] عبد الرَّزاق حكايةً.

ورواية الأمِّ عن ولدها، كرواية أمّ رومان عن ابنتها عائشة حديثين.

المسألة الثَّالثة: رواية الأبناء عن الآباء وهو كثير، وأهمُّه: ما لم يسمَّ فيه الأبُ والجدُّ، فيُحتاج إلى معرفة اسمه وهو نوعان:

أحدُهما: روايةُ الرّجُل عن أبيه فقط، كرواية أبي العُشَراءِ الدَّارميّ، عن أبيـه، عن رسول الله ﷺ، وهي في السُّنن الأربعة[5]، ولم يُسمَّ أبوه، واختُلِف في اسمه على أقوالٍ:

-أحدها: وهو المشهور كما قال ابن الصَّلاح[6]: أنَّه أسامة بن مالك بن قِهطِمٍ[7] بكسر القاف [والطَّاء، كما نقله ابن الصَّلاح من خطِّ البيهقيِّ وغيرِه[8]].

-وقيل: قِحطم بالحاء المهملة موضع الهاء.

-[وقيل: عُطَارِدُ بن بَرْزٍ بتقديم الرّاء على الزَّاي وتسكينها.

-وقيل: وتحريكها أيضاً، وقيل: ابن بلْزٍ باللاّم مكان الرَّاء.

-وقيل: اسم أبي العُشَراء: يسار بن بكر بن مسعود[9]].

---

[1] في (ح): "أبيه".

[2] "قالها" غير موجود في: "ز".

[3] الذي في شرح الألفية للعراقي: "أبو الشيخ" شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 183.

[4] في (ز): "أبيه"، وهو خطأ.

[5] رواه أبوداود، ج4، ص: 446، كتاب الأضاحى، باب ما جاء في ذبيحة المتردية،برقم: (2825)، والترمذي، ج3، ص: 127، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللبة، برقم: (1481)، والنسائي، ج7، ص: 228، كتاب الضحايا، ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها، برقم: (4408)، وابن ماجة، ج4، ص: 350، أبواب الذبائح، باب ذكاة الناد من البهائم، برقم: (3184).

[6] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 423.

[7] في (ح): "قربطم". وهو تصحيف.

[8] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

[9] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

والثَّاني: روايته [عن أبيه[1]] عن جدِّه، كعَمرو بن شُعيب [بن محمَّد[2]] بن عبد الله بن عَمرو بن العاص[3] عن أبيه عن جدِّه، له [هكذا نُسخَةٌ كبيرةٌ، أكثرُها فِقهِيَّاتٌ جيادٌ، واحتجَّ به هكذا أكثرُ المحدّثينَ، حَمْلاً حَمْلاً لجدِّه على عبد الله دون محمَّد التَّابعي[4]][5].

قال في التَّقريب[6]: ومن أحسنه، -أي؛ رواية الأبناء عن الآباء- رواية الخطيب في تاريخه عن [أبي[7]] الفرج عبد الوهَّاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن اللّيث بن سُليمان بن الأسود بن سُفيان بن يزيد بن أُكَيْنَةَ التّميميّ الفقيه الحنبلي قال: سمعت أبي يقول، سمعت أبي يقول، سمعت أبي يقول، سمعت أبي يقول، سمعت أبي يقول، سمعت [ز/28/ب] أبي يقول، سمعت أبي يقول، سمعت أبي يقول، سمعت أبي يقول[8]، عن عليّ بن أبي طالب ﷺ يقول: وقد سُئل عن الحنَّان المنَّان فقال: « الحنَّان الذي يُقبِل على من أعرض عنه ، والمنَّان الذي يبدأ بالنَّوال قبل السؤال»[9].

[رواية المرأة عن أمها عن جدتها]

وأمَّا رواية المرأة عن أمِّها، عن جدَّتها فعزيزٌ جدّاً، منه ما رواه أبو داود في سننه عن بُندارٍ، حدَّثنا عبد الحميد بن عبد الواحد قال: حدَّثتني أمّ جَنُوبٍ بنتُ نُمَيلَة[10]، عن أمِّها سُويدَة بنت [ ][11]، عن أمّها عَقِيلة

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز) و (م).

[2] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[3] في (ح): "بن عمر بن عَمرو بن العاص".

[4] ما بين معقوفين ساقط من: (م)، ووقع تصحيف وتحريف في: (ز) فكانت العبارة هكذا: "عن جدة له هكذا شيخة كبيرة أكثرها فقيهات جياد.."!!

[5] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 187.

[6] النووي، التقريب والتيسير، ص: 98.

[7] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[8] في (ز) عدَّ إحدى عشرة أبا، والصحيح أنهم تسعة، وهو المثبت من: (م) و (ح).

[9] ينظر: أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحق: الدكتور بشار عواد معروف، ج12 (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، سنة: 1422هـ - 2002 م) ص: 293.

[10] في (ز): "أم جندب بنت ثميلة" وهو تصحيفٌ.

[11] فراغ في جميع النسخ، وفي سنن أبي داود: " سويدة بنت جابر".

بنت أسْمَر بن مُضرِّس، عن أبيها أسمر قال: أتيت النَّبي ﷺ فبايعته، فقال: «من سَبق إلى ما لم يَسبِق إليه مُسلمٌ فهو له»[1]

[معرفة السَّابق واللاَّحق]

كذا سابق مع لاحق زدتُّه[2] على* نظام بن فرح خذه[3] كي يتكمّل[4]**

أشار في هذا البيت إلى نوعٍ من أنواعِ الحديث لطيفٌ، وهو: **معرفة السَّابق واللاَّحق**:

[صنَّف فيه الخطيبُ كتاباً سمَّاه: "السَّابقُ واللاّحقُ"[5]].

[فائد معرفة السَّابق واللاَّحق]

ومن فوائده: حلاوةُ عُلوِّ الإسناد في القُلوب، وأن لاَّ يُظَنّ سُقوط شيء من الإسناد.

[موضوع السَّابق واللاَّحق]

وموضوعه: أن يشترك راويان في الرِّواية عن شخصٍ واحدٍ[1]، وأحدهما مُتقدِّم والآخر مُتأخِّرٌ، بحيث يكون بين وفاتيهما أمدٌ بعيدٌ، وإن كان المتأخِّر منهما غير معدود من معاصري الأوَّل وذوي طبقته.

---

[1] سنن أبي داود، ج4، ص: 679، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب ما جاء في إقطاع الأرضين، برقم: (3071). قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: ((أبو داود من حديث أسمر بن مضرس، قال البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث، وصححه الضياء في المختارة.)) ينظر: أبو الفضل أحمد حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ج3 (ط1، مصر، مؤسسة قرطبة، سنة: 1416هـ-1995م) ص: 139. وقال في الإصابة: ((وأخرج حديثه أبو داود بإسناد حسن...)) ثم ذكر الحديث، ينظر: أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج1، ص: 220. قال الإمام الألباني في الإرواء: ((قلت: وهذا إسناد ضعيف، مظلم، ليس فى رجاله من يُعرف سوى الأول منه الصحابى، والأخير، وابن بشار شيخ أبى داود، وما بين ذلك مجاهيل لم يوثق أحدا منهم أحد! فالعجب من الضياء كيف أورده فى " المختارة "؟ وأقره الحافظ فى "التلخيص"، وأعجب منه قوله فى ترجمة أسمر هذا من "الإصابة ": "قلت: وأخرج حديثه أبو داود بإسناد حسن"! يعنى هذا، وقد ذكر فى " التلخيص " عن البغوى أنه قال: " لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث ".)) ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، ج6، (ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، سنة: 1405 هـ - 1985م) ص: 9.

[2] في (م): "رد به".

[3] في (م): "حده".

[4] في (م): "يكمل"، وفي (ح): "تكمل".

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (م).

ومثال ذلك: أنَّ الإمام مالك بن أنس، روى عنه أبو بكر الزُّهري أحد شيوخه، وروى عنه أيضا زكريا بن دُويد[2] الكِندي، وقد تأخَّرت وفاة زكريا بن دُويد بعد موت الزُّهري: (مائة وسبعة وثلاثين سنة) أو أكثر، فإنَّ وفاة الزُّهري في سنة: (أربع وعشرين ومائة)، وتأخَّر[3] زكريا بن دُويد إلى سنة: (نيف وستين ومائتين)، قال العراقيُّ: ((كذا مثَّل ابن الصَّلاح تَبَعاً للخطيب، لأنَّ زكريا[4] بن دُويد، وهو وإن كان روى عن مالك لكنَّه أحد الكذَّابين، والصَّواب: أنَّ آخر أصحاب مالك أحمد بن إسماعيل السَّهمي[5]، كما قال المزّي، وكانت وفاة السَّهمي سنة: (تسعٍ وخمسين ومائتين)، فيكون بينه [ز/29/أ] وبين وفاة الزُّهري: (مائةٌ وخمسٌ وثلاثون سنة)، والسَّهميُّ وإن كان ضعيفاً أيضا، فإنَّ أبا مُصعب شَهِد له أنَّه كان يحضُر معهم العَرض[6] على مالكٍ))[7]. انتهى.

وتعقَّبه بعض المتأخِّرين:[8] بأنَّ كلامه تَنَاقض في ابن دُويد؛ لأنَّ قوله أولاً: "وإن كان روى عن مالك"؛ يقتضي ثبوت روايته عن مالك، وقوله: "والسَّهميّ وإن كان ضعيفاً أيضا، فإنَّ أبا مُصعب شَهد له أنه كان يحضُر معهم العرض على مالك"؛ يقتضي ثبوت روايته عن مالك.

ومثال ذلك أيضاً: الجُعفيّ والخفَّاف، تقدَّمت وفاة محمَّد بن إسماعيل الجُعفيّ البخاريّ، على وفاة أبي الحسين أحمد بن محمَّد الخفّاف النِّيسابوري بهذا المقدار، وهو مائة وسبعة وثلاثون سنة، وقد كانا اشتركا في الرِّواية عن أبي العبَّاس محمد[9] بن [إسحاق[10]] السَّرَّاج، فروى عنه البخاريّ في تاريخه، وآخر من روى عن السّرّاج الخفَّافُ، وتُوفِّي البخاريّ سنة: (ثلاث وتسعين وثلاث مائة)[11].

خـاتـمـة: من أنواع علوم الحديث؛ معرفة من لم يرو عنه إلاَّ راوٍ[12] واحد.

---

[1] "واحد" غير موجود في: (ز).

[2] في (ز): "دريد"، وهو تصحيف.

[3] في (ح): "وتأخرت وفاة".

[4] في (م) و (ح): "بن زكريا"، وفي شرح الألفية: "بزكريا".

[5] في (م): "التميمي". وهو تصحيف، ويتكرّر هذا الخطأ.

[6] في (ز): "العرب".

[7] ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 193، 194.

[8] الذي يظهر أن التتائي يقصد نفسه -والله أعلم-.

[9] في (ح): "أحمد".

[10] ما بين معقوفين مطموس من: (ح).

[11] هكذا في جميع النّسخ الثلاث، وهو خطأ بيّنٌ، ونص كلام العراقيّ في التّبصرة: "وتوفِّيَ البخاريُّ [سنةَ سِتٍّ وخمسينَ ومائتينِ، وتوفِّيَ الخفافُ] سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وثلاثمائةٍ" ينظر: زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج2، ص: 194، فالذي بين معقوفين من كلام العراقي؛ ساقط من المخطوط.

[12] "راوٍ" غير موجود في: (ح).

ومن فوائدها: معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيًّا، [فلا يقبل وحده، مثاله: محمَّد بن صفوان الأنصاريّ الصَّحابيّ[1]] لم يرو عنه غير أبي عَمرو عامر بن شرحبيل[2] الشَّعبي الكوفيّ، وكذا أبو العُشَراء، بضمِّ العين والمدِّ[3] والمدِّ[3] أسامة بن مالك الدَّارميّ، قال ابن الصَّلاح: ((لم يرو عنه [فيما نعلم غير حمَّاد بن سَلَمة))[4].

إلاَّ أنَّ العِراقيّ قال: ((روى عنه[5]] زياد[6] بن [أبي[7]] زياد وغيره.)). صحابي[8].

كذا عمرو[9] بن شهر الهمداني انفرد عنه الشَّعبي[10]، وكذا وهبُ بن خَنبَش بفتح الخاء المعجمة والموحَّدة، بينهما نونٌ ساكنة، وآخره شينٌ معجمة، الطَّائي صحابي.وصنَّف مُسلمٌ في الوُحدان كتابه المسمَّى: بكتاب المُنفردات والوحدان، وصنَّف فيه أيضا: الحسن بن سفيان وغيره.

"والله سبحانه وتعالى أعلم، والحمد لله وحده، وصلّى الله على سيدنا وحبيبنا محمّد، وآله وأصحابه والتّابعين وتابعيهم إلى يوم الدّين. قال مؤلفه: وأنهى جامعه محمّد بن إبراهيم بن خليل التّتائي المالكي، عامله الله

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: (ز).

[2] هكذا في جميع النسخ "شرحبيل"، والصَّواب: شراحيل كما لا يخفى، انظر تقريب التهذيب، ص: 287، برقم: 3084.

[3] في (ز): "والراء".

[4] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 427.

[5] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[6] هكذا في جميع النّسخ "زياد"، والصّواب: "يزيد"، وعبارة العراقيّ في التّقييد: (قلت: ذكر تمام بن محمّد الرَّازى في جزء له جمع فيه حديث أبى العُشراء، رواية غير واحد عنه منهم: يزيد بن أبى زياد، وعبد الله بن محرر،كلاهما روى عنه حديث الزَّكاة متابعين لحمّاد بن سَلمة. والله أعلم.) ينظر: زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. ص: 355.

[7] ما بين معقوفين ساقط من: (ح).

[8] كلمة: "صحابي" وُجدت في هذا الموضع من جميع النسخ، ولم أدري محلها من الكلام.

[9] هكذا في جميع النُّسخ "عمرو"، والصّواب: "عامر"، قال أبو نعيم: (عامر بن شهر الهمداني يُكنَّى أبا الكَنُودِ البُكَيْلِيّ ، كوفي، حديثه عند الشّعبي.) ينظر: أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة، تحق: عادل بن يوسف العزازي، ج4 (ط1، الرياض، دار الوطن للنشر، سنة: 1419 هـ - 1998م) ص: 2057. وانظر: بن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ج2، ص: 792.

[10] اعترض العراقيّ في التّقييد على ابن الصَّلاح في دعوى انفراد الشَّعبي بالرّواية عن عامر بن شهر الهمداني فقال: (أنَّ عامر بن شهر وإن كان ما روى عنه الحديث الذى يُعرف به إلاَّ الشَّعبيّ، فإنَّ ابن عباس قد روى عنه قصَّة رواها سيف بن عمر في الرّدة قال: حدثنا طلحة الأعلم، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «أول من اعترض على الأسود العنسي وكابره: عامر بن شهر الهمداني في ناحيته.» فهذا عن ابن عباس قد روى هذه القصَّة عنه، وأيضا فهو مشهور في غير الرّواية فإنه كان أحد عمَّال النَّبيّ ﷺ على اليمن، ذكره ابن عبد البر وغيره.) ينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص: 352.

تعالى بلطفه الخفي، آمين. وكان من تعليقه في نهاية مُحرّم الحرام افتتاح سنة 1105، على يد أفقر العباد: أحمد بن حسن الإمليطي[1]"

خـاتـــمة

[1] –وفي (م): " والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وفي خطِّ المؤلف: وكتبه جامعه سيدنا ومولانا الشَّيخ الإمام العالم العلاَّمة، مفيدُ الطَّالبين، شيخ المحدّثين، والعلماء العاملين، أبي عبد الله محمَّد بن إبراهيم التّتائي المالكي، عامله الله تعالى بألطافه الخفية وبما يليق بكرمه، وغفر له ولوالديه ومشايخه وأصحابه وأولاده وذرّيته والمسلمين أجمعين. في أواخر شهر جمادى الآخر من شهور عام سنة سبعة وعشرين وتسعمائة، وعلّقه لنفسه حجازي التفليقي الشّافعي غفر الله له ولوالديه إلى منتهى الإسلام، وغفر الله لمشايخه ولمشايخ مشايخه ولوالديهم ولإخوانه ولمن أحسن إليه إلى منتهى الإسلام آمين. وذلك بتاريخ يوم الثلاثاء المبارك في نصف شهر رجب الخير من شهور سنة 1083 والحمد لله رب العالمين وصلَّى الله على سيدنا محمَّد وآله وسلم."

–وفي (ح): "والله أعلم والحمد لله وحده، وصلّى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم، وكان الفراغ من تعليقه في يوم الاثنين المبارك عاشر شهر ربيع الآخر سنة اثنين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصّلاة والسّلام والحمد لله وحده، ملك الشَّيخ صالح."

خـــاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده – سبحانه – حمد الشاكرين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فمن خلالي خوضي لغمار تحقيق كتاب: "البهجة السنية في حل الإشارات السنية" للإمام شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي المالكي، تبين لي ما يلي:

– قد احتوى هذا الكتاب القيم على ثمانية وأربعين نوعا ومسألة من مسائل علوم الحديث، وهو كم مهمّ حوته دفتي هذا الكتاب.

– أن للعلماء مذاهب ومشارب في معالجة مسائل هذا الفن من علوم الشريعة، بين ناظِم وناثِر، ومقِل ومستكثِر، ومختصِر ومطوِّل.

– سلك التتائي في شرحه مسلكا متوسطا، فلم يكن شرحه بالطويل المسهب، ولا المختصر المقتضب، فهو للمتوسطين من طلبة العلم.

– أن الحافظ ابن فرح الإشبيلي – رحمه الله – إمام بارز في الحديث والفقه، متضلع في علوم اللغة وبحور الشعر، وما منظومته الحديثية الغرامية التي سارت بها الركبان، إلاّ خير دليل على ذلك.

– أن الشارح من العلماء المعروفين، ومن أهل الشأن في الفقه وأصوله، صاحب مشاركات قيمة في الحديث وعلومه.

– أن الشارح تحلى بالأمانة العلمية في النقل والعزو، ذو مهارة في طرح المسائل العلمية، وخبرة في عرضها وترتيبها، مما أكسب الكتاب قيمة علمية في هذا الفن.

أهم التوصيات

لعل من أهم التوصيات التي نسلط عليها الضوء ما يلي:

– الاهتمام بتراث الأمة الإسلامية الدفين، في شتى العلوم وفي علوم الحديث خصوصاً، وإبرازه للناس، وتسهيل وصول الباحثين إليه لتحقيقة ونفض غبار السنين عنه، فإن ما لم يحقق من تراث أئمتنا أكثر بكثير مما حُقق وخُدم.

– على الباحثين في علوم الشريعة عموما، وفي علوم السنة والحديث خصوصا؛ أن يويلو للتحقيق العلمي الأكاديمي اهتمام زائدا، لقطع الطريق أمام المتاجرين بتراث الأمة الإسلامية.

– تسليط الضوء على تراث أئمتنا المالكية الحديثي، والجزائريين منهم بالخصوص، لما في ذلك من إبراز جهودهم الحديثية التي قد تخفى على بعض الباحثين.

وأخيرا...

فهذا جهد المقل، وحسبي أني بذلت جهدا وحرصت على إظهار هذا السفر النفيس. وأشكر الله – سبحانه وتعالى – وأحمده على جزيل إنعامه، وأشكره على توفيقه وامتنانه.

وأسأل الله – جلت قدرته – أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهـارس العــامّـة

- ❖ فهرس الآيات القرآنية
- ❖ فهرس الأحاديث النبوية
- ❖ فهرس الأعلام
- ❖ فهرس الأشعار

❖ قائمة المصادر والمراجع

❖ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأعراف		
﴿وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾	146	125
سورة يوسف		
﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾	108	125
سورة الحجر		
﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾	66	88
سورة الإسراء		
﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾	04	88
سورة طه		
﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾	05	132

سورة الفرقان

﴿يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا﴾.....27.... 125

سورة الدخان

﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾.....10..... 119

سورة الجاثية

﴿إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾.....29.... 145

سورة الذاريات

﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾.....47..... 133

سورة يس

﴿فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾.....14..... 121

سورة الطارق

﴿مَّآءٖ دَافِقٖ﴾.....06..... 92

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث **الصفحة**

إذا أقيمت الصّلاة فلا تقوموا حتّى تَروْني..... 137

أذاتُ زوجٍ أنت 117

أفطر الحاجم والمحجوم 147

أنَّ النَّبيّ ﷺ احتجم وهو مُحرِم صائم 147

أنَّ امرأتين من هُذيل اقتتلتا 116

إنَّ في المال حقّاً سوى الزّكاة 139

أنَّ ناسا سألوا أصحاب رسول الله ﷺ كانوا في سفر 114

إن وليتموها أبا بكر فقويٌّ أمين..... 89

أنزلوا النَّاس منازلهم 151
إنّكم ملاقوا العدوَّ غداً والفطر أقوى لكم فافطروا 145
أنَّه ﷺ صلَّى إلى عَنَزَة 149
إنّي أحبّك فقل في دبر كل صلاة 64
البيّعان بالخيار 65
جمع بين الصَّلاتين بالمزدلفة 152
الحجُّ كلّ عام 114
خذي فُرصة من مسك فتطهَّري بها 115
رأيْته رجَم يهوديين زنَيَا 80
رُمِيَ أُبيٌّ يوم الأحزاب على أَكحُلِه فكواه 148
سهى رسول الله ﷺ فسجد 80
فتلاحى رجلان 115
فِرَّ من الأجذم فرارك من الأسد 142
فمن أعدى الأوَّل 142
قد خبَّأت لك خباءا فما هو 119
كان لي على فلان الحرامي 108
كلوا البلح بالتَّمر 83
كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها 146
لا تكتبوا عنّي شيئا إلاّ القرآن 76
لا عدوى ولا طِيرة 142
لا يرث المسلم الكافر 83
لا يُورِد مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ 142
اللَّهمَّ إنِّي أعوذ بك من منكرات الأخلاق 117
ما جاء عن الله فهو فريضة 78
ما كان الرّفق في شيء إلاَّ وزانه 125

من أقام الصلاة وآتى الزكاة 84
من شرب الخمر فاجلدوه 147
من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوَّال 148
نعم فإنّي لا أقول فيهما إلا حقا 76
نهى رسول الله ﷺ عن قتل الكلاب 61
ورجل تصدَّق بصدقة أخفاها 136
يَخرج من النّار من قال لا إله إلا الله 149

فهرس الأعلام المترجم لهم

الأعلام **الصفحة**

الإبشيطي 67
ابن الأعرابي 57
ابن الحاجب 58
ابن السِّكِّيت 127
ابن عطاء 66
ابن فرحون 55
أبو إسحاق الشّيرازي 67
أبو الطّيب الطّبري 71
أبو الفضل بن عمروس 71
أبو بكر محمَّد بن السَّرَّاج 127

أبو ذؤيب 109
أبو عُبيدة 57
أبو عمرو الدّاني المقرئ 112
أبو كثير الهذلي 94
أبو يعلى بن الفرّاء الحنبليّ 71
أبي بكر بن العربيّ 55
أبي نصر بن الصبأَغ 71
الباجي 70
بدر الدّين ابن جماعة 63
تأبَّط شراً 77
جندل 94
ذو النّون المصريّ 66
رؤبة بن عبد الله 127
الفرَّاء 125
القاضي الماوردي الشّافعي 74
المُبرّد 95

فهرس الأبيات الشعرية

صدر البيت **الصفحة**

لكنَّما عِوَلي إن كنت ذا عِوَلٍ 78
بخدي بها بازل فُتلٌ مرافقه 93
فأتَتْ به حُوشَ الجِنان مُبَطَّن 95
والآل في كل مراد هوجَلُ 95
سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ 109

لَمَّا عَلاَ كعبُكَ لي عَلِيتُ 127
كأنَّ كانون أهدى مِن ملابسه 132
إذ صدق الجدّ افترى العمّ للفتى 133

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، المصحف الإلكتروني برواية حفص طبقا لمصحف مجمع الملك فهد.

01- إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، قضاء الوطر في نزهة النظر، تحق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، (ط1، عمان-الأردن، الدار الأثرية، سنة: 1431هـ - 2010 م)

02- ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن العظيم، تحق: أسعد محمد الطيب، (ط3، المملكة العربية السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، سنة: 1419هـ)

03- ابن حبان البستي، الثقات، (ط1، الهند، دائرة المعارف العثمانية، سنة: 1393 هـ- 1973)

04- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحق: محمد عبد المعيد ضان، (ط2، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، سنة: 1392هـ- 1972م).

05- ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحق: محمد عوامة (ط1، سوريا، دار الرشيد، سنة: 1406 هـ- 1986م)

06- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحق: دائرة المعرف النظامية – الهند، (ط2، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1390هـ-1971م)

07- ابن دريد الأزدي، الاشتقاق، تحق: عبد السلام محمد هارون (ط1، بيروت، دار الجيل، سنة: 1411 هـ- 1991م)

08- ابن شاهين البغدادي، ناسخ الحديث ومنسوخه، تحق: سمير بن أمين الزهيري (ط1، الزرقاء، مكتبة المنار، سنة: 1408هـ - 1988م)

09- ابن فرحون، الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب، تحق: محمد الأحمدي أبو النور، (لا.ط، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر، د.ت)

10- ابن ماجة أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، تحق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط1، بيروت، دار الرسالة العالمية، سنة: 1430 هـ - 2009 م)

11- ابن ناصر الدين الدمشقي، مجلس في ختم كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ [مطبوع ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر، رقم: (51)]، تحق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني (ط2، بيروت، دار البشائر الإسلامية، سنة: 1426 هـ - 2005 م)

12- أبو أحمد العسكري، تصحيفات المحدثين، تحق: محمود أحمد ميرة، (ط1، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، سنة: 1402هـ)

13- أبو اسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، تحق: إحسان عباس (ط1، بيروت، دار الرائد العربي، سنة: 1970م)

14- أبو الحجاج، جمال الدين المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحق: د. بشار عواد معروف، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400هـ- 1980م)

15- أبو الحسن ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحق: د. الحسين آيت سعيد، (ط1، الرياض، دار طيبة، سنة: 1418هـ-1997م)

16- أبو الحسن عز الدين ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1415هـ - 1994م)

17- أبو الحسن علي المالقي الأندلسي، تاريخ قضاة الأندلس، تحق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة (ط5، بيروت، دار الآفاق الجديدة، سنة: 1403هـ)

18- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، (ط1، الدمام، دار ابن الجوزي، سنة: 1427 هـ)

19- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، (ط1، الدمام، دار ابن الجوزي، سنة: 1427 هـ)

20- أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1419 هـ-1999م)

21- أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، تحق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (ط1، عمان – الأردن، الدار الأثرية، سنة: 1428هـ- 2007م)

22- أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، شرح الأربعين النووية، تحق: محمد بن ناصر العجمي (ط1، بيروت-لبنان، دار: البشائر الإسلامية، سنة: 1429هـ-2008م)

23- أبو الحسين البَصْري، المعتمد في أصول الفقه، تحق: خليل الميس، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1403هـ)

24- أبو السعادات ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، (لا.ط، بيروت، المكتبة العلمية، سنة: 1399هـ - 1979م)

25- أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي، الغرامية في مصطلح الحديث، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني (ط1، المدينة المنورة، دار المآثر، سنة: 1424 هـ - 2003 م)

26- أبو العباس القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحق: محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، (ط1، دمشق – بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، سنة: 1417هـ - 1996م)

27- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط3، القاهرة، دار الفكر العربي، سنة: 1417 هـ - 1997 م)

28- أبو الفداء إسماعيل بن كثير، طبقات الشافعيين، تحق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، (لاط، مصر، دار: مكتبة الثقافة الدينية، سنة: 1413 هـ - 1993 م)

29- أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ذم الهوى، تحق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي (ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة: 1418هـ- 1998م)

30- أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحق: ربيع بن هادي المدخلي، (ط1، المملكة العربية السعودية، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة: 1404هـ-1984م)

31- أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، بيروت-لبنان، دار المعرفة، سنة:1379هـ)

32- أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحق: نور الدين عتر (ط3، دمشق، مطبعة الصباح، سنة: 1421هـ - 2000م)

33- أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية،سنة: 1415 هـ)

34- أبو الفضل أحمد حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، (ط1، مصر، مؤسسة قرطبة، سنة: 1416هـ-1995م)

35- أبو الفضل زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان (ط1، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، سنة: 1389هـ-1969م)

36- أبو الفضل زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان (ط1، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، سنة: 1389هـ/1969م)

37- أبو الفضل زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، تحق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1423هـ- 2002م)

38- أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحق: مجموعة من المحققين، (ط1، المغرب، مطبعة فضالة، سنة: 1983م)

39- أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، (لا.ط، تونس-القاهرة، المكتبة العتيقة-ودار التراث، سنة: 1978م)

40- أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، تحق: محمود محمد محمود حسن نصار - السيد يوسف، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419 هـ - 1998م)

41- أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، مسألة العلو والنزول في الحديث، تحق: صلاح الدين مقبول أحمد (لا.ط، الكويت، مكتبة ابن تيمية، د.ت)

42- أبو القاسم الطبراني، المعجم الصغير، تحق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، ج1 (ط1، بيروت- عمان، المكتب الإسلامي- دار عمار، سنة: 1405هـ - 1985م)

43- أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (ط2، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د.ت)

44- أبو القاسم القشيري، الرسالة القشيرية، تحق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، (لاط، القاهرة، دار المعارف، د.ت)

45- أبو القاسم بن بشكوال، غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، تحق: د. عز الدين علي السيد ، محمد كمال الدين عز الدين، (لا.ط، بيروت، عالم الكتب، د.ت)

46- أبو بكر البيهقي في السنن الكبرى، تحق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط1، القاهرة، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، سنة: 1432 هـ- 2011م)

47- أبو بكر البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، تحق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي (لا.ط، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، د.ت)

48- أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، تحق: عبد العلي عبد الحميد حامد، (ط1، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، سنة: 1423هـ- 2003م)

49- أبو بكر الحازمي، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي، تحق: عبد الله كنون، (ط2، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، سنة: 1393هـ- 1973م)

50- أبو بكر الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، تحق: د. عز الدين علي السيد، (ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة: 1417 هـ - 1997م)

51- أبو بكر الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحق: د/ محمود الطحان، (لا.ط، الرياض، مكتبة المعارف، سنة: 1403هـ-1983م)

52- أبو بكر الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل تحق: محمد بن مطر الزهراني، (ط1، الرياض، دار الهجرة، سنة: 1418هـ/1997م)

53- أبو بكر الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، تحق: محمد صادق آيدن الحامدي، (ط1، دمشق، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1417 هـ - 1997 م)

54- أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحق: الدكتور بشار عواد معروف، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، سنة: 1422هـ - 2002 م)

55- أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط2، مصر، دار المعارف، سنة: 1984م)

56- أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ط2، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، سنة: 1359 هـ)

57- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط1، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1422هـ- 2001م)

58- أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي، (ط1، بيروت، دار المكتبة العلمية، سنة: 1404هـ - 1984م)

59- أبو حاتم محمد ابن حبان البستي، المجروحين، تحق: محمود إبراهيم زايد، (ط1، حلب، دار الوعي، سنة: 1396م)

60- أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، الثقات، (ط1، الهند، دائرة المعارف العثمانية، سنة: 1393 هـ - 1973م)

61- أبو داود السّجستاني، سنن أبي داود، تحق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، (ط1، بيروت، دار الرسالة العالمية، سنة: 1430هـ- 2009م)

62- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، (ط1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت)

63- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، تحق: عبد الباري فتح الله السلفي (ط1، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، سنة: 1408 هـ - 1987 م)

64- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحق: محمد عثمان الخشت (ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة: 1405هـ- 1985م)

65- أبو زكريا يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 1392هـ)

66- أبو زكريا يحي بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحق: د. أحمد محمد نور سيف، (ط1، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، سنة: 1399هـ- 1979م)

67- أبو سليمان الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، تحق:د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، (ط1، السعودية، جامعة أم القرى، سنة: 1409هـ- 1988 م)

68- أبو سليمان الخطابي، غريب الحديث، تحق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، (لا.ط، دمشق، دار الفكر، سنة: 1402هـ- 1982م)

69- أبو سليمان الخطابي، معالم السنن، (ط1، حلب، المطبعة العلمية، سنة: 1351هـ- 1932م)

70- أبو سليمان الخطابي، معالم السنن، (ط1، حلب، المطبعة العلمية، سنة: 1351 هـ - 1932 م)

71- أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب، تحق: السعيد بن بسيوني زغلول (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1406 هـ - 1986م)

72- أبو عبد الرحمن النسائي، السنن الكبرى، حسن عبد المنعم شلبي، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة: 1421 هـ - 2001 م)

73- أبو عبد الرحمن النسائي، سنن النسائي (المجتبى من السنن)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط2، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، سنة: 1406- 1986)

74- أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصطفى عبد القادر عطا، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ- 1990م)

75- أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحق: السيد معظم حسين، (ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1397هـ- 1977م) ص33

76- أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، (ط1، الرياض، أضواء السلف، سنة: 1419هـ-1998م)

77- أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحق: عبد العزيز الميمني، (لا.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)

78- أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحق: علي محمد البجاوي، (ط1، بيروت، دار الجيل، 1412هـ- 1992م)

79- أبو عمر يوسف عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، (لا.ط، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، سنة: 1387 هـ)

80- أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل (ط1، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1423هـ- 2002م)

81- أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحق: أحمد محمد شاكر، (ط2، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة: 1395هـ- 1975م).

82- أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي، العلل، تحق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (ط1، لا.م، مطابع الحميضي، سنة: 1427 هـ - 2006 م)

83- أبو محمد ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، (لا.ط، القاهرة، دار الحديث، سنة: 1423 هـ)

84- أبو محمد الحسن بن خلاد الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحق: د. محمد عجاج الخطيب، (ط3، بيروت، دار الفكر، 1404هـ)

85- أبو محمد بن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، (لا.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1418 هـ)

86- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحق: محمد عوض مرعب، (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 2001م)

87- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحق: محمد عوض مرعب، (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 2001م)

88- أبو نصر علي بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ-1990م)

89- أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة، تحق: عادل بن يوسف العزازي، (ط1، الرياض، دار الوطن للنشر، سنة: 1419 هـ - 1998م)

90- أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحق: محمد سعيد عمر إدريس، (ط1، الرياض، مكتبة الرشد، سنة: 1409هـ)

91- أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحق: محمد مطيع، (لا.ط، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سنة: 1421هـ-2000م)

92- أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، (ط2، طرابلس-ليبيا، دار الكتاب، سنة: 2000م)

93- أحمد بن حنبل، المسند، تحق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، ج(ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة: 1421 هـ- 2001م)

94- أحمد بن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحق: إحسان عباس (لا،ط. بيروت، دار صادر، 1900م)

95- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحق: محمد علي النجار، (لاط، بيروت- لبنان، نشر: المكتبة العلمية، لات)

96- أحمد بن محمد المكناسى ابن القاضى، ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال فى أسماء الرّجال»، تحق: محمد الأحمدى أبو النور، (ط1، القاهرة، دار التراث، تونس، المكتبة العتيقة، سنة: 1391هـ- 1971م)

97- إسماعيل البابانى البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عنى بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، (لاط، بيروت لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ت)

98- إسماعيل البابانى البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (لا.ط، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ت)

99- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط4، بيروت-لبنان، دار العلم للملايين، سنة: 1407هـ- 1987م)

100- بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (ط1، لا.م، دار الكتبي، سنة: 1414هـ- 1994م)

101- بدر الدين القرافي، توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحق: د/علي عمر (ط1، القاهرة-مصر، مكتبة الثقافة الدينية، سنة: 1425هـ-2004م)

102- بدر الدين بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان (ط2، دمشق، دار الفكر، سنة: 1406)

103- برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحق: ماهر ياسين الفحل، (ط1، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، سنة: 1428 هـ-2007 م)

104- تقي الدين ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (لا.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1406هـ- 1986م)

105- تقي الدين أبو العباس بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (لا.ط، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، سنة: 1416هـ/1995م)

106- تقي الدين السبكي، وولده تاج الدين السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، تحق: أحمد جمال الزمزمي- نور الدين عبد الجبار صغيري، (ط1، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، سنة: 1424 هـ - 2004 م)

107- تميم بن أبيّ بن مقبل، ديوان ابن مقبل، تحق: عزة حسن (ط1، بيروت، دار الشرق العربي، سنة: 1416هـ - 1995م)

108- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ- 1990م)

109- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لاط، صيدا-لبنان، المكتبة العصرية، لات)

110- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (ط5، الرياض، دار طيبة، سنة: 1422هـ)

111- جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1403)

112- جمال الدين أبو الحجاج المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحق: عبد الصمد شرف الدين، (ط2،بيروت-الهند، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، سنة: 1403هـ، 1983م)

113- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (لاط، بغداد-العراق، مكتبة المثنى، سنة: 1941م)

114- الخطيب البغدادي، *إجازة المجهول والمعدوم* وتعليقها بشرط، تحق: صالح يوسف معتوق (ط1، لا.م، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، سنة: 1425هـ)

115- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحق: أبو عبدالله السورقي- إبراهيم حمدي المدني (لا.ط، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، د.ت)

116- خير الدين الزركلي، الأعلام، (ط: 15، بيروت- لبنان، دار العلم للملايين، سنة: 2002 م)

117- رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج، بعناية وتصحيح : وليم بن الورد البروسي (لا.ط، الكويت، تصوير دار ابن قتيبة، د.ت)

118- زين الدين زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1422هـ- 2002م)

119- زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، ذيل طبقات الحنابلة، تحق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط1، الرياض-المملكة العربية السعودية، دار:مكتبة العبيكان، سنة: 1425 هـ - 2005 م)

120- سراج الدين ابن الملقن، التذكرة في علوم الحديث، تحق: علي حسن عبد الحميد (ط1، عمَّان، دار عمَّار، سنة: 1408هـ- 1988م)

121- سراج الدين ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، تحق: عبد الله بن يوسف الجديع، (ط1، السعودية، دار فواز للنشر، سنة: 1413هـ)

122- سراج الدين البلقيني، محاسن الاصطلاح، تحق: عائشة بنت الشاطئ، (لا.ط، لا.م، دار المعارف، د.ت)

123- الشريف حاتم بن عارف العوني، العنوان الصحيح للكتاب (ط1، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، سنة: 1419هـ)

124- شمس الدين الذهبي، العرش، تحق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، (ط2، المدينة النبوية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، سنة: 1424هـ/2003م)

125- شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحق: علي محمد البجاوي، (ط1، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، سنة: 1382 هـ - 1963 م)

126- شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (لا.ط، بيروت-لبنان، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت)

127- شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1405هـ- 1985م)

128- شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوفيات المشاهير وَالأعلام، تحق: د/ بشار عوّاد معروف، (ط1، بيروت-لبنان، دار: الغرب الإسلامي، سنة: 2003 م)

129- شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، تذكرة الحفاظ، (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م)

130- شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط4، بيروت- لبنان، دار البشائر، سنة: 1410هـ، 1990م)

131- شمس الدين عبد الرحمن بن الغزي، ديوان الإسلام، تحق: سيد كسروي حسن، (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1411هـ- 1990م)

132- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتكلمون في الرجال (مطبوع ضمن مجموعة «أربع رسائل في علوم الحديث»)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط4، بيروت- لبنان، دار البشائر، سنة: 1410هـ، 1990م)

133- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحق: علي حسين علي، (ط1، مصر، مكتبة السنة، سنة: 1424هـ- 2003م)

134- شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، (ط1، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، سنة: 1423 هـ)

135- صلاح الدين خليل الصفدي، الوافي بالوفيات، تحق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (ط:3؛ بيروت، دار إحياء التراث، 1420هـ)

136- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تحق: د/علي أبو زيد، د/نبيل أبو عشمة، د/محمد موعد، د/محمود سالم محمد، (ط:1، بيروت – لبنان، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1418 هـ - 1998 م)

137- عبد الحي بن العِماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحق: محمود الأرناؤوط، (ط1، دمشق – بيروت، دار: ابن كثير، سنة: 1406هـ- 1986 م)

138- عبد القادر الجيلاني، الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1417هـ- 1997م)

139- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحق: عبد السلام محمد هارون، (ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة: 1418 هـ - 1997 م)

140- عبد الكريم بن محمد السمعاني، الأنساب، تحق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني وغيره، (ط1، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382هـ-1962م)

141- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، سنن الدارمي، تحق: حسين سليم أسد الداراني، (ط1، المملكة العربية السعودية، دار المغني للنشر والتوزيع، 1412هـ- 2000م)

142- عبد الله محمد الحبشي، جامع الشروح والحواشي، (لا.ط، أبو ظبي-الإمارات، المجمع الثقافي، سنة: 1425هـ-2004م)

143- عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ج8 (ط2، دار: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1413هـ)

144- علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، (ط1، تركيا، دار العقبة قيصري، سنة: 1422هـ- 2001م)

145- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج8 (لا.ط، بيروت-لبنان، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، سنة: 1376هـ- 1957م)

146- القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحق: السيد أحمد صقر (ط1، تونس، المكتبة العتيقة، سنة: 1379هـ- 1970م)

147- مالك بن أنس،الموطأ، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، (لا.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 1406 هـ - 1985 م)

148- محمد الحسني الفاسي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، تحق: كمال يوسف الحوت، (ط:1؛ بيروت، دار الكتب العلمية، 1410هـ)

149- محمد أمين بن محب الدين المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (لا.ط، مصر، المطبعة الوهبية، سنة: 1284هـ)

150- محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة، زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ضمن (أربعة شروح لمتن غرامي صحيح)، تحق: هشام بن محمد الحسني (ط1، بيروت، المكتبة العصرية، سنة: 1431هـ، 2010م)

151- محمد بن أحمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، تحق: أحمد بومزكو، (ط1، الدار البيضاء-المغرب، طبع: مطبعة النجاح الجديدة، سنة: 1427هـ - 2006م)

152- محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، تحق: محمد أحمد عبد العزيز (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1406هـ-1986م)

153- محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ج4 (لا.ط، بيروت، دار المعرفة، سنة: 1410هـ-1990م)

154- محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، (لا.ط، الهند، دائرة المعارف العثمانية، د.ت)

155- محمد بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحق: ج. برجستراسر (ط:1؛ لا.م، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ)

156- محمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحق: د/علي دحروج، نقله من الفارسية إلى العربية: د/عبد الله الخالدي، (ط1، بيروت-لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، سنة: 1996م)

157- محمد بن علي الداوودي المالكي، طبقات المفسرين، تحق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة: 1403هـ-1983م)

158- محمد بن عمر أبو موسى المديني، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحق: عبد الكريم العزباوي، (ط1، مكة المكرمة- جدة، جامعة أم القرى- دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1406هـ- 1986م)

159- محمد بن عمر الواقدي، المغازي، تحق: مارسدن جونس، (ط3، بيروت، دار الأعلمي، سنة: 1409هـ-1989م)

160- محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحق: عبد المجيد خيالي، (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1424هـ- 2003م)

161- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، (ط8، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1426 هـ - 2005 م)

162- محمد عبد الحيّ الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحق: محمد الزمزمي (ط6، بيروت-لبنان، دار البشائر الإسلامية، سنة: 1421هـ-2000م)

163- محمد عبد الحيّ الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحق: إحسان عباس، (ط2، بيروت-لبنان، دار الغرب الإسلامي، سنة: 1982م)

164- محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، (ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، سنة: 1405 هـ - 1985م)

165- محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (ط1، الرياض، دار المعارف، سنة: 1412هـ- 1992م)

166- مخطوطة قصيدة: غرامي صحيح، نسخة: دار الكتب المصرية، تحت رقم: (9).

167- مخطوطة منظومة الإشبيلي في الحديث، نسخة: دار الكتب الظاهرية، تحت رقم: (5223).

168- مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحق: مجموعة من المحققين، (ط2، الكويت، دار الهداية، سنة: 1385هـ-1965م)

169- مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة: 1412هـ-1991م)

170- مؤسسة آل البيت، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، (لا.ط، عمان-الأردن، نشر: مآب - مؤسسة آل البيت، سنة: 1987م)

171- موسى بن محمد اليونيني، ذيل مرآة الزمان، (ط2، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، سنة: 1413هـ - 1992م)

172- نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحق: خليل المنصور، (ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، سنة: 1418هـ- 1997م)

173- يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (لاط، مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، لات)

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

مقدّمة **1**

أهمّية الموضوع **2**

أسباب اختيار الموضوع **3**

أهداف البحث **4**

الدّراسات السّابقة **4**

خطّة البحث 4
منهج الدراسة 5
منهجيتي في تحقيق النّص..... 6
مصادر البحث 8
الصّعوبات المواجهة 8

مـقدّمــة الـدّراســة

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن فرح الإشبيلي ومنظومته 10
المطلب الأول: ترجمة المصنف الشخصية وبيان حياته العلمية..... 10
الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده 10
اسمه ونسبه 10
كنيته ولقبه 11
نسبته..... 11
مولده ونشأته 11
الفرع الثّاني: حياة المصنف العلمية، (شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته) 11
شيوخه..... 11
تلاميذه..... 13
مؤلفاته 14
الفرع الثالث: المكانة العلمية للمؤلِّف وثناء العلماء عليه، ووفاته 15
مكانته العلمية وثناء العلماء عليه..... 15
وفاته..... 16
المطلب الثاني: التعريف بمنظومة ابن فرح 17
الفرع الأول: تسمية المنظومة..... 17
الفرع الثاني: توثيق نسبتها إلى مؤلفها 18
الفرع الثّالث: مكانتها العلمية واهتمام العلماء بها 18

المبحث الثاني: التعريف بالشارح - الإمام التتائي- وكتابه "البهجة السنية" 21
المطلب الأول: ترجمة المصنف الشخصية وبيان حياته العلمية 21
الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده 21
اسمه ونسبه 21
كنيته ولقبه 21
نسبته 22
مولده 22
الفرع الثّاني: حياة الشارح العلمية، (شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته) 22
شيوخه 22
تلاميذه 25
مؤلفاته 26
الفرع الثالث: المكانة العلمية للمؤلِّف وثناء العلماء عليه، ووفاته 28
مكانته العلمية وثناء العلماء عليه 28
وفاته 30
المطلب الثاني: دراسة تعريفية وصفية لكتاب البهجة السنية 32
الفرع الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه 32
اسم الكتاب 32
توثيق نسبته إلى مؤلفه 33
الفرع الثاني: مصادره في كتابه ,وطرق الإفادة منها 33
الفرع الثالث: معالم منهج المؤلف في كتابه البهجة السنية 36
المطلب الثالث: نسخ الكتاب المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق 40
الفرع الأول: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها 40
الفرع الثاني: النسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها 41
الفرع الثالث: نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق 45

النّص المحقق

[مقدمة المصنف] 55

[الكلام على: الصحيح والمعضل والمرسَل والمسَلسَل] 57

النّوع الأوّل: الصَّحيح: 58

[حدّ الصحيح] 58

[تعريف الإسناد والسند] 58

[تعريف المتن] 59

[تعريف العدالة] 59

[حدُّ الكبيرة] 59

[الضبط وأنواعه] 60

[تعريف الشاذ] 60

النّوع الثّاني: المعضل: 60

[أقسام المعضل] 60

النّوع الثّالث: المرسلُ: 61

[تعريف الصحابي ومحترزاته] 62

[حكم الاحتجاج بالمرسل] 63

[المرسل الخفي] 63

النّوع الرّابع: المُسَلسَل 64

[تعريف الحديث المسلسل] 64

[الكلام على: الضعيف والمتروك] 66

[تعريف الصبر] 66

[تعريف العقل] 66

[محل العقل] 67

[تعريف الحديث الضعيف] 67

[المتروك] 68

[حكم رواية الموضوع] 68
[الكلام على: الحسن وطرق تحمّل الحديث] 69
الأول: الحسن: 69
الثاني: السّماع: 69
أقسام طرق تحمل الحديث: 70
القسم الأوّل: السّماع من لفظ الشيخ: 70
القسم الثّاني: القراءة على الشّيخ: 70
القسم الثّالث: الإجازة وهي سبعة أصناف: 70
القسم الرّابع: المناولة: وهي صنفان: 72
القسم الخامس: المكاتبة 74
القسم السّادس: إعلام الشّيخ 74
القسم السّابع: الوصية: 75
القسم الثّامن: الوِجادة: 75
[كتابة الحديث وضبطه] 76
[الكلام على: الموقوف] 77
تنبيهات: 78
[الكلام على: المرفوع] 79
تتميم: 80
[الكلام على: المنكر والتدليس] 82
النوع الأوّل: المنكَر: 82
تنبيهات: 84
النوع الثّاني: التدليس: وهو قسمان: 86
[حكم التدليس] 86
[الفرق بين التدليس والإرسال الخفي] 87
[حكم رواية المدلس] 87
[الكلام على: المتصل والمنقطع] 88

[تعريف المتصل] 88
الثّاني المنقطع: 89
[الكلام على: المُدرج] 90
[الكلام على: المُدبّج] 91
[وجه تسمية هذا النوع بالمدبج] 92
[فائدة معرفة المدبج] 92
[الكلام على: المتفق والمفترق] 94
[أقسام المتفق والمفترق] 95
[الكلام على: المؤتلف والمختلف] 102
[أقسام المؤتلف والمختلف] 102
[الكلام على: المسند، والمعنعن، والموضوع] 109
النّوع الأوَّل: المُسنَد: 109
النوع الثاني: المعَنعَن: 111
تنبيه 112
النَّوع الثَّالث: [الموضوع] 112
تنبيهات: 113
[تعريف الحديث المُعلّل] 113
[بم تدرك العلّة] 113
[الكلام على: المبهم، والاعتبار، وغريب الحديث] 114
[أقسام المبهم] 114
النَّوع الثَّاني: الاعتبار: 118
[أقسام الحديث الفرد] 119
[غريب الحديث وتعريفه] 119
[تنبيه في تحري أخذ الغريب من الكتب والحواشي] 120
[الكلام على العزيز، والمشهور] 121
الأوَّل: العزيز: 121

الثّاني: المشهور: 121
[الكلام على: الغريب] 123
[أقسام الحديث الغريب] 124
[الكلام على: المقطوع] 125
[الكلام على: الإسناد العَالي والنَّازل] 127
[أقسام العلو في الإسناد] 128
[خاتمة النظم] 131
[تعريف التورية] 131
[أقسام التورية] 131
[مُلحق بالأبيات التي زادها التنائي مُكمِّلا بها الأنواع التي تركها ابن فرح الإشبيلي] 135
[الكلام على: المعلّق، والمعلل، والمفرد، والمقلوب، والشاذ، ومعرفة من تُقبل روَايتُه أو تُردّ] 136
النوع الأوَّل: المعلَّق: 136
النَّوع الثَّاني: المُعلَّل: 137
النَّوع الثَّالث: المُفرد: 137
النَّوع الرَّابع: المقلوب وأقسامه: 137
النّوعُ الخامس: الشَّاذُّ: 138
النَّوع السَّادس: معرفة من تُقبل روَايتُه أو تُردّ: 138
[الكلام على: المُضطرب، تعارض الجرح والتَّعديل، مراتب ألفاظ الجرح والتَّعديل، سن السّماع] .. 139
الأوَّلُ: المضطرِب: 139
[مثال الاضطراب في السند] 139
[مثال الاضطراب في المتن] 140
النَّوع الثَّاني: [تعارض الجرح والتَّعديل]: 140
النَّوع الثَّالث: [معرفة رُتَب ألفاظ الجرح والتَّعديل]: 140
[مراتب ألفاظ التعديل] 140
[مراتب ألفاظ التجريح] 141
النَّوع الرَّابع: سنُّ السَّماع للحديث: 141

[الكلام على: الشواهد والمتابعات، ومختلف الحديث] 143
النَّوع الأوَّل: الشّاهد 143
النَّوع الثَّاني: المتابعات 143
النَّوع الثَّالث: معرفة المختلَف من الأحاديث 143
[الكلام على: الناسخ والمنسوخ، والتصحيف] 145
الأوَّل: النَّاسخ والمنسوخ: 145
[تعريف النسخ لغة واصطلاحا ومحترزاته] 145
[طرق معرفة النسخ] 147
النَّوع الثَّاني: التَّصحيف: 149
[إبدال الرَّسول بالنَّبيّ، وتقديم المتن على السَّند] 151
[رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن الآباء] 152
[أنواع رواية الأكابر عن الأصاغر] 152
المسألة الثَّانية: رواية الآباء عن الأبناء 153
المسألة الثَّالثة: رواية الأبناء عن الآباء 153
[رواية المرأة عن أمها عن جدتها] 155
[معرفة السَّابق واللاَّحق] 156
[فائدة معرفة السَّابق واللاَّحق] 156
[موضوع السَّابق واللاَّحق] 156
خاتمة: من أنواع علوم الحديث؛ معرفة من لم يرو عنه إلاَّ راوٍ واحد 157
الفهارس العامة
فهرس الآيات القرآنية 161
فهرس الأحاديث النبوية 162
فهرس الأعلام المترجم لهم 164
فهرس الأبيات الشعرية 165
قائمة المصادر والمراجع 166
فهرس المحتويات 181

تم بحمد الله